محمد حسن الوزاني

حرب القلم

الغمرات

قواعد الحريـــة والنظـــ
في الحزب السياسي

"حذفتـــه الرقابـــة

ط
ليـــة

المشكلة

مؤسسة محمد حسن الوزاني

محمد حسن الوزاني

حرب القلم

6

1986

الناشر
مؤسسة محمد حسن الوزاني

الإهـــداء

إلى أرواح جميع شهداء المقاومة المسلحة والحركة الوطنية التحريرية في المغرب، وإلى جميع الأجيال المغربية: لكي تعلم وتتذكر، عسى تنفع الذكرى المؤمنين.

المؤلف

تنبيه

تنشر مقالات محمد حسن الوزاني تباعاً في سلسلة «حرب القلم».

ففي الجزء الأول جميع المقالات المنشورة في جريدة «الدفاع» سنة 1937، وفي جريدة «السياسة» سنة 1967 مع وثائق سياسية مهمة.

ويحتوي الجزء الثاني على المقالات المنشورة في جريدة الدستور 1962.

أما المقالات المعروفة «بالغمرات» والمنشورة في جريدة «الرأي العام» فقد خصص لها الجزء الثالث، والجزء الرابع، والجزء الخامس.

وفيما يتعلق بالجزء الحالي - جزء 6 - فإنه يحتوي على المقالات التي عثر عليها بعد نشر الأجزاء السابقة. كما يحتوي على المقالات المنشورة في الرأي العام تحت عنوانين «فصل الخطاب» و «حديث جهينة».

مجلة
«المغرب الجديد»

الحركة الإصلاحية السنّية
المعروفة بالسلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة

بحث وضعه بالفرنسية المستعرب هانري لاهوست - تعريب محمد حسن الوزاني مجلة «المغرب الجديد»: العدد الثاني - يوليوز 1935

من المعروف أنه في سنة 1883 قام السيد جمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ محمد عبده بتأسيس حزب إصلاحي ديني في باريس، فكانت «السلفية» شعاره، و(العروة الوثقى) لسانه، وقد كانت لهذا الحزب من حيث أصوله صلة قرابة بالحركات المشاكلة التي نشأت في بلاد الهند، وإن لم يكن مبنياً على شذوذ مذهبي بالغ في الدقة والوضوح، فقد قيض له أن يؤثر تأثيراً حاسماً في النهضة الاجتماعية والسياسية التي انبعثت في بلاد الشرق الأدنى.

منذ وفاة الكواكبي، ومحمد عبده نفسه في سنة 1905، ومنذ احتجاب جريدة «المؤيد»، وانتهاء محنة الحرب الكبرى خصوصاً، تلك الحرب التي قربت بعشرات من السنين أجل

الأزمة الثقافية التي داهمت العالم الإسلامي ابتداء من القرن السالف، أصبح من الأنسب في مثل هذه الظروف أن يتساءل الإنسان عن المصير الذي صار إليه أولئك الذين لا يزالون منضوين تحت علم (السلفية)، خصوصاً في مدينة القاهرة التي تحفظ في العالم الإسلامي العربي المعاصر، بموقعها الجغرافي، وبكثرة العناصر الجنسية المتساكنة فيها، وبتوافر عدد أدبائها، وبالسلوك الحر الذي تسلكه انجلترا معها، رتبة عاصمة فكرية، سياسية، لغوية.

إن إحصاءهم الشديد[1] للعوامل الداخلية في الانحلال الإسلامي، واستقصاءهم للظروف العامة التي تحيط بمكانة الشعوب الإسلامية في هيئة الأمم، واتصافهم بمظهر الدفاع عن الإسلام، وبخطة الاحتجاج النضالي في سبيله، كل هذا يجعل من دراسة ما آل إليه السلفيون متعة للفكر، فضلاً عن كونها ضرورة من ضرورات العمل، ففي وقت تستعيد الحركات القومية الإقليمية قواها مقتصرة، في نهاية الأمر، على تأخير أجل التعاون الفكري في شتى أشكاله، وفي وقت يجعلنا مآل الفتح سواء في المغرب الأقصى أو في بلاد الشام، أمام مهمة عقيمة من تجديد

---

(1) كثيراً ما يقوم المنار بهذا الإحصاء. وقد نشر في سنة 1929 سلسلة من المقالات للأمير شكيب أرسلان عن أسباب تأخر المسلمين ثم جمعه في رسالة مستقلة (لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟)، وكذلك نشرت مجلة الشبان المسلمين في عدد أكتوبر 1929 مقالاً لأحمد يحيى الدرديري تحت عنوان، «حاجتنا إلى الإصلاح» (المؤلف).

النظام الاجتماعي، لا يكون من العبث أن نستمد من هذه الحركة الإصلاحية، وقد مر عليها الآن أكثر من نصف قرن، دروس تجربتها، لا فرق بين ثمراتها وخيباتها، وأن نظهر بجلاء مراكزها الرئيسية، ونكتنه ما لها من قرابات مذهبية، ونجلو ما يرتبط بوجهتها ومطالبها الراهنة من الصفات العامة.

1 — مراكزها الرئيسية

إن أقدم مراكزها الرئيسية في الوقت الحاضر مجلة المنار التي أسست في سنة 1887، ويعد مديرها الشيخ رشيد رضا الذي ولد في طرابلس الشام حيث درس دراسته الأولى، من طائفة أولئك السوريين الذين اضطروا في أواخر القرن السابق (أي القرن التاسع عشر) إلى الفرار من استبداد السلطان عبد الحميد، فأصبحوا حيثما رمت بهم مقادير الهجرة والاغتراب ـ خصوصاً في مصر ـ من المساعدين الأولين للنهضة الإسلامية العربية المعاصرة، ومتانة علمه واتساعه ـ وهو عالم ديني قانوني أكثر منه لغوياً ـ وضخامة انتاجه، وكثرة صلاته، وجهوده المستمرة في سبيل الوئام والدفاع الإسلاميين، في عهد استبداد عبد الحميد، وبعد ثورة الشباب التركي في سنة 1908، وطيلة رحلته الأولى إلى الشام واسطنبول والهند، وخدمته في مسألة الحجاز ومحاولته تأسيس دولة عربية تحت إشراف الملك فيصل وضمن الوفد السوري الفلسطيني، كل هذا يجعل الشيخ رشيد رضا شخصية من أمتن الشخصيات، وأجدرها تمثيلاً للإسلام العربي في العصر الحاضر.

تمثل مجلة المنار وحدة شخصية، فقلما كان لها محررون مساعدون، وقد نشرت، خصوصاً في أعوامها الأولى، زيادة على تفسير الشيخ عبده، مقالات لجمال الدين الأفغاني والكواكبي وجمال الدين القاسمي، وبقيت تعيد نشرها من وقت لآخر، لكنها ضمت إليها بصفة اختصاصي في المسائل العلمية الدكتور توفيق صدقي الذي كان موظفاً مع الحكومة المصرية، والذي كان يجمع بين ثقافة إسلامية متينة ومهارة طبية مشهورة، وله كتابات في المؤيد واللواء والشعب والعلم، ومن مخلفاته أبحاث في تقريب العلوم إلى أفهام الناس، وفي علم الصحة التطبيقي، زيادة على بعض الأبحاث المذهبية والفلسفية التي نهج فيها منهجاً عقلياً، والتي تستمد مباشرة «من رسالة التوحيد» ومنذ الحرب الكبرى جاءت مساعدة الأمير شكيب أرسلان، مدير مجلة الأمة العربية الصادرة في جنيف، فضمت للمنار مهارة في أسلوب الجدال اللاذع- وقد يشتد أحياناً- وهو في قساوته يشمل المسلمين أنفسهم كما يشمل غيرهم من الأجانب.

إن صبغة المنار الفنية المستترة، وتشبثها بالجامعة الإسلامية، وصحة معلوماتها العامة تجلب لها عطف أقلية مثقفة حرة، ويكسبها نشر تفسير الإمام محمد عبده نفوذ شخصية عظيمة، كما أن مقالاتها الأساسية خير ترجمان يعرب دائماً في شكل متزن رزين، عن النظرية السنّية الإصلاحية في كبريات المسائل الإسلامية العربية الراهنة، والفتاوى التي ترد تترى على المنار من الهند الهولندية والانجليزية، ومن سوريا، وشمال إفريقيا، وحتى

من بعض الأقطار الأوروبية التي احتفظت بأقليات مسلمة، تعطيها في نظر عدد من الناس صفة المرشد، الذي لو اتبعت دائماً نصائحه لساعدت مساعدة كبرى على إصلاح الجماعة الإسلامية إصلاحاً روحياً، ولا ينبغي إهمال ما ينشره المنار من نقد الكتب يوم يشرع ولو مؤجلاً ـ ولن يتحقق هذا الأمر إلا على أساس التعاون ـ في تتميم فهرس الكتب لبروكيلمان، الذي لا يمكن تلافي نقصه المتعلق بالعهد الحاضر بمجرد نشرة «سركيس» وإن كنا لا ننكر فائدة هذه النشرة من جهة أخرى. والأخبار التي تخصصها أغلب أعداد المجلة لمجموع العالم الإسلامي أو لما يقع في أوروبا من الحوادث السياسية الخارجية التي لها علاقة بحياة الشرق، استطاعت أحياناً أن تكون من المنار صلة الوصل بين أقصى أصقاع الإسلام الجغرافية، فالمنار ما يزال عديم النظير، وما بقي حتى اليوم مشروعاً فريداً في بابه، وربما أمكن، رغم هذا، أن تلحق ببعض أفكاره الإصلاحية والدفاعية طائفة ثانية من المجلات والنشريات التي يوجد مركزها في المطبعة السلفية الراجعة إدارتها بعد وفاة عبد الفتاح قطلان لمحب الدين الخطيب، السوري أصلاً، والمحرر قديماً في جريدة الأهرام، وهو كاتب آخذ حظاً في الذكاء، ومحب للعمل، فالمجلة السلفية هي المجلة الأولى التي صدرت في فبراير سنة 1917، وقد كانت حياتها سحابة صيف شأن كثير من المجلات العربية، ورغم ما قصدت إليه مهمتها الأساسية من نشر الكتب الغريبة ومحتويات بعض الخزائن الخاصة، فإنها قليلة الفائدة بحظها في العلم والأدب ـ إذ هذا الحظ ضعيف النسبة ـ لا بشخصية الرجل الذي

كانت تابعة له وهو الشيخ طاهر الجزائري الذي ولد في دمشق سنة 1851 والذي حذق اللغات العربية والتركية والفارسية على السواء، مع مشاركة في مبادىء العلوم الغربية وأسس خزانة دمشق، وقام في سنة 1878 تحت إشراف مدحت باشا بتنظيم التعليم في سورية التي ما يزال ذكره فيها محفوظاً في روعته، كما أنه شن الغارة على الاستعمار التركي ثم عاد ملتجئاً في سنة 1919 إلى القاهرة حيث وافته المنون.

أما مجلة الزهراء التي خلفتها من سنة 1924 إلى سنة 1929 والتي يكاد يدل عنوانها على برنامج الوحدة التي لا تقبل التجزئة Irrédentisme؛ فقد وفقت بنشرها طائفة من مقالات أدبية وتاريخية قلما ظهرت عليها مسحة الجدال، وبتلخيصها للكتب، وبإعطائها عن العالم الإسلامي أخباراً مختصرة، إلى أن تدمج في سلك المساعدين لها رجالاً يفتخر بأسمائهم في عالم الآداب العربية العصرية، من بينهم أحمد تيمور باشا الذي نشرت ترجمة حياته، ورفيق بك العظم، وأحمد شوقي، وخليل مطران، وتوفيق اليازجي، ومنصور فهمي، وشكيب أرسلان، وبعض علماء الهند.

ومجلة الفتح التي تنشرها المكتبة السلفية تكون لسان الدفاع الإسلامي، وهي تريد كغيرها من النشريات الكثيرة المماثلة لها ـ الجامعة الإسلامية، الاعتصام، المرشد العربي، الشهاب ـ أن تلف المسلمين على اختلاف مذاهبهم وأجناسهم حول شعائر الإسلام، كما أنها حريصة على القيام برد الانتقادات الباطلة التي

كثيراً ما يقذف بها العرب والمسلمون. وربما كان من اليسير إماطة اللثام عما نفذ في غير لبس من أثر الحركة الإصلاحية السنّية في مختلف الجمعيات الأدبية والدينية، التي أصبحت بكثرتها وحيويتها ظاهرة من ظواهر الشرق العربي في العصر الحاضر، وقد زاد عددها في القاهرة حيث توجد الرابطة الشرقية، والهداية الإسلامية، وجمعية الأخلاق الإسلامية، وتأسست في سنة 1927 جمعية جديدة ـ وليست تقل عن غيرها أهمية ـ على طراز هيئة مسيحية مشابهة لها، ودعيت بجمعية الشبان المسلمين، وقد نشأت عن حاجة إلى مقاومة حركات الغفلة الدينية والإلحاد، تلك الحركات التي كادت تغمر بأخطارها الفاتكة طبقات المسلمين المثرية، وحيث أنها حرمت على نفسها الخوض في كل مناقشة مذهبية من شأنها أن تخل بحسن الوئام بين المسلمين، وشددت أكثر من هذا في منع التدخل في ميدان الحياة السياسية، فقد زودت شبان مصر المسلمين بلوازم منتدى عظيم للآداب والثقافة والرياضة، ولهذه الجمعية مجلس إدارة يتركب من اثني عشر عضواً ينتخبون سنتين يجدد نصف عددهم سنوياً، كما لها اجتماع عام يقع مرة في السنة، وميزانية تغذيها اشتراكات الأعضاء والتبرعات، وتقوم حركة الجمعية على لجان مختصة، وتنظم كثيراً من المحاضرات، ولها أناشيدها الخاصة، وقد أسست أخيراً في سنة 1929 مجلة شهرية هي «مجلة الشبان المسلمين» التي يشرف على إدارتها أحمد يحيى الدرديري، وهذه المجلة تعنى عناية خاصة بنشر العلوم والوثائق والمصادر، وتقوم بالدفاع عن الإسلام، وبما أنها عمل

مشترك فليس لها ما لمجلة المنار من وحدة الإلهام والإيحاء، ولها ميزة خصوصية بما يسودها من روح التعاون الواسع، لهذا استطاعت أن تجلب إليها الأقلام الاختصاصية، وتوجه النداء إلى الإرادات الحسنة التي هي أكثر ما يكون تنوعاً من حيث المرتبة الاجتماعية والاختصاص الفني، فمن هذه الوجهة لا يستطيع أحد أن ينكر أن نشوء هذه المجلة كان مباركاً ميموناً.

الحركة السلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة

(مجلة «المغرب الجديد»:
العدد الثالث/ يوليوز - غشت 1935)

2 — المصادر

لا يجوز أن ينسب الأصل المذهبي نسبة شديدة الأحكام إلى بعض المسلمين الذين هم في الواقع رافضون لهذا الأمر، ولكن إشهار الحرب إشهاراً مكرراً على كل بدعة وضلالة لا يغنينا عن تقرير القرابة بين اتجاهات الحركة الإصلاحية المعاصرة والمدرسة السنّية المتطرفة التي تكونت في القرنين الثاني والثالث للهجرة مع الإمام أحمد بن حنبل، فكان في تكوينها إقرار لفوز السنة على مذهب أهل القياس والمعتزلة، وعلى تسرب الفلسفة اليونانية والأفكار العجمية، إلى الحياة العقلية الإسلامية، وتفاحش الانحرافات الهرطقية التي نتجت عنها. وبما أنه انصرفت الهمة من جديد إلى تراجم وكتب ابن حنبل والفقهاء الذين ينتصرون لأفكاره ونظرياته، فلا مندوحة لنا عن الانتباه إلى ما أحرزته، من النفوذ المتزايد، المدرسة الحنبلية الجديدة التي يمثلها ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية. وما لهذين المناظرين الدمشقيين من

التضلع العلمي العظيم يكسبها عناية صادقة في عالم الاستشراق الأوروبي، لكن كتبهما الغزيرة المادة، وإن طبع معظمها في بلاد الهند، ما تزال مبعثرة أو مخطوطة، لهذا لا يستطيع الإنسان أن يحاول وضع ترجمة نقدية لهما. أما ابن تيمية خاصة، فقد أثر تأثيراً قوياً بالمبدأ نفسه الذي بني عليه مذهبه في الإصلاح ـ أي مبدأ التوفيق المطلق اللازم بين النقل والعقل ـ كما أنه أثر بحملته الشعواء على المذاهب الباطلة المتأخرة، وبمنحاه الذي حافظ عليه في الاجتهاد، ومعارضته لكل إسلام رسمي سهل المراس، وما أبداه من الانتقادات الخاصة بالطلاق، ولم يقلّ تأثيره بما أظهره من القوة والشدة في الحياة التي حييها كبطل من أبطال المناظرة، وما أحاط موته من آيات الجرأة والتجلد.

لقد كان نجاح الحركة الوهابية والتتويج الذي يلزم كل فوز في مضمار السياسة عاملين عظيمين في تسيير نفوذه تسييراً مستمر الارتقاء، والظاهر أن السلفيين فكروا في وقت من الأوقات في التقرب من الدولة الهاشمية في الحجاز، لكنه يلوح أن هذا الاتفاق اصطدم مع تشبثها بسلطتها الشريفة، واصطدم مع نظريتها التي كادت تكون شيعية في تصويرها للإمامة الروحية التي قلما تتفق، كما سنبينه، مع مذهب أهل السلف. وكذلك وقع الاحتكاك بما كان من غلو في مجاملة المصالح الانكليزية. ومن المؤكد أن هذا الإخفاق حمل السلفيين على التعجيل باتباع وهابية معتدلة خفيفة الوطأة، كان من شأنها، في أمر الشيخ رشيد رضا، أن توجت في سنة 1926 باتصاله الشخصي المباشر مع

الملك ابن السعود، ومهما يقال، فإن الصحفيين السلفيين هم الذين اضطلعوا في إقدام وشجاعة بالدفاع عن الوهابيين، وبالقضاء المبرم على ما قام الأتراك بترويجه من الأباطيل المغرضة، عن طائفة كانوا يخشون إخلاصها الشديد، وقوميتها القائمة على الجامعة العربية، وقد شاهدنا كيف استطاعت جهود هؤلاء الصحفيين، وذلك رغم الخلافات الحديثة، أن تفوز فوزاً باهراً في تفهيم عموم الرأي العام الإسلامي حقيقة حادث المحمل خاصة وأمر الاستنكار الصادر من الحكومات الإسلامية في شأنه، كما أنهم لاقوا كل التوفيق في تمحيصهم لإيمان أنصار ابن عبد الوهاب، وتأكيد ما لهم من إرادة في الاستقلال الصادق، وبيان ما لمذهبهم الروحي من صفات.

هكذا يتجلى التضافر بين المذهب الحنبلي الجديد والحركة الإصلاحية الدينية، ذلك التضافر الذي تحقق في الهند، إزاء الحركة التجديدية ذات الصبغة العقلية، بالعودة إلى التشبث بالسنة، وقد أدى هذا في سنة 1872 إلى تأسيس جامعة عليكرة على يد أحمد خان بهادور، ومثل هذا التضافر وقع في العراق حيث لا تزال أقلية حنبلية عامة تمثلها عائلة الألوسي، وفي دمشق على يد طاهر الجزائري وجمال الدين القاسمي الذي أعطتنا عنه عائلته طائفة من المعلومات ستنشر قريباً. وفي المدة الأخيرة ظهر شبيه هذا في المغرب الأقصى مع الحركة الإصلاحية الدينية التي قام بها الناصري بنشره رسالة[1] نقدية عن الحالة الداخلية

(1) اسم هذه الرسالة النقدية «إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة» ألفها الأستاذ المكي =

للإسلام وما يتهدده من الأخطار الخارجية، وقد ألهم هذا العمل الفقيد ميشوبلير الرأي بأن الوهابية قد وطدت أركانها في بلاد المغرب، ومن غير شك أن هذا الرأي غلط صادر عن قليل من الطيش، ولكنه يدل دلالة واضحة على أن من اللازم أن يبدأ الإنسان عمله الاستطلاعي عن الأمور المغربية في الماضي والحاضر بدراسات إسلامية مستفيضة، وأنه لا ينبغي إغفال الدراسات الشرقية نفسها من أجل هذا العمل.

إن هذا النفوذ الحنبلي الجديد الذي يقوى ويسود في نشريات محب الدين الخطيب، ويعتدل في مجلة المنار، ويتضاءل حتى لا يكاد يؤثر في اتجاه مجلة الشبان المسلمين لا يتنافى مع عمل المذهب الحنفي كما يمثله جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، أما الجدال الذي ذاعت شهرته في وقته، والذي كان مداره حول مقدرة الإسلام على التطور والتقدم، فقد عود العقول التي هي أشد ما يكون محافظة على أن تنظر إلى المناهج الدينية كأنها خاضعة إلى التجدد الجزئي على تعاقب العصور[2]، فتحليل

= الناصري سنة 1341، وطبعت في تونس بمطبعة النهضة سنة 1343 - 1925 وهي واقعة في ستة فصول، وقد كان لنشرها صدى في الأوساط الإسلامية، وقامت حولها حركة إصلاحية، استعمل فيها سلاح النقد، والشعر، والخطابة، والجدل، والمناظرة، وشاركت في هذه الحركة وقتئذٍ بالخصوص الصحافة الجزائرية والتونسية مشاركة فعّالة.

(2) أنظر ما نشر عن الإسلام والمدنية العصرية في مجلة الزهراء (السنة الثانية، العدد الأول، الصحيفة 42) وقد بين المنار أخيراً عصور الخصومة القائمة بين القدماء والعصريين (المجلد 32، العدد 1، الصفحات 2 و 49). (المؤلف).

العلوم شرعاً، وإدماج النظريات الاجتماعية والسياسية الحديثة في الإسلام الأول ـ ذلك الإدماج الذي ساهم فيه الشيخ محمد عبده حتى صار مقروناً باسمه ـ حملا أشد المسلمين تمسكاً بالتقاليد على الاقتناع نهائياً بوجوب القيام بعلمانية المعارف، لكنهما لا يقران، هنا وهناك، إلاَّ رغبة معتدلة جداً في الإقبال على تفسير عصري يعتبر القرآن والحديث متضمنين للاكتشافات العلمية، والاختراعات الفنية. والموضوع الذي تبسط فيه جمال الدين الأفغاني في محاضراته باسطنبول والذي تناوله من بعده الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد ـ أي موضوع رسالة الأنبياء الاجتماعية ـ يؤكد ما للمشاكل الاجتماعية من المناسبة الوقتية، والصفة العاجلة، وقد خلف شعور عميق بالوحدة والتضامن الإسلاميين ذلك المشروع الذي تخيله جمال الدين الأفغاني بعد الحرب الروسية التركية الواقعة سنة 1877 والذي لم يلبث أن كشفت التجربة عن إستحالته من حيث المذهب والسياسة، والذي كان يرمي إلى تجديد الكتلة الإسلامية بينما الغارة المسيحية ما تزال ناشبة فيها أظفارها.

فالمسلمون كغيرهم من أنصار القومية، مدينون للأفغاني وعبده بما تعودوا عليه خاصة من بحث نقدي لعلائق الغرب والشرق[3]، وهذان لفظان يتجلى مدلولهما لدى التحليل غامضاً، متناقضاً،

(3) قد أشارت مجلة الأبحاث الإسلامية (المجلد 18، الصحيفة 217) إلى البحث القيم الذي قام به الشيخ رشيد رضا عن المسألة الشخصية والذي نشر تباعاً في المؤيد في أعداد: 4 - 6 - 8 - 9 - 18 - 19 - 24 - 25 أكتوبر عام 1911 (المؤلف).

لكنهما يقتضيان صنفين من النظريات، ومن الغلط إهمال القيمة الذاتية التي للأفكار الجبارة، كما أنهما يقتضيان أكثر من ذلك دراسة مقابلة للاستعمار الأوروبي في أغراضه، وأساليبه ومختلف وسائله التي ترتبط بتقاليد كل شعب وعبقريته السياسية. أما الانفجارات التي تعاقبت منذ 1918 على بركان المسألة الشرقية، والاستياء العام الذي يغمر الشعوب الإسلامية، فإنها تعمل على إعداد الأفكار لأن تقبل بلهف جميع النظريات التي كتبت باللغات الأوروبية عن مشكلة الاستعمار، والحملات التي أثارها الشيخ محمد عبده على أعداء الإسلام من المسيحيين والملاحدة الذين اصطنعوا من سقوط الشعوب الإسلامية في القرن التاسع عشر حججاً ليصدروا حكمهم النهائي على الإسلام، زاعمين أنه أفلس إفلاساً من حيث كونه منهجاً من المناهج الاجتماعية والسياسية، قد كانت أساساً للجدال الحاضر الذي يصبغ على الشرق أحياناً حلة عسجدية، تسهل له التفوق والفوز على الغرب المشوه، ذي المعرفة السيئة[4]، لكن كل حركة إصلاحية تعتدل مع التطور فقد كان جمال الدين الأفغاني ثائراً صريحاً في ثورته،

---

(4) إن المسلمين يعرفون الغرب وشؤونه أكثر مما يعرف هو الشرق وشعوبه، وذلك لانتشار اللغات الأوروبية بين المسلمين ولاتصالهم الواسع بالأجناس الأوروبية خصوصاً في بلاد الشرق، والإنصاف يحتم على كل مطلع أن يعترف بأن المسلمين في كتاباتهم عن الغرب أكثر معرفة وإنصافاً وتقديراً من الأوروبيين الذين يكتبون أو يتحدثون عن الإسلام وأممه، ولهذا نرى من الغلط والمبالغة أن يقال بأن الغرب مشوه الصورة وسيء المعرفة عند المسلمين.

(المعرب)

وكان الشيخ محمد عبده أقل منه ثورة وأكثر اعتدالاً، أما تلميذه الشيخ رشيد رضا فيكاد يكون محافظاً. كذلك الآداب المعاصرة فإنها تغلب عليها مسحة الدفاع عن الإسلام وإقرار ما أتى به من تعاليم.

والخلاصة أنه بين هذين النفوذين العظيمين اللذين يتقاسمان العالم الإسلامي المعاصر ـ النفوذ الذي تمثله المدرسة الوهابية والنفوذ الذي تنصره مدرسة جمال الدين الأفغاني ـ وبين موقف المحافظة التامة على تراث التقاليد وغارة المتفرنجين الذين يحبذون اقتباس كل ما تصدره أوروبا اقتباساً ليس فيه تردد ولا شبهة، يقوم الحزب الإصلاحي المصري وسيطاً يحمل راية حزب التقدم المعتدل، فهو مقتنع اقتناعاً باطنياً باستحالة البقاء على الأحوال الراهنة (Statu quo) ويفحص مشكلة العلائق الثقافية بين الإسلام والمسيحية، ويجتهد في سبيل اختطاط ميزة رشيدة بينهما، ويحرص كل الحرص على القيام، خارج القطر المصري، بلف كتلة المسلمين، الذين أصبحوا، بحكم الظروف المتشابهة، مجابهين لأحوال مطابقة من التطور والدفاع الاجتماعي، ولهذا فإنه يمثل منهجاً، ويكون مذهباً.

الحركة السلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة

(مجلة «المغرب الجديد»:
العدد الرابع / شتنبر 1935)

3 — الإصلاح ومبدؤه

كل إصلاح مذهبي لا يتم تحقيقه أبداً إلا بالعودة إلى الأصول،[1] وهذا في رأي مجلة المنار هو المدلول للحديث: إنَّ الله يبعثُ على رأس كل مائة سنة مَن يُجدد لهذه الأمة أَمْرَ دينِها، وقد تعاقبت التجارب على صدقه في القرن الثالث على يد ابن حنبل، وفي القرن الرابع على يد الأشعري، وفي القرن الخامس على يد ابن حزم، وفي القرن السادس على يد الغزالي، وفي القرنين السابع والثامن على يد ابن تيمية وابن القيم الجوزية، وفي عصرنا على يد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده.

إن الصعوبات الحقيقية الشديدة تنشأ عند القيام بتعداد

---

(1) أنظر في مجلة المنار، المجلد 32، عدد 1، ص 2 وما بعدها: المصلحون ورسالتهم في الإسلام، وقد كان كل واحد منهم، في عصره، شخصية مجددة.

المصادر الأساسية التي يقع الانتساب إليها، وعند الأخذ في التحديد الإيجابي لمحتوياتها.

أما العقيدة السلفية التي تتشبث بها كل من مجلتي المنار والفتح[2] فلا تعترف بمراجع أخرى سوى القرآن، ذلك الكتاب الذي تقوم المشاهدة على أنه لا يعرف معرفة كاملة، والذي يرتكز الدفاع عنه اليوم على محاربة كل فكرة داعية إلى ترجمته للغات الأجنبية[3]، والسلفية لا تقر غير السنة[4] التي جاءت تكمل القرآن، وتفسره وتؤيده، والتي ظلت محفوظة بكل أمانة وصدق في أذهان الصحابة قبل تدوينها في الكتب الستة على أساس

---

(2) أنظر فيما يخص الشيخ رضا: كتاب الوحدة الإسلامية، ص 1، وبالأخص مجلة المنار، المجلد 22، ص 184، ومجلة الزهراء، السنة الثالثة، عدد 6 (دجنبر 1926)، ص 389 وما بعدها، ويوجد بيان مفيد لمبادىء الإصلاح العامة في الفتح، في العددين 59 و60، شهر أغسطس 1928، بقلم عبد الباقي سرور نعيم.

(3) أنظر المنار، مجلد 21، ص 469 وما بعدها، ومجلة الشبان المسلمين السنة الثانية، ص 726 (ففيها قول جيد عما يكونه القرآن في نفس كل مسلم وقد ألف رشيد رضا رسالة قوية الحجج والبراهين ضد إمكان ترجمة القرآن وما فيها من مفاسد ومنافاة الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة المنار سنة 1344 - 1926 ص 51، وقد ظهر تلخيصها في مجلة الزهراء، السنة الثانية عدد 1، ص 68 وما بعدها.

(4) أنظر المنار، المجلد 22، ص 66 وما بعدها: النظرية السلفية في السنة وقيمتها النفسية والفعلية عند كل مسلم، وانظر كذلك في ص 362 كلاماً مفيداً جداً عن الوضعية الحاضرة التي أخذتها السنة في بلاد الهند وجامع الأزهر، والوسائل الضرورية لإحيائها من جديد، والمقال بإمضاء «أزهري» وفيه أن الإجماع ينحصر في إجماع السلف الصالح.

امتحان الأسانيد. وبناءً على هذا، فقد أصبح من المقرر ثبوت الصفة المشروعة لكل اختبار يمس شكل الحديث، ولكل بحث تاريخي في الإسلام، من جهة ما طرأ عليه من نمو وانتشار، ومن انحرافات مخالفة لجوهر الإيمان الصحيح، لا من حيث أصول الإسلام كما يرى المستشرق المجري غولد زهير[5].

وعندما يوضع سلم القيم - أي مراتب وطبقات الأساليب الفكرية على اختلافها - يتيسر لنا معيار يقاس به كل ما عقب التراث الأصلي من المجهودات الفكرية، عقلية كانت أو صوفية أو من أعمال التدوين الشرعي.

وهذه «القومة» السنّية ليست سوى عمل المطابقة من جديد بين الظروف الحاضرة والنظرية القياسية الصحيحة، التي تذهب إلى أن تطور الإسلام[6] - في عقيدته وفي لغته - ابتداء من نشأته الأولى، إنما كان ابتعاداً تدريجياً عن حالته الأصلية من الطهر والصفاء، والفطرة والبساطة، والوحدة في المذهب والعبادة والسياسة، وذلك بسبب مزيج من التأثيرات الحاصلة من تسرب واستمرار عناصر موروثة عن الجاهلية، ومن فشو الجهل

---

(5) أنظر كتاب: عقيدة الإسلام وشريعته، الترجمة الفرنسية، سنة 1920، ص 245.

(6) يوجد بيان مفيد عن هذا الرأي في تطور الإسلام ضمن سلسلة من المقالات تحت عنوان: من الخرافات إلى الحقيقة، نشرت في المنار، المجلدات 22، 23، 24، و25. وهذا الرأي هو رأي ابن قتيبة المبسوط في مقدمة كتابه: أدب الكاتب، وفي مختلف الحديث، أنظر كذلك مجلة الشبان المسلمين، السنة الثالثة، ص 287.

بالنصوص الصحيحة والمأثور الجيد، ومن استيلاء روح الغلو والإسراف في التأويلات والشروح، ويضاف إلى هذا كله ما أحدثته بعض المؤثرات الأجنبية[7].

فالتأثير الإسرائيلي، وعمل الفكر اليوناني والتأملات الهندوكية المغلفة بغلاف التصوف، كلها تساعد على بعث الحذر من التأثيرات الأجنبية المتسلطة على الإسلام في العصر الحاضر، كتأثير فرنسا الراجع إلى الحملة المصرية التي قام بها نابليون، وإلى الإصلاحات التي أجراها الخديوي محمد علي، وهذا التأثير محسوس، بكيفية خاصة في شخصيات طه حسين، والدكتور محمد هيكل، والأخوين مصطفى وعلي عبد الرزاق، ومثله تأثير إنجلترا الذي ظهر خصوصاً منذ أعوام مع المدرسة التي يمثلها العقاد والمازني. وقد ظهر، منذ الحرب الكبرى، المذهب اللاديني التركي، فأيْقَظَ إشعاعُه المتزايد على النَّشء العربي خصومات جنسية في معمعة المساجلة الصحفية بين عنصرين ظلاَّ متشاكسين بسبب ذكرياتهما الشاقة الممضة[8] ولا

---

(7) قد تأثر جورجي زيدان بهذه الأفكار نفسها في كتابه: تاريخ الآداب العربية. راجع كذلك كتابه: تاريخ التمدن الإسلامي، جزء 3، من ص 65 إلى ص 69.

(8) أنظر صدى هذه المجادلات في الفتح، عدد 70، 10 نوفمبر 1927 بمناسبة ابن رشد وتاريخ الفلسفة الإسلامية باللغة العربية. ومن المعروف أن المكتبة السلفية أخرجت أول ترجمة عربية لكتاب المنهج للفيلسوف الفرنسي ديكارت، وذلك لتقيم الحجة على أن الفلسفة العقلية الخاصة بديكارت والمنتسب إليها الأستاذ طه حسين، متفقة تمام الاتفاق مع الدين الإسلامي.

أما موقف رشيد رضا إزاء التصوف فيستفاد من نشر إحدى فتاوى ابن تيمية =

حاجة إلى القول بأن هذه النظرية ـ وهي تقتضي إسلاماً أصلياً كامل الوحدة، محدداً في عقائده ومذهبه الأخلاقي ـ قلما تتفق مع وضعية العمل في العلوم الغربية الباحثة في الإسلام، لأن هذه العلوم تستند على المبهمات، والتناقضات، والشكوك التي توجد في التراث الأصلي، وتتخذ منها أساساً للهندسة المنطقية التي يشيدها علماء الدين ورجال القانون، وذلك بما يستعملونه من كثرة المواد الأجنبية.

ولكن هاتين النظريتين ـ اللتين تبالغ إحداهما في اعتبار النصيب العربي الخالص، بينما الأخرى ترمي إلى انتقاصه وتصيره ركاماً من المقتبسات ـ تكونان، في تعارضهما، منهجين كلاهما مكمل للآخر. وإنا لنستنتج من هذا خاصة أنه بعد القيام بعمل التحليل الدقيق، يصير من الأليق، في رأينا، ملاحظة أن كل مجموع متناسق هو أعظم شأناً، وأبلغ شأواً من مجرد كمية أجزائه، وأنه يوجد خلاف بين نقدنا التاريخي لجملة معينة من الأفكار، وبين القيمة التي تكتسبها هذه الأفكار في ضمير كل إنسان تصطبغ حياته بها. والدراسة النزيهة الخالصة لكل منهج

= في الصوفية والفقراء، انظر المنار، المجلد 12، ص746، وتقع الفتوى في 33 صفحة، الطبعة الثانية، القاهرة، سنة 1348.

وكذلك انظر مجلة الزهراء، السنة الثالثة، عدد 6، ص 519 وما بعدها، والفتح، خصوصاً عدد 58: الأتراك إزاء العرب والإسلام والشرق، ويمكن القول بأنه، منذ الحرب، لا يكاد يخلو عدد من مجلة المنار من الكلام في هذا الموضوع.

من الأفكار والآراء، لا بدّ لها أن تقتضي، كشرط أساسي في الفهم والإدراك، عطفاً اختيارياً في التأويل والبيان، وأن تستلزم حنكة التجربة الخلقية كمعيار للحكم والتقدير[9].

إن حركة الإصلاح السنّي لا تعارض في أن يغتني المذهب ويزدهر، وأن يقتبس من العناصر الأجنبية. أما ما يوصي به الإصلاح من تقليد «الأجداد العظام»، فهو تقليد عامل، لأن أولئك الأجداد أنفسهم عرفوا كيف يكونون مجددين في عصرهم، وذلك بفضل تلك الانتهازية الماهرة التي سلكوها وتهيأت لها الحركة السنّية[10] منذ البداية، ثم إنه يستفاد، أحياناً، من قاعدة «المصلحة المرسلة»[11] كما هي مكونة ومصورة في مذهب الإمام مالك، وهذه القاعدة ترمي إلى ضمانة السعادة الدنيوية للمؤمن

---

(9) لا تعطى دائماً الأهمية العظمى لمشاكل «علم المناهج» الإسلامي. وفيما يخص المنهج «الخارجي» والمنهج «الداخلي» الذي أتى عند طور أندراي (TOR ANDRAE) بمثال من أمتن التطبيقات. وهو يقتضي توغل الباحث في صميم الفكر الإسلامي، وتتبع المسافة الطويلة التي قطعها نفسه، واكتشاف «هندستها» المنطقية قبل القيام باختباره في قيمته الاجتماعية. انظر مجلة الشبان المسلمين.

(10) مثال ذلك مقال الفتح عدد 59 - 60، لعبد الباقي سرور نعيم؛ فقد جاء فيه: «قد كان الفقهاء يرجعون، في أول الأمر، إلى كتاب الله، وسنة الرسول وأثر السلف الصالح، وكذلك إلى تجربة العالم الخارجي وقد كانت القاعدة الجوهرية اجتناب الأضرار والبحث عن المنافع» اهـ.

(11) انظر بالأخص: كتاب الوحدة، ص 143، وكذلك المنار، المجلد 12 ص 184، ففيهما التذكير بأن هذا التبرير لاكتساب الفنون المادية باسم المصلحة هو عين رأي الإمام مالك، كما وضحه الشاطبي في كتاب الاعتصام.

التي هي أحد الغرضين العظيمين اللذين يتجه إليهما دين الإسلام[12]، وأنه ليجب وجوب كفاية، بل إنه من فروض الجهاد السلمي أن تبذل كل الجهود في سبيل مسايرة تقدم الأجنبي، وذلك ليكون في المستطاع، لدى الحاجة، وبأقل ما يمكن من الضعف والمهانة، القيام بتلافي أو بدرء ما تفعله أقدام الأجنبي من دوس في ميدان الإسلام.

أما مبدأ التوسط في الأمور، المقرر في القرآن بتواطؤ آيتين في «الأمة»، والمؤكد في أحاديث لا يتطرق إليها الشك، والمضروب به المثل، والجاري مجرى العبرة في حكمة العامة، فإنه يعتبر كل تطور، في الواقع، كخلاصة ضدين، ويعتبره، نظرياً، كسلوك نهج الوئام والوفاق، لازماً في كل الأشياء. ثم إن فكرة «التقدم»[13] التي يشتد أثرها في الآداب العربية العصرية، والتي أقبل عليها رشيد رضا، بعد أستاذه، فأكثر من إيرادها واستعمالها بكل تمجيد وتعظيم، ما تزال محرمة في ميدان العقيدة، والشريعة، والأخلاق، لأن هذه أشياء أكملها الله في أول الأمر، ولهذا أصبحت فكرة «التقدم» محصورة في ميدان العلوم،

---

(12) في كتاب: شبهات النصارى، ص 9 وما بعدها، يحدد رشيد رضا مقاصد الدين الإسلامي الثلاث، وهي: الكمال البدني، والأخلاقي، والعلمي، ويبرهن على اهتمام الإسلام على السواء بالسعادتين الدنيوية والأخروية.

(13) انظر ما كتبه رشيد رضا في كتاب الوحدة الإسلامية، ص 136 عن: «التقدم قانون من قوانين الله»، ويوجد تطبيق طويل لهذه النظرية في التقدم في كتاب شبهات النصارى وحجج الإسلام، والخلاصة أن الإسلام، وهو خاتم الأديان الكتابية، يمثل الكمال من حيث هذا الاعتبار.

والاكتشافات المادية، والابتكارات الفنية، وبناءً على هذا، فقد صار المراد هو الاتجاه الصرف نحو الفنون المادية، والقوالب والأشكال الإيجابية التي تمتاز بها القوة الغربية.

ويقر الإجماع أن المسلمين، بما سمحوا به من السيادة لتأثير المشاكل الدينية والقضائية التي أساء الناس فهمها، وبما حصل من هذا السلوك نفسه، وذلك بامتناعهم، منذ القرن الرابع عشر، من الإقبال على التقدم المطرد الذي أدركته الفنون المادية في جميع أشكالها ومظاهرها، قد سلموا بأن يتحقق، في سبيل الغرب، انقلاب في توازن القوات، ذلك التوازن الذي سلف أن كان ـ ردحاً من الزمن ـ عاملاً في سبيل مصلحتهم[14] وستخبرنا التجربة، غداً، هل ما يظهره العامة، لهذا الحد، من الرغبة في اقتباس العلوم الإيجابية، والأوضاع والأنظمة السياسية، والإدارية، والاجتماعية الأوروبية، ستكتفي بالأساس الشكلي من النتائج الحاصلة، وتقتصر على التطبيقات العاجلة[15]، أو أنها ستتجه نحو التوسع في إدراك روح المناهج الحديثة وشرحها، وستفلح بتحقيقها في الضمائر الفردية ما يلزم من فصل الأمور الروحية عن الشؤون الدنيوية دون أن تمس العقيدة الموروثة،

---

(14) انظر المنار، مجلد 32، عدد 1، ص 4 وما بعدها، ففيه خير مثال لأبحاث المطابقة بين الإسلام والنصرانية، والعاملان اللذان يوضحهما البحث بكل جلاء هما عامل التقدمات الفنية في أوروبا وعامل هجومات الغرب على أرض الإسلام.

(15) المقالات التي تنشرها مجلة الشبان المسلمين لإذاعة العلوم وتعميم فائدتها بين الناس، شبيهة بما كان ينشر في مجلة المقتطف.

ففي الفصل ضمان حقيقي أكيد لكل تقدمٍ في المستقبل. لهذا سيتكون مزيج مذهبي (Syncrétisme) من انضمام الصلابة التي بنيت عليها الحنبلية الجديدة إلى انتفاعية المذهب الفلسفي الذي يعتبر القيمة العملية مقياساً لكل حقيقة «Pragmatisme Utilitaire»، فيصير هذا أساساً في النجاح العام الذي سيدركه البرنامج الإصلاحي في تطبيقاته المذهبية، والاجتماعية، والسياسية، وليس معنى هذا أنه سيقع الاستغناء عن القيام بأعمال النقد التاريخي والنفسي، بل ستتحقق هذه الأعمال لا محالة، فتوضح بدقة كيف أن أكمل الحركات الانبعاثية تستولي استيلاءً باطنياً على أحدث النظريات والأفكار، وبأي شكل تنفصل عن مجموع التقاليد، النزعات والاتجاهات التي تعزلها ضروريات العصر فتجعلها رهاناً لمنافسة الحاضر العاملة المنتجة.

الحركة السلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة

(مجلة «المغرب الجديد»:
العدد الخامس / أكتوبر - 1935)

4 — الوضعية المذهبية

لقد أصبح في مستطاع «المنار»، منذ سنة 1898 م، أن يحدد الإصلاح الديني بأنه توحيد ثلاثي للعقيدة، والشريعة، والأخلاق.

إن العقول لا تظهر نزوعاً إلى المناقشات المذهبية، إذ يقتصر عادة على اتباع «تقليدية» حذرة متنبهة، ويكتفي بالتمسك بما لأهل الحديث من «نقلية حرفية»، وفي كلتا الحالتين لا يقع الاستناد على العقل، سواء لشرح أصول العقائد أو لنيلها بالنقد والتمحيص، لأن هذه العقائد تقبل بدون إضافة، وتعتبر هذه الوضعية أقرب إلى الحقيقة الأصلية ولعقيدة السلف من «العقلية» المشوبة التي تتبعها المدرسة الأشعرية.

وقد أصبحت الهجمات القديمة قائمة من جديد ضد مذهب الشرك في جميع أشكاله وأطواره، ويقع هذا الهجوم باسم وحدانية الله الكاملة، كما هي مبينة، بكيفية خاصة، في

الكتابين: «كشف الشبهات» و«كتاب التوحيد» لمحمد بن عبد الوهاب.

وهكذا نشأ تحريم البدع والضلالات الشعبية التي حملت الإيمان الصحيح، أثقالاً، وأكسبته غموضاً وإبهاماً، وأنزلت به سوءاً وفساداً، ومن جملة تلك الخرافات الباطلة الاعتقاد في ظهور الإمام المهدي، ونسبة الكرامة الباهرة للحروف والألفاظ، وعبادة الأولياء والصالحين، والمغالاة في تقديس الصور وقبور البشر الخ، كما شمل التحريم ما يستنبط من التفاسير العقلية للفلسفة، القديمة منها والحديثة، وخاصة ما نقره من المذاهب كالمادية، ومذهب النشوء والارتقاء، ونظرية داروين الطبيعية، وانسحب التحريم على ما يشاكلها كمذهب الحلول الصوفي في جميع مظاهره. وبسبب هذا أصبح من اليسير علينا أن ندرك أن مثل هذا السير في تطهير الدين والرجوع به إلى بساطته الأولى يتحقق، في مادة العبادة، بنبذ حلقات الذكر، وإقصاء الموسيقى من المظاهر الدينية، والكف عن بعث المحمل سنوياً إلى مكة، وترك القيام بكل التعبدات المحدثة التي نشأ معظمها مع الطرق، والتي يجيزها الغزالي، بينما خصمه ابن تيمية يستنكرها أشد الاستنكار. ومن هنا صارت المذاهب الأربعة تعتبر كأنها تفاسير للتراث الأصلي وقعت بعد، في اتجاه روح العصر وذوقه، على يد فقهاء لا يسعى قط في التنقيص من فضلهم، أو الطعن في علمهم، غير أن فوزهم في القيام بهذه المهمة ـ إلى جنب غيرها من المحاولات ـ يؤول بمساعدة مناسبات تاريخية ربما لم تكن، أحياناً، خالية من استبداد الحكم. وإن هؤلاء الفقهاء ليفرضون

شخصيتهم في هذا الميدان بفضل الروح التي امتاز بها منهجهم، والعبرة العاملة المنتجة التي تستخلص من مثالهم، أكثر مما يفرضونها بعملهم في التدوين، فكل شكل من أشكال «التقليد» يقع بالمرة تحت الاستنكار، سواء من حيث المذهب أو التاريخ. ثم إن إحياء العمل «بالاجتهاد المطلق» الذي أوصدت بابه، نظرياً، منذ القرن الخامس للهجرة، أصبح يساعد، في حدود الأوامر العامة التي فرضها القرآن وأتت بها السنة، على تجديد الأحكام الخاصة التي ينص عليها الفقه فيما يرجع لنظام الأحوال الشخصية والعلائق الاجتماعية أي المعاملات الدنيوية، كما يسر جعلها مطابقة للشروط الحديثة التي تقتضيها الحياة في العصر الحاضر، وأقصى نتيجة لهذا كله كانت تتحقق بتوحيد المذاهب الأربعة. ومما ينبغي التنبه إليه، بوجه خاص ما لهذه النظرية من قيمة تحبيذية، فهي تلقي تبعة كل جمود في الفقه على الفقهاء المحافظين الذين تربوا تربية تقليدية عتيقة، وهم الذين يصطلح عليهم «بالفقهاء الجامدين»، وهي تقر، عقلاً، ما للشرع من صفة «شرعية» ثابتة، مناوأة للنظرية العلمانية التي يدعو إليها رجل كعلي عبد الرزاق، ومحاربة للفكرة المروجة بكثرة في مصر، والداعية إلى اقتباس نظام مدني للأحوال الشخصية من غير تردد ولا احتراز. وقد كان هذا سبباً في إثارة النضال من جديد حول التوافق الجوهري بين الفقه والعقل، وضرورة المحافظة على نظام الأوقاف، وعدالة نظام المرأة، باسم مذهب نسوي مرن لين كالذي كانت تمثله «باحثة البادية» وهو، في الحقيقة، شديد المحافظة، إذ هدفه الفريد جعل المرأة ـ وذلك بتربيتها الأخلاقية

والفكرية ـ قادرة على أن تقوم خير قيام بالمهمة التي أسندها إليها الإسلام، وقابلة لأن تؤدي ما فرضه عليها من واجبات.

إن أعظم ما يخشى منه، في حقيقة الأمر، وقوع الفوضى في الأخلاق، فغفلة الجمهور وإهماله، وتقليد الغرب المتفشي بسرعة وبصفة غير مرضية في عوائد وأخلاق الطبقة المترفهة المباهية بالتجديد، وتساهل العلماء في أمر الدين؛ أولئك العلماء الذين كان «المنار» يعلق عليهم آمالاً جسيمة باعتبارهم الورثة الروحيين للنبي، والحراس الأمناء للسنة، والذين طالما تطلعت الرغبة إلى أن يكونوا أشد الحملة إخلاصاً للأماني الإسلامية، وكذلك المجاملة التي تبذل، أحياناً في الأوساط المدبرة، إرضاءً للشهوات والمصالح الشخصية، كل هذه الأمور كانت ـ من بين العوامل الفعّالة المحسوسة في الانحلال الأخلاقي الذي أصيبت به بلاد الشرق الأدنى ـ أغزرها مادة في تغذية الحملات الأخلاقية التي كانت تنبعث شرارتها من الحركة الإصلاحية في مصر.

وبما أن هذه الحركة الإصلاحية مقتنعة أن السبب في هذا الفساد هو الابتعاد عن القرآن والسنة، وما يشاهد من فشو متزايد للخلاعة والمادية اللتين يرمى بهما مجموع العالم المسيحي... ـ وربما كان هذا باطلاً ـ بينما هما في أغلب الأحيان، والحق يقال، الميراث الروحي الذي تكتسبه الشبيبة الإسلامية من مقامها في القارة الغربية، وبما أن هذه الحركة وجدت كذلك مواجهة لمناهج أخلاقية ذات أسس انتفاعية أو لأساليب عقلية ذات اتجاهات إنسانية ـ وهي التي تنتقل مع تيار المذهب المدني ـ فقد

أبت إلاَّ أَن تعيد المجد والشرف للأخلاق الإسلامية التي كثيراً ما تُصوب إليها سهام الطعن والانتقاد، وهذه الأخلاق المؤسسة على التفريق، شرعاً، بين «الخير» و«الشر» تتجلّى في شكل مزيج من الانتفاعية المتبصرة، والمعاشرة الرزينة، والإيثار المناسب، والاعتدال في الزهد وثبات الجنان، وتتكون - زيادة على الأخذ بالوسط في كل الأمور - من إرادة قادرة على العمل والتنفيذ إذ لا قيمة «للعلم» بغير «عمل»، والميزة العظيمة التي امتاز بها السلفيون المعاصرون تتمثل، حقاً، في كونهم أدركوا أن المشكلة الإسلامية إنما هي مشكلة أخلاقية وعملوا لتكميل مذهب جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في الإصلاح، وذلك بإعطائه ما كان ينقصه من النمو الخلقي.

5 — البرنامج الاجتماعي

إن الإسلام عقيدة، وعبادة، وحكم، وإن الحركة الإصلاحية المصرية ما تزال معلنة لهذه النظرية السلفية في «الأمة»، مراعية لهذا الشعور الملي المرتكز على الخضوع لناموس مشترك في الحياة الاجتماعية والاستسلام لمنهج واحد في العقيدة والإيمان.

أما الإحياء التدريجي «للأمة»، التي تمتعت في نشأتها الأولى، بوحدة سامية، والتي توالت عليها التجزئة بسبب الفوارق الجنسية والخلافات المذهبية، فإنه، في الحقيقة، الأساس الأول لمذهب «المنار» تلك المجلة التي طرافة نظرياتها أقل من إصرارها على تطبيقها. ثم إن هذه النظرية في لف شتات الجماعة الملية وتضامنها تقترن وتقوى بنوع شديد من المساواة

الشعبية التي تناوىء كل ميزة اجتماعية قائمة على اعتبارات السلالة، والولادة والثروة، ولا تعترف بأفضلية سوى التي تكتسب «بالتقوى» وليس بالمستحيل أن يكون هذا نفسه سبباً في استعداد الحركة الإصلاحية الإسلامية للتأثر بالمناهج الاجتماعية العصرية. ويندر العثور في الآداب العربية الشرقية على مظاهر اشتراكية، ولو كانت اشتراكية معتدلة من شأنها أن تتوافق مع المصالح الحقيقية في مختلف الأقطار، لكن الأفكار التعاونية التي نادى بها شارل فوريي وروبيرت أوين (Charles Fourier et Robert Owen) تدرس بمزيد العطف والعناية، وكذلك كوستاف لوبون فإنه يضيف، إلى ما له من مزية في اتباع اشتراكية معتدلة، شواهد تقدير وإعجاب، بسبب ما يكنه من عطف على الإسلام والعرب، وما يقوم به من نقد لأساليب الاستعمار الاستعبادية، وما يظهره من براعة واسعة في نشر العلوم وتفهيمها، وما يمتاز به أسلوبه الإنشائي من قوة البيان العلمية.

ومن نتائج التعاليم المستخلصة من الأزمة الراهنة التي تعانيها مصر بكيفية خاصة إعطاء المشاكل المتعلقة بتنظيم «الأمة» ـ تنظيماً مادياً حديثاً ـ أهمية لم تدرك حقيقتها من قبل إلا قليلاً، فكل استقلال لا بدّ من أن تبذل في سبيله الجهود لكي يكون اقتصادياً، قبل أن يصير، في الواقع، قادراً على أن يطمح إلى النتائج السياسية المرضية.

ولا يجد الإنسان مندوحة عن تهنئة النفس فرحاً وجذلاً كلما شاهد أن التطور أخذ يتدرج بالطبقات المستنيرة نحو الشعور بما

أدت إليه أحوال الأزمة الاجتماعية وشدة البؤس والفاقة بين جماهير الفلاحين في بلاد الإسلام، وبالأخص عند الفلاح المصري، كما تسر النفس عندما تلاحظ أن فكرة وجوب التعجيل بالنظر في إصلاح وسائل العيش إصلاحاً مادياً قد أصبحت تذيع وتنتشر بالتدريج بين الناس.

أما قيام المشارقة أنفسهم باستغلال خيرات أرضهم، وتجهيز أقطارهم كمصر تجهيزاً صناعياً من أجل صنع المنسوجات المحلية، فإنهما يثيران طائفة من العوارض والصعوبات السياسية والفنية مما بينه بعض المطلعين الخبراء، ولكن لا يتراءى لكل ذي بصيرة أن حلها في المستقبل القريب أمر يسير. على أن مثل هذه الاهتمامات الشاغلة للأذهان تشرح لنا كيف يتمنى الناس أن يحتذي الشرق مثال اليابان بصفته البلد الوحيد الذي عرف كيف لا يضحي شيئاً من شخصيته الجنسية، واستطاع أن يقتبس من الغربيين أجدى شيء لَدَيْهم، أَلاَ وهو «العظمة المادية».

وزيادة على ما ذكر، فإن تنظيم «الأمة» فكرياً يستفيد من تجارب القرن الذي سلف، وقد كان التأثير على الشباب من الأمور العظيمة التي شغلت دائماً فكر القادة المسلمين في العصر الحاضر. ولهذا أصبحت الأحوال الراهنة للتعليم الابتدائي والثانوي عرضة للانتقادات المرة اللاذعة، ومن أهم ما يستنكر في ميدان التعليم كثرة عدد المدارس المتباينة التي تخدم في الغالب مقاصد سيئة خفية، دينية وسياسية، ونقص التربية العلمية عند المدرسين. أما من حيث البرامج، فقد كان اتجاه الإصلاح داعياً

إلى تقوية التعليم الديني الذي لا تَكْفُلُه العائلة وحدها، وذلك بأن يحمل الطفل لزوماً، على معرفة الدين الإسلامي معرفة صحيحة من حيث أصول العبادة، ومبادىء العقائد، وأدب النفس، وهذا يقتضي أن يعلم روح الصلاة، ويثقف فكره بمعرفة واسعة للسيرة النبوية وحياة الخلفاء العظام بعد ذلك. ومع إصلاح البرنامج الديني يلزم القيام بتوسيع برنامج التاريخ العربي وتعزيزه لكي يعظم الشعور بالمجد المؤثل الذي أدركه الإسلام والعرب في العصور الخالية، وهناك رغبة في توسيع دراسة اللغة الفصحى أكثر مما هي عليه اليوم. ومن وسائل هذا، التشدد في تحريم استعمال اللهجة العامية لشرح النصوص الأدبية، وهذه عادة ليست بمتبعة، والحق يقال، إلا عند عدد ضئيل من المعلمين.

أما الحالة الحاضرة للتعليم العالي فتدعو إلى القلق والاستياء ويجدر بنا أن نشير إلى أن الرسالة[1] التي نشرها محب الدين في سنة 1931 ـ وهي تنم عن روح إصلاحية جلية جداً ـ قد أتت بدليل واضح على ما وقع في بعض الأوساط من خيبة نفسية تسببت فيها التنظيمات الجديدة التي أجريت في جامعة الأزهر فاعتبرت ناقصة غير وافية بالمراد، فقد كانت الرغبة منصرفة إلى أن يقوم إصلاح التعليم الديني على أساس العودة إلى المصادر الصحيحة، وإحياء نقد الحديث، ونبذ التفاسير والشروح المتأخرة، ودراسة تطور الإسلام ولو فيما طرأ عليه من الانحرافات والانشاقات المخالفة للمذهب الصحيح، والاعتناء بإحصاء

(1) اسم هذه الرسالة: «الأزهر ـ ماضيه وحاضره ـ الحاجة إلى إصلاحه».

وتمحيص حالته الراهنة، وترقية تدريس العلوم والفنون الحديثة. ولأسباب أخرى، فالجامعة المصرية لا ترضى، بكيفية تامة، مطمح الحركة الإصلاحية، وذلك بما تنهجه من تقليد الأنظمة الجامعية الأوروبية وبما يخشى من الأخطار التي ربما تنشأ منها. ومن هنا نستنتج أن إحياء جامعة إسلامية عظيمة على طراز الجامعات القديمة، يجمع فيها ـ حسب أساليب حديثة ـ بين تدريس العلوم العقلية العصرية وتعليم الدين تعليماً مجدداً، لم يبق من اليسير التوفيق بينه وبين النظام المزدوج الحاضر الذي أصبح يعارض الجامعة القديمة بجامعة علمية صرفة، ويقيم في ميدان الحقيقة العلمية وبين مظهرين من مظاهر الثقافة بوناً شاسعاً ربما قدر الدهر على أن يزيد أخطاره شناعة وفظاعة. وزيادة على هذا الاعتناء التام بالعمل العلمي، توجد محاولات وتبذل جهود في سبيل تيسير وسائل أخرى للتأثير والدعوة، ومما تعظم الرغبة فيه إيجاد صحافة إسلامية، لأن الجرائد المصرية الكبرى، وإن كانت لا تجاهر بالحياد في المسألة الدينية، فهي تكاد لا تهتم إلا بالمسائل الخاصة بالحياة الدنيوية. أما جريدة «السياسة» ـ لسان حال الأحرار الدستوريين ومتعة الأوساط الفكرية ـ فيدير شؤونها الدكتور هيكل بكفاءة فنية حقيقية، وقد لاقت وحدها خصومة شديدة من السلفيين الذين عابوا عليها، في شدة وعنف، ما تبديه من المجاملة لنظريات طه حسين، وما تظهره من التأييد للنظرية العلمانية التي أخذ يروجها علي عبد الرزاق، وما تقوم به ـ تحت ستار التجديد ـ من تعاون خفي مع الجامعة المصرية. ومن الممكن أن تسد الثلمة بقيام هيئة الأزهر بنشر مجلة رسمية هي

«نور الإسلام» وهذه المجلة لم يتورع المنار من انتقاد تقصيراتها في نقد الحديث، وضآلة معلوماتها العامة، وليوناتها في الدفاع عن الحوزة الإسلامية، وسلوكها ـ إلى حد ما ـ خطة محلية قلما توائم «عالمية» الإسلام، ولهذا فإن محاولة كالتي وقعت بتأسيس «مجلة الشبان المسلمين» تستحق العناية بمزيد العطف، ففي استطاعتها أن تصبح غداً ترجماناً كبيراً للحركة الإصلاحية والاتحاد الإسلامي، وأداة عظيمة لنشر العلوم والفنون. وهكذا يتحقق المشروع الخطير الذي تتمناه النفوس وتتطلع إليه الهمم. ويعد تأسيس الجمعيات ـ مع إنشاء فروع لها في سائر الأقطار الإسلامية ـ من الوسائل الصالحة لربط وشائج الاتصال المستمر بين مختلف أجزاء العالم الإسلامي، الذي له من موسم الحج مؤتمر سنوي منظم. ونشير هنا إلى أن «جمعية الشبان المسلمين» تنص قوانينها على توسيع دائرتها، ومن المفيد في هذا الباب، أن توضع قائمة إحصائية لشعبها وفروعها داخل مصر نفسها، في الاسكندرية، وفي أسيوط التي أصبحت حصناً إسلامياً عظيماً، وكذلك في البلاد المجاورة كفلسطين، وسورية، والعراق وحتى في البلاد الهندية، حيث لاقت جهاراً أوفر نصيب من العطف والتأييد.

إن إحياء الرأي العام الإسلامي وبعثه في قوة جديدة ليس بحقيقة من حقائق الأمس، ورغم ما اعترضه من الحواجز والعقبات ربما كان اليوم أشد قدرة على الحياة مما يظن عادة، وإنه ليترقب الفرصة التي يتيحها له ارتكاب هفوة، أو وقوع أزمة،

ليستيقظ مما هو عليه من جمود ظاهر. ونقتصر هنا على تقرير هذه الخلاصة المنهجية، وهي أن الإسلام باعتباره موضوعاً للبحث والدراسة، يجب أن ينظر فيه بصفته مجموعاً كاملاً، فلهذا لا ينبغي أن يجزأ فرقاً من حيث المذهب، ولا أن يتناول بالتقسيم في ساحة انتشاره وتوسعه، ونزيد بأنه لا يجوز أن يعتبر نشوء الحركة القومية العصرية التي ربما يقع الإسراف في تقدير غلوها مبرراً للتغافل عن هذا الأمر: وهو أن دراسة الإسلام من حيث روابطه الثقافية، قد أصبحت مفروضة ليس في الزمان فقط، بل حتى في المكان.

الحركة السلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة

(مجلة «المغرب الجديد»:
العدد السادس / نوفمبر ـ 1935)

6 — البرنامج السياسي

في الأزمة السياسية التي وقعت فيها الملة الإسلامية عقب الحرب الكبرى فترددت مدة أن كانت تنشد التوازن بين النظام التوحيدي القائم على الخلافة وروح التنافي الكامنة في التقسيمات القومية، قامت الحركة الإسلامية المصرية مستعينة بمؤازرة الهند، فأضافت إلى قائمة مطالبها إحياء الخلافة. وقد كانت تريد بهذا اتباع المذهب الصحيح الكامل بموافقتها لما عرف عن الإسلام الأول من التقاليد السياسية، التي عُني بتدوينها وشرحها وتنقيحها خبراء متأخرون في الزمان، كالماوردي والرازي وسعد الدين التفتازاني. أما الوحدة الصورية «للأمة» فلم تكن ـ عقلاً ـ بقادرة على تحقيق مدلولها الكلي إلا بشرط أن تكون مشخصة في «إمام» أعلى، لا مفككة الأجزاء وموزعة على كثرة من الخلفاء، كما زعم ذلك رجل سلفي هو أحمد خان باهادور.

ثم إن الحالة السياسية العامة كانت تبعث على الرجاء في

الحصول على آخر فوز خيالي في ميدان الاستقلال، وذلك باختيار ممثل كان في قدرته «أن لا يطيع غير الله الواحد»، وأن يصير القطب الذي تلتف حوله شكاوى المسلمين، والحكم الذي يقدم وساطته في الخلافات التي تفرق ـ أحياناً ـ بين الدول الغربية والشعوب الإسلامية الواقعة تحت سيطرتها. ولهذا فإن النظرية العلمانية التي أبداها علي عبد الرزاق ـ وهي تدعو إلى اقتباس مذهب الغرب في فصل الدين عن السلطة، وتنكر كون النبي فكر في وراثته السياسية ـ أثارت على أنصارها خصومة شديدة وحرباً طحوناً كان القائمون بها يأبون إلّا أن يفهموا تلك النظرية كمؤامرة خفية تتعاون مع ما تظهره الدول الأجنبية من إرادة عامة تقضي بخنق ذلك المطلب.

على أن المطلب المذكور لم يكن فيه ما يظهره ـ لدى الفحص والتحليل ـ كآلة حربية موجهة ضد الغرب. فالخليفة، كما كان يتصوره «المنار»، يقوم مقام «المرشد والمجتهد» بين المسلمين قاطبة، وذلك لأنه يقترح اختياره من بين العلماء، وتخرجه من مدرسة عالية لها برنامج مستمد من الأماني التعليمية الإصلاحية، كافل لإعداد أهل القضاء والإفتاء، ويتولى الإمامة العظمى للملة الإسلامية في مصالحها الدينية والدنيوية. وما للخليفة من حق في الاجتهاد يثير مشاكل من حيث التوفيق بين ذلك الحق والحق الذي يخوله الشرع لكل مسلم. والسبب في هذا أنه لا يجوز أن توجد في الإسلام سلطة مجتهدة مفروضة. ومما وقع تصويره إحاطة الخليفة بنظام إداري مدقق يقوم على دواوين متخصصة

تسند إليها مراقبة المصنفات الدينية والشرعية. ـ ونلاحظ هنا أنه ربما كان يؤدي هذا الأمر، في بعض الأحوال، إلى جلب الخطر للحرية المذهبية التي تفتخر بها السلفية عن حق وصدق ـ ثم يعهد إلى تلك الدواوين بحق المراقبة العامة على موقف الحكومات المختلفة إزاء الإسلام من حيث القيمة والإخلاص، وتكلف بتوحيد الدعوة الإسلامية، وبالسعي في سبيل إصلاح خطابة المساجد والوعظ والإرشاد، وبجباية الزكاة الشرعية، وبحفظ الحرمين الشريفين والأماكن المقدسة، وبالمساعدة على تنظيم موسم الحج تنظيماً كاملاً من الوجهتين المادية والصحية.

أما المطالب الخليفية فقد تنوسيت في الساعة الراهنة بعدما صادفته من الخيبة العامة. لكن المثل الأعلى الذي كان يغذيها ما يزال حياً رغم ما أصيب به من ضعف وصدع، فإننا نلاحظ أن الأمنية الداعية إلى الوحدة السياسية التي كانت ممثلة في تلك المطالب، ربما استطاعت أن تضمن جيداً مشاركة الحركة الإصلاحية الإسلامية في تحقيق المشروع الذي لا يزال في المهد صبياً، وهو تشكيل «عصبة عامة للأمم الشرقية». وهذا المشروع، وإن كان مذبذباً في صورته ومبهماً في مدلوله، فإنه يدل على حيوية ينبغي أن لا يستهان بأمرها، في عصر نرى فيه أن مظاهر النظام الدولي سائرة إلى أن تأخذ أهمية متزايدة من غير انقطاع. كما نلاحظ ـ من جهة أخرى ـ أن الفكرة الإسلامية في السيادة السياسية ـ وهي مندمجة في نظرية الخلافة ـ ما تزال، بكيفية خاصة، مطابقة لروح العصر الحاضر.

ثم إن الفكرتين الأساسيتين في الشورى - وهي عبارة عن مجلس نافذ القرارات، يلزم كل أمير حاكم بتحقيق الواجب الشرعي ويقضي عليه قبل الإقدام على كل قرار حاسم بإجراء اختبار معنوي لدى الخبراء من أهل الرأي العام - وكذلك فكرة وضع القوانين العامة أو الاشتراع المدني، كلها تجعل الدولة الإسلامية، حسبما يتصوره السلفيون، دولة تبعد - في مذهبها - عن الاستبداد الفردي الذي كثيراً ما كشف الشرق عن مشهده المريع، كما تبعد عن مذهبه العلماني الذي، بأخذه نظام الغرب في فصل الدين عن الدولة، وبتقليده لأنظمته الدستورية، يرتكب خطيئة ويزل عن الصواب.

أما اعتبار الدولة كالحارس الحق للدين فيؤدي إلى إظهار الرغبة في جعلها الحامل الأمين للأماني الإسلامية، والشريك الرسمي في الحربَ الموجهة ضد البدعة، والعامل الذي يشمل عمله الأقطار الإسلامية حتى أقصاها بعداً، وقد طالعتنا الحوادث في ظروف كثيرة بخيبات في هذا الميدان، كان السبب فيها ما هو مشاهد عند بعض الأمراء والملوك، الذين - إن استثنينا منهم الشواذ الباهرة التي تتبوأ مصر أسمى منزلة فيها - يظهر أنهم كانوا يجنحون إلى البحث في الإسلام عن سر النظام الاجتماعي أكثر مما كانوا يميلون إلى اعتبار أنفسهم خداماً مدينين لأوامره ومطالبه.

ولهذا فقد انصرف الاتجاه، بكيفية صريحة خالصة نحو القوميات القطرية، والتحريم المطلق الفريد الذي صادفته العصبية

الجنسية هو ما صدر في 1900 من مجلة «المنار»، التي تعتقد أن الإسلام وإن اعترف في الواقع بالفوارق والعوامل المميزة، فإنه يريد أن يحقق، شرعاً، بين سائر البشر جامعة تزداد مع الأيام نمواً وإحكاماً، وذلك بأن يحملهم على الخضوع الذاتي لفرائض موحدة في العبادة، وأن يؤسس بينهم مساواة معنوية كاملة، وأن يوحد عقيدتهم في مثل أعلى مشترك. ولكن ما اتخذته الخصومات الجنسية في أمر الشعوبية من الانبعاثات العصرية المستمدة من الفكرة الغربية في الوطنية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، قد فرضت ـ أول وهلة ـ القيام بالتوفيق بين الشعور القومي وشعور الوحدة الذي يقتضيه التضامن الإسلامي. وما في الشرق الأدنى من التقسيمات الحالية ـ التي لا يخلو الاحتفاظ بها من أسباب ترجع إلى تباين المصالح الغربية ـ قد أدى إلى فوز الخطة القاضية على كل دولة بوجوب السعي فيما يخصها في سبيل توسيع حدود استقلالها الذاتي بل في استرجاع استقلالها التام، وذلك قبل التفكير في الحلول الاتحادية أو التوحيدية. وفي الحق إن سعد زغلول باشا قد ظل في رأي مجلتي «المنار» و«الفتح» المثال الأحق بالاقتداء للرجل القومي الذي عرف كيف يكون مصرياً ومسلماً معاً. وإن ما يراد اتقاؤه هو العصبية المحلية المغالية، التي أخذت تنتسب في العراق وسورية ومصر إلى الحضارات الإقليمية المجهولة كلية، والسابقة لفتوحات العرب وظهور الإسلام، والتي ترمي إلى إبدال الرابطة الروحية القديمة بعصبية السلالة والوطن.

ومن جهة أخرى فإن تحريم كل عصبية قومية يكون مستغرباً

جداً من أنصار شديدي الاقتناع بالفكرة العربية، كما هو شأن السلفيين المعاصرين، فهم مسلمون قبل كل شيء وفوق كل شيء، ولهذا فإنهم يبررون، شرعاً، أمانيهم الجنسية، وذلك بنظرهم إلى النبي (ﷺ) كالموحد الأول للجزيرة، وباعتبارهم للعرب أحسن العباد خدمة للإسلام وجنود السنة الحارسين، ويجعل كل فوز تناله قضيتهم انتصاراً إسلامياً. وهذه وضعية تبتعد ابتعاداً محسوساً عن العصبية الجنسية العربية الكاملة التي كانت تدعي أنها أقدم وأسمى في الإسلام، والسلفيون مسلمون عرب أكثر مما هم عرب مسلمون. ثم إن المظاهر الراهنة التي تتجلى فيها الفكرة العربية لا تخرج عن كونها مشاكلة للمظاهر التي عودتنا مشاهدتها ـ طيلة القرن التاسع عشر ـ يقظة القوميات الكبرى. وتلك المظاهر تتجسم، من الوجهة الجنسية، في تمجيد مواهب السلالة، وتقديس أبطالها وعظمائها السالفين، والجنوح العاطفي إلى مآثرها العتيقة، ولو عرف أنها عرضة للشك، كما تتمثل في الازدهار الذي أخذه طبع الكتب ونشر المصنفات، وفيما يصرف للغة العربية ولمحاسنها من المديح، وفي الاحتفاظ بذكرى التوسع العربي، وكذلك في الرأي السائد عن النصيب العربي في الإسلام والمسيحية. ومن الوجهة السياسية، فالمنار والفتح يحتفظان بالذكرى التي خلفتها الأمنية النزاعة إلى تشييد الاتحاد أو إقامة الوحدة بين دول الجزيرة العربية. وقد سعى الشيخ رشيد رضا، منذ سنة 1908، في تحقيق ذلك. وفي سنة 1927 نشرت مجلة «الزهراء» تدعيماً لأمانيها هذه النصيحة لمستشرق انكليزي:

«من الواجب، في كل قطر، على أنصار الوحدة العربية أن يسعوا إليها ـ من أجل مصلحتهم الخاصة ـ بالإصلاح الأخلاقي، وتحسين أحوال الحياة الاجتماعية، وتكوين رأي عربي عام. لكن يلزمهم أن لا يعتمدوا أبداً إلا على أنفسهم. ومتى توفرت هذه الشروط استطاع مشروع الوحدة العربية العامة أن يبرز لحيز الوجود».

ومجرد إعمال الفكر يجعلنا ندرك في الواقع أنه من المستغرب جداً أن يتدرج إلى الفناء ـ ولو لأجل قصير ـ شعور مكين تتوغل جذوره الطويلة في أعماق السلالة، والدين، واللغة، بعد أن عظم تجريحه واشتدت قوته على يد الاضطهاد التركي، واستفادت منه الحرب العظمى، واستطاع أن يثير ـ عند أكثر أنصاره إخلاصاً ـ حماساً ورجاءً في عضد أوروبا النزيه، وذلك في زمن كانت فيه أوروبا ما تزال مالكة للنصيب الكافي من النفوذ المعنوي، وقادرة على أن تلهم من الثقة ما يكفي لحمل الناس على الاعتقاد بتصريحاتها المبدئية، على ما كان فيها من غرور وخداع.

الحركة السلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة

(مجلة المغرب الجديد»:
العدد السابع / دجنبر ـ 1935)

7 — السلفية والمشكلة اللغوية

ومما تقدم تتضح لنا الأهمية العظمى التي كسبتها ثم حفظتها مشكلة اللغة. فاللغة العربية، من حيث دارستها في أصولها ومصادرها، ضرورة مذهبية وواجب ديني، والتفريق بَيْنَهَا وبين العقيدة الإسلامية لا يعد من الممكنات، حتى إن «المنار»، لما سئل عن هذا الأمر من لدن جماعة من سكان سوماطرا (جاوة)، أصدر فتوى، سنة 1910، يجيب فيها بالتحريم الصريح لكل تعليم بغير اللغة العربية فيما يخص العقائد والعبادات والفقه. ثم إن بعث اللغة وتوحيدها توحيداً مقروناً بالتجديد ـ وهذا من النقط الجوهرية في تجديد الشيخ عبده ـ يكونان الضمان الوحيد لجامعة عالمية إسلامية، وبالأحرى، اتحاد عربي عام. وفي سنة 1931 صرح رجل هندي[1]، وهو تقي الدين الهلالي الذي يعد كذلك

(1) في الحقيقة أن الرجل مغربي كما يدل عليه اسمه، وقد كان أستاذ آداب اللغة العربية بكلية ندوة العلماء بمدينة لاكنو ـ المعَرّب ـ =

من أتباع المذهب السلفي، في شرحه لرسالة الأمير شكيب أرسلان في أسباب تأخر الأمة الإسلامية، بأن أحد الأسباب الكبرى في الانحطاط الحاضر سوء المعرفة باللغة العربية، حتى إن الزعيم شوكت علي يقاسي الشدائد في التكلم باللغة الفصحى، وإن كثيراً من الحملات الصحفية لا يكون لها في البلاد الهندية ما يرتجى من دوي وترديد.

أما من الوجهة الفنية خاصة، فمن المعقول أن يقع الاستمساك بلغة كالعربية التي استفادت من الترجمات اليونانية والفارسية زيادة على ما قام به الخبراء من أهلها، فاكتسبت بذلك كله مرونة ونمواً، وأن يعتبر، من غير تردد، نقصاً كبيراً من حيث العلوم الإسلامية العربية، وإرضاءً وهمياً للفخفخة الانفصالية، ذلك الاقتراح الذي طالما تكررت إثارته ـ وقد استأنفته من جديد مجلة الهلال في إحدى مقالاتها سنة 1925 ـ والذي يدعو إلى اتخاذ لغة الكتابة من اللهجة الدارجة زاعماً جمود اللغة الفصيحة، وبداوتها، وخصاصتها العلمية، ومتذرعاً بضرورات عصبية قومية خاصة هي في حاجة إلى أن تكون لها لغتها المميزة. ولكنه يلوح لنا أن إصلاح التربية العلمية، وانتشار الصحافة بتزايد مطرد، سيقضيان، نهائياً وتدريجياً، على استعمال اللغات الأوروبية استعمالاً صرفاً لتدريس العلوم والفنون. وكل ما يشاهد اليوم

= ـ المغرب الجديد ـ الرجل مغربي حقيقة وهو كاتب قوي شهير ذائع الصيت في الأوساط الإسلامية السلفية، وخصوصاً في الهند والشرق العربي، ويقيم الآن بالمملكة العراقية الشقيقة.

يدفعنا إلى اعتقاد أن النمو اللغوي الآتي سيواصل سيره في اتجاه القبلة التي ما فتئت تدعو إليها الحركة الإصلاحية الإسلامية، وهي تيسير اللغة الفصحى التي اكتسبت ليونة باقتباساتها من اللهجة العلمية واتصالها باللغات الأوروبية، وأدركت في الوقت نفسه توسعاً عظيماً من حيث مفرداتها اللغوية ومصطلحاتها العلمية.

والهمة ما تزال اليوم منصرفة إلى المناقشة في الأساليب الفنية من أجل إنماء الثروة العلمية، وذلك بتمحيص اللغة وتدوينها في المعاجم والمصنفات. ومنهاج «الاشتقاق القياسي» الذي وضعت المدرسة اللغوية المكونة من علماء الاشتقاق المتقدمين مذهبه وطرائقه، يجعل من اليسير الاقتصار على الفحص عن «الأصول اللفظية» الأكثر تجانساً وتناسباً، وذلك لتستخرج من مظان اللغة نفسها ـ إما بالاستبدال، أو بالترجمة الأصلية، أو بمجرد النقل ـ مرادفات للتعابير والتراكيب الأجنبية.

أما الاقتراح الداعي إلى إعادة المجد للألفاظ الغربية العتيقة التي تشقى العربية ـ وطلبة العلم معها ـ بعدها من ثروتها والتي أصبحت في عصرنا من المهملات المنسيات، فإنه ظلّ، لحد الساعة الراهنة، تحفة طائفة من النحاة وفقهاء اللغة، ولم يبق أمل في أن يكون لذلك الاقتراح في المستقبل نصيب ولو ضئيل من التحقيق العلمي، وأظهرت دائماً مجلات «المنار والزهراء والفتح» في حملتها الاحتجاجية على المقتبسات الأجنبية التي لا تجدي نفعاً، أو التي وقع الإسراف في التساهل معها، من المناعة

والحماس ما ليس بمعهود في غير المدققين المطهرين من الأنصار الحماة. «فكل كلمة أجنبية دخيلة في اللغة تعتبر كوثبة الجندي الأجنبي في صميم البلاد». غير أنه ـ فيما نعلم ـ لم يقع التفكير، نظرياً، في مشاكل إصلاح النحو العربي لكي تعاد إليه روح الفتوة، وتعطاه نضارة التجديد، بينما نحن متفقون على الاعتراف بشيء من حيث كونه الحقيقة اللغوية التي هي من الدلالة والعبرة بمكان، وذلك أن تأثير الغرب قد اضطر العربية إلى أن تجدد بعض القواعد في استعمال حروفها، وأن تبني الجملة الإنشائية بناءً أيسر تأليفاً وأوفى بالدلالة، وأن تزيد ـ بناءً على هذا ـ في تدقيق المفاصل المنطقية للكلام وتمييزها.

وعما قريب سيمضي أكثر من قرن على التجديد اللغوي الذي جعل من توحيد ركام المصطلحات القديمة والحديثة وتثبيتها إحدى ضرورات الساعة الراهنة.

فتنظيم مجمع لغوي عربي يكون مركزه القاهرة ـ وهو يكاد يتم إنجازه[2] يظفر بإجماع الآمال والأماني. ولا يسع الإنسان إلا أن

---

(2) قد أصدر الملك فؤاد في 14 شعبان سنة 1351 (13 ديسمبر 1932) مرسوماً بإنشاء «مجمع اللغة العربية الملكي» وتنص المادة الثانية على أغراض المجمع وهي:

أ ـ أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد في معاجم، أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ أو التراكيب.

ب ـ أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها. =

يصفق استحساناً وإجلالاً لذلك المشروع الآخر الذي له ارتباط وثيق بإنشاء المجمع المذكور، ونعني به وضع قاموس جامع للغة الحديثة يقع فيه اجتناب الترتيب التقليدي العتيق المعهود في Thesaurus poetarum، ويكون وافياً بما يلزم من ضمانات التحقيق والتدقيق، كما يقوم هذا المعجم - وذلك بفضل ابتكار نكون فيه مدينين، في هذه المرة الواحدة، للتضلع العلمي الشرقي - بسد إحدى الثلم الكثيرة التي توجد في تجهيزنا المخبري.

أما تيسير اللغة الفصحى فيقتضي حتماً جعلها في متناول جمهرة الناس، فمناهج تدريس العربية مدينة لجهود الحركة الإصلاحية الإسلامية بوضع كتب مدرسية يتكون منها قسم تام من التلاوة ومشكلة كلها، في البداية، بالحركات، وهذه الكتب تسهل على الطفل اكتساب لغة كان يلزمه فيما قبل أن يجيد في معظم الأحيان معرفتها لكي يحسن القراءة بها، ولم تكن في قدرته القراءة بها من أجل تعلمها. ومن أساليب الدعاية اللغوية التي لا تجاري فتح الدروس الليلية في سبيل الأميين، وانتشار الصحافة باطراد، والقيام بالمحاضرات في الجمعيات الشعبية، وقد استطاعت تجربتنا الشخصية - وذلك بسبب ما حظينا به دائماً فيها من الحفاوة والقبول - أن تشاهد، دون النجاة من رجفة

= ج - أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

د - أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية، مما يعهد إليه فيه، بقرار من وزير المعارف العمومية.

(المعرِّب)

الاستغراب، ما هو موجود في بعض البيئات المتوسطة في معرفتها من الاستعداد المدهش لارتشاف مناهل هذه اللغة الميسورة.

وتكون الحروف العربية حاجزاً لا تخفى عواقبه على إنسان، وقدماً أشار «المنار» نفسه إلى ما يوجد من المناقص الخطرة في كل «اختزال» يصعب «الطباعة» ويضاعف اضطراب القراءة عند المبتدئين ويفرض على الطلبة الأحداث في دراسة العربية جهوداً عريضة ربما يكون من الأفيد تخصيصها لغيرها من العلوم التهذيبية، فلهذا وقع الاعتقاد زمناً بأن الانقياد لبعض الاعتبارات الفنية التي أباحت التصوير[3] من شأنه أن يصلح لتبرير اتخاذ الحروف اللاتينية، غير أنه لا توجد اليوم تدابير أحق بكراهة الشعب وأوجب لغضبه من نبذ الحروف العربية التي يشتد الدفاع عنها، ضد خطرات المستشرقين استناداً على اليقين المذهبي وعلى الخشية الرمزية من انهزام هذا الشعار الإسلامي، العربي، الشرقي، أمام غارة التقليد الغربي والحركة العلمانية.

---

(3) ومما ورد في كتاب «الخلافة أو الإمامة العظمى» للسيد رشيد رضا ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ ما نصه: فأما التصوير فهو قد حرم لعلة معروفة وهي سد ذريعة الوثنية، ومضاهاة خلق الله، فإذا احتيج إليه لمصلحة راجحة في العلم كتصوير الأبدان المساعد على اتقان علوم الطب والجراحة، أو تحقيق المسميات اللغوية من الطير والحيوان لمجرد ضبط اللغة، أو لما يترتب عليها من المسائل الشرعية كمعرفة ما يؤكل عند من يحرمون أكل السباع المفترسة منها، أو المسائل العلمية الكثيرة والمصالح العسكرية أو الإدارية كتصوير الجواسيس والجناة ـ فكل ذلك يباح شرعاً حيث لا شبهة عبادة، ولا قصد إلى مضاهاة خلق الله، وقد بينا ذلك بالتفصيل في فتاوى المنار (ص 83).

(المعرِّب)

وإذا كان يلزمنا، وقتما نبحث في نشوء العربية الجديدة، أن نظهر النصيب الوافر الذي ساهمت به المدرسة اللبنانية المسيحية التي كانت العنصر الوسيط الضروري للمبادلات الثقافية، فلا يسوغ لنا، على عكس هذا، أن نتمسك بنظرية جديدة ترمي إلى إنكار ما للمسلمين وللمدرسة الإصلاحية بكيفية أحق وأضبط من الفضل على نهضة الآداب العربية العصرية، أما الميداء البعيدة التي أدركها هذا الأسلوب الجديد من اللغة الفصيحة (NEO-CLASSICIME) فلم يقع دائماً حذقها وتأويلها بكل ما كانت تقتضيه من منطق وصواب. ثم إن مدينة القاهرة ليست بذلك المركز الذي تدبر فيه مؤامرات الجامعة الإسلامية أو العصبية القومية التي تضخم وتمطط مظاهرها كما يبالغ في تصوير أخطارها وأهوالها، بل إنها في حقيقة الأمر، المنبع الذي تنبعث منه حركة التعريب الجديدة في عالم الإسلام العربي المعاصر، وذلك بكثرة ما فيها من مطابع ووفرة ما تصدره من الكتب ولو كانت ضئيلة القيمة، وعندما نعني خاصة بما بلغته اللغة الفصيحة المُجَدَّدة (NEO-CLASSIQUE) من أنواع التقدم، وبالجهود التعليمية التي كانت باعثة عليها سواء من لدن المسيحيين أو المسلمين، نلقي العناصر التي يحتاج إليها حل مشكلة تواجهها تجربتنا في شمال إفريقيا من غير أن نهتم بتسويتها، وتلك المشكلة هي مناهج تدريس العربية، فدراسة العربية لا تتنافى مع دراسة الفصحى أو العامية ولو في جميع اختلافاتها التي هي شخصية في أوسع الحدود، بل يقتصر فيها على السعي في إنزال الفصحى والعامية، من مرقاة مناهج تدريس العربية، في المحل،

الذي يستوجبه المنطق ويقتضيه الصواب، وبعد هذا خطوة أولى في سبيل معرفة القديم أو الوضيع من أشكال ومظاهر لغة يخول استعمالها، إما كتابة أو تخاطباً، وسيلة من الوسائل المجدية التي لا غنى عنها في البحث والاستطلاع، ولو في مجال الدراسات البشرية، كما أن استعمالها يكفل ضمانة عاطفة ودية من المصلحة تعهدُها بالحفظ والتعزيز لخير الفرنسيين والمسلمين.

السلفية وأوروبا

تعددت نهز الشقاق والخصام منذ سنة 1918، وقامت حركة أدبية واسعة النطاق فاحتضنت الثورة السورية للتغني بشهداء قاسيون، والتذكير بتدمير مدينة دمشق، وإثارة مصر في سبيل الحنو والعطف على أختها في اللغة، والدين، ودم القرابة. ولما جاءت الصهيونية، وطالعت الناس بالخطر اليهودي أكسبت ما كان يوجد بين الفريقين من المسائل القديمة ضراماً من البغضاء المتبادلة التي لم يكن من المرتقب اعتدالها وكبح جماحها ولو في المستقبل البعيد. . . . . ثم إن استيلاء إيطاليا على بلاد طرابلس، وأسر عمر المختار وإعدامه، كل هذا كان فرصة تطاير فيها شرر احتجاجات جديدة على حروب الفتوحات العسكرية.

أما المساجلة الصحفية التي أعقبت الحرب الكبرى والتي كانت تستمد غذاءها من مصادر أصلية، فقد انبثق سيلها وتدفق على أقطار كان الرأي الشرقي ينظر إليها قبل ذلك بعين الكلالة والهوان، لأنه كان يحكم على حالتها الثقافية بالانحطاط، وبنقصان معرفتها باللغة العربية، ثم جاءت حرب الريف فأكسبت

نهائياً قضايا الشمال الإفريقي «حق المنزلة» (droit de cité) في شواغل الرأي الشرقي.

فاستمرار هذه التظلمات، وشدتها المختلة، التي كثيراً ما تقوم المخيلة فيها ـ وذلك بجميع ما تقدر عليه من أساليب الغلو والإفراط ـ مقام مصادر متوافرة من المعلومات والأخبار، والتأثير الباطل المعزوّ لدعاية صادرة من بعض الأوساط الفرنسية في الجزائر، كل هذه الأمور قد قادت معظم الجمهور، حسب ما هو مشاهد، إلى هذا الاعتقاد الذي أصبح منهاجاً فكرياً عند قوم واستسلاماً عاجزاً لأفكار مفتعلة عند آخرين، وهو أنه ينبغي أن لا يرى في كل وثبة يقوم بها الغضب الإسلامي إلاّ رسوخ شعوبية مذهبية وبعث جامعة إسلامية كان في الإمكان، على أقل تقدير، الاعتقاد بأنها بليت وأكل الدهر عليها وشرب، وتحريض مصطنع للفكرة الولسونية[4]، وانتقام عصبية قومية أسيوية من أوروبا. بل إن كثيراً من الناس رَأوا في هذا نشوء «فاشيستية» إسلامية، أو نتائج بعيدة لدعاية «بلشفيكية». على أن الإنصاف يأمر بالإصغاء للنظرية الخصيمة، ولهذا فإن المسلمين يظهرون في الدفاع عن أنفسهم ضد هذه مناعة كليمة مبرحة، وقد قام «المنار» منذ سنة 1897 بتطهير الإسلام من تهمة التعصب، وذلك في سلسلة من المقالات أخذت «مجلة الشبان المسلمين» على عاتقها استئناف الدعوة لما اشتملت عليه من الأفكار الجوهرية في هذا المجال.

(4) نسبة لولسون رئيس جمهورية الولايات المتحدة المشهور بمبادئه في السلم وحرية الشعوب.

وجليٌّ أن هذه التهمة تكاد لا تتفق مع الوضعية المقررة في القرآن بالنسبة لأهل الكتاب، إذ لا يؤخذ، في الجملة، من القرآن غير أثر خفيف لكراهة اليهود. كما أن التهمة المذكورة لا تتفق مع مبادىء الفتح الإسلامي في عصوره الأولى، فالسياسة «الأهلية» التي جرى عليها الخلفاء الأولون كانت وافية ـ حسبما يعترف به إجماع الآراء ـ بشمل الشعوب المختلفة ديناً وجنساً بتعاليم الإسلام الصحيح في الديموقراطية والمساواة والحرية، وقد كا ت هذه السياسة أحد العوامل الأساسية في التوسع الإسلامي، كما أنها سعت بعد ذلك في الإسراع بعمل التفكك والتفرق بين العناصر الأجنبية، ثم ساعدت على الانقراض السياسي الذي أصيب به العالم الإسلامي العربي. وإن الرأي الأوروبي الذي ما يزال يجرؤ ـ أحياناً ـ على التحدث عن جامعة إسلامية وثابة بصفتها مؤامرة عظيمة مدبرة ضد أوروبا، ليسهو عن أن الجامعة الإسلامية بهذا الشكل ما فتئت تظهر في أعين أشد المسلمين كفاحاً في الحقل السياسي كأنها استحالة سياسية فهي لا تطابق ـ في حقيقة الأمر ـ سوى شعور ديني عميق بالتماسك (solidarité) وبالجامعة الدولية (internationalisme) ويذهب إلى أبعد من هذا بكثير فيرد اليوم، على وجه العموم، «جميل» الشعوبية التي توجه عمداً على عين إلى الإسلام والعرب.

ولهذا وجب الاقتناع بأن الاستعمار الأوروبي لم يخلف، منذ الحرب الكبرى، سوى خيبة شديدة المرارة بدل الفكرة الإنسانية التي يدعيها وينتسب إليها، وقد أصبح الناس يرون شيئاً فشيئاً فيها

إرضاءات لفظية منومة يقع تسخيرها في سبيل تسهيل البرنامج القائم على الاستغلال المادي والبشري، وهذا البرنامج شرط أساسي للاستعمار. كما أنه أجمعت الآراء ـ حقاً أو باطلاً، وذلك من غير شك ولا ريب بعد وقوع مظاهرات «إشهارية» قائمة على «التدين» باللاّتينية، وبعد الاطلاع على مشهد الحركة الحقيقية أو المفروضة أو المبالغ في أمرها، التي ظهرت في مصر على يد الإرساليات البروتستانية ـ على أنَّ التوسع الاستعماري لكل شعب من الشعوب مرتبط مع توسعه الديني بروابط متينة من التواطؤ والتآمر. وقد بعثت تجارب الحرب الكبرى على هذا الاعتقاد الممض، وهو أن الدول الأوروبية مسوقة بعصبية قومية حذرة، ومقودة برغبة فطنة في توفير الأرواح إلى أن تبحث عن مشيدي عظمتها من بين الشعوب المستخذاة لشرعتها.

ولكن ظواهر الانحلال اللازمة لكل استعمار هي، قبل كل شيء الأمر الذي يتألم منه أشد الألم، فالاستعمار ينصرف ـ من الوجهة الاجتماعية ـ إلى خنق «النخب الإقليمية» التي تسعى في الإنشاء والتنظيم، وتعمل في سبيل النهضات القومية. كما أن العداوة الأجنبية تتسلط من قبل على كل ابتكار «أهلي» صرف يراد به تحسين الأحوال العامة، أو إقامة التجهيز في ميدان الاقتصاد.

وإن أعظم مطمح تصبو إليه مدنيات متأخرة ـ لكنها ليست بمنحطة ـ هو المطالبة بتنظيم التعليم تنظيماً عقلياً صحيحاً، وذلك في اتجاه التقاليد وعلى أساس اللغة القومية، وكثيراً ما نقرأ أن

هذه المطالب التربوية ليست بمحتقرة فقط، بل إنها لا تفوز بجواب غير التشدد في المراقبة أو الإصرار على مداومة الحالة الراهنة التي هي حكم بالخيبة والإنكار. أما «الرخص» التي تقضي «الانتهازية» أحياناً بالتنازل عنها لتلك المطالب فإنها لا تؤدي إلا لتعليم منحط ذي ثمن بخس لا يفي كلية بحاجات البلاد الحقيقية، ولا يوائم غير نية خفية في «الفتح الخلقي».

ثم إن الخطرة التي ينادي بها بعض المستشرقين من أجل كتابة اللهجة العامية، وإن كانت جديرة بالعناية من الوجهتين النفسية والفنية، فإنها كثيراً ما تبدو ملهمة بروح التسلط اللغوي المزمع على إبادة لغات الثقافة لكي لا يبقى في الحياة غير تلك اللهجات التي لا يخشى من منافستها على اللغة الفاتحة.

أما الانحلال فسيكون غداً انحلالاً في الأخلاق والدين، وفي هذا تَكْمُنُ أشد الأفزاع والمخاوف. فإذا منع «المشايخ» أحياناً من التجوال في الأقطار الإسلامية، وإذا عورض عمل الدعاية الإسلامية بما يقتضيه بطش الشرطة من الحيطة وسوء الظن، فذلك لأنه يراد بهذا تنشيط ذيوع أفكار الزندقة والإلحاد، إن لم يكن المقصود بالذات هو مساعدة جهود المبشرين المسيحيين فيما يحاولون من الإدماج الديني.

ومن الوجهة الأخلاقية بكيفية أخص، فإن التقلص العام الذي نال التعليم الديني، والعمل على ترويج الآداب الماجنة، قد وقع فضحهما والتشهير بضررهما ـ بكل إخلاص ولضرورة نضالية ـ على يد مدرسة تمثل الورع الخلقي، وذلك بصفتهما سلاحين

معنويين يسخرهما الغرب في سبيل فتح الشرق.

فالمساجلة ـ كيفما كانت عنافتها ـ لا تعقبها الدعوة إلى القوة والشدة. وقد كان «المنار» دائماً يوصي الرعايا المسلمين الذين تحكمهم الدول الأوروبية بالموالاة في حدود الحق والعدالة. وحيث إن المجابهة بالهجوم، بأية وسيلة من الوسائل، لبلاد قوية النظام مثل الدول الكبرى الحاضرة، ذات عاقبة أكيدة محققة، فقد أغفلت العناية بالفكرة من أصلها. فالسلفيون ـ وهم من ذوي العقول الرزينة والآراء الموزونة ـ ليسوا من تلك الأحزاب المتطرفة التي تدعو، بفخر وحماس، إلى الحلول العنيفة، مثل الحملات في سبيل المقاطعة الاقتصادية، ورفض التعاون المدني، وهما وسيلتان قد أكسبهما مثال الهند الذي يحظى بالعطف في أنحاء أخرى جدة وقتية، وذلك عن طريق شقشقة صاخبة أكثر من قوة تأثير حقيقية.

أما نظرية «الجهاد» التي قيل إنها تحتفظ في الإسلام بطرافة سائر الأزمنة، فقد أخذت تتوغل في الذات وتمتزج بالنفس. فالمجاهد الحقيقي هو من يقوم، بمحاربة مساوىء نفسه ومفاسد بيئته الاجتماعية إعداداً لعمل «الإحياء الثقافي» الذي سيسمح في يوم من الأيام بالمطالبة بأرغد عيش وأحسن مصير.

الحركة السلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة

(مجلة «المغرب الجديد»:
العدد الثامن / يناير - 1936)

8 — السلفية وأوروبا

وأما «الـدعوة» الإسلامية، فمنها يتكون السلاح القوي المتين والدعوة شرطٌ في حياة الأديان والنحل التي لا ترسخ ولا تنمو إلا بتنظيم دعايتها «الإشهارية»، كما أنها فرض كفـاية على كـل مسلم، فهو ملزم بنشر الدعوة للإسلام بسيرته الشخصية، وكذلك بجودة إدراكه لروح الإيمان، ثم بالقلم واللسان. وقدماً ألهمت حاجتها السيد رشيد رضا إنشاء مدراس كبير لتخريج الـدعاة والمرشدين. ولا شك أن هذا لعمل لم يكن صادراً عن عداوة للمسيحية، وإنما كان ناشئاً عن تقليد عاقل للأنظمة المسيحية التي عُني «المنار» دائماً بدرسها عن انجذاب واستطراف، لكن الفكرة قد أخفقت في تفصيل تطبيقاتها. غير أنها ما تزال في نفسها ذات حيوية قوية عظيمة. ولسنا نريد دليلاً على هذا سوى إنشاء قسم التخصص في الأزهر للوعظ والخطابة. وكذلك نشر

كتيبين عن حاجة الإسلام إلى تنظيم دعوته[1]، وتستطيع هذه الدعوة أن تتخذ وسائل فعّالة للعمل من الصحافة، والجمعيات وموسم الحج والإكثار من المناشير وبالأخص من «الخطبة» التي ظلت تحوطها عنايات متمسكة، ولا يستطاع إكمال إصلاحها، ويدافع عنها بشدة ضد التحفظات والانتقادات التي رشقتها بها جريدة «السياسة» في العهد الأخير.

ودعوة كهذه لا يمكن تصورها على غير أساس روح من الائتلاف الإسلامي الواسع الذي صار أحد الأركان الأساسية لبرنامج «الفتح ومجلة الشبان المسلمين»، وقد سار «المنار» في عمله التوحيدي حتى أقصى مراميه وأبعد عواقبه، فأدرك ـ منذ سنة 1897 ـ ما يوجد من الأهمية الرئيسية في التقارب مع «الشيعة» الإسلامية، ثم أخذ على نفسه أن يمهد له الطرق ويفسح له المجال في سورية بالتعاون مع العناصر الموجودة في مدينة صيدا حيث يدير عارف الزين تلك المجلة الرائعة التي هي «العرفان»، وفي العراق بمؤازرة كاظم الخرساني وهبة الدين الشهرستاني، وفي الهند منذ سنة 1910، وفي القاهرة نفسها في العهد الأخير. ومثل هذه الإرادة الراغبة في الاتفاق كانت لها صلة ماتنة بهذا الاقتناع الشديد، وهو أن الإسلام الأول كان يجهل التمييز المذهبي الذي حدث فيما بعد تحت تأثير المؤامرة المدبرة بين ابن سبأ وأول من أسلموا من اليهود، وذلك من أجل نشر

(1) الإسلام في حاجة إلى دعاية وتبشير، للأستاذ السيد محمد السعيد الزاهري؛ والدعوة إلى الإصلاح، للعلامة محمد الخضر حسين.

الفساد وبث الشقاق بين المؤمنين. وقد كانت تلك الإرادة تسوغ الاتصال في مجال العمل مستندة على ضرورة التعجيل بوحدة الجبهة دفعاً لعدوان مختلف الأخطار الخارجية.

فكان المنهج المختار هو احتفاظ كل حزب بمذهبه الخاص في نطاق التسامح المتبادل، ومع الاعتراف بوشائج القرابة الموجودة بين الفريقين، وهي: أركان الإسلام الخمس، وحدة المذهب الأخلاقي، الاحترام السنّي لِعلي وعشيرته. وقد كان من شأن تشاكل الأماني القومية والمرامي الجنسية في البلاد العربية أن يساعد على التفاوض في الخطط العامة من أجل عمل سياسي اجتماعي. ولا سبيل إلى إنكار تحقيق الاتفاق وظهوره منذ الحرب بسبب تجربة الارتكاسات والوثبات المشتركة، ويظهر أن «المنار» يحظى بالتقدير والاستجادة في الأوساط الشيعية المعتدلة. ولم تحجم مجلة «العرفان» في صيدا، عن ضم احتجاجاتها إلى احتجاجات الإسلام السنّي في بعض المساجلات الحديثة التي يقال إنها موجهة ضد أوروبا، وأن الحركات الإسلامية العظمى التي تقوم على التلاوي (ralliement)[2] والتآلف لم تستطع - في الغالب - الارتسام في غير شكل الوثوب المشترك ضد الاعتداء الخارجي، وبمثل هذا أصبح، أحياناً، في مقدور العرب أن يتناسوا موجدتهم على الأتراك، وتوفرت

(2) استعلمناه بمعنى الانضواء إلى شعار كاللواء مثلاً، وهو المعنى الذي تؤديه الكلمة الفرنسية.

(المعرب)

ممكنات النجاح لمحاولة التقارب بين المظهرين العظيمين في الإسلام. ورغماً عن هذا لا تزال بعض المسائل الخلافية قائمة منيعة، كما ظلت الأحزاب المتطرفة ثابتة في وضعيتها. وإن ما اقترحه أخيراً عبد الحسين شرف الدين من إخضاع كل اتفاق لمناقشة منصفة مهذبة بين المشايخ والفقهاء ومن التصالح في شأن المسائل الخلافية الركنية ـ وهي مسألة الخلافة، ومسألة المقايسة بين فضائل عليّ وغيره من الصحابة ـ ليس من شأنه أن يمهد السبيل للترخص المتبادل، بل إنه يعرض كثيراً لخطر هو إحماء وجهتي نظر، كلتاهما مقتنعة بتفوقها الذاتي. وقد أثار نقد محسن الأمين العاملي لابن تيمية والوهابية وكذلك موقفه إزاء الحركة الفيصلية ردوداً قوية الحدة من لدن «المنار». كما أن الأمدوحة التي نشرتها عن عمر «مجلة الشبان المسلمين» (السنة الأولى عدد 10، ص 665) والتي يقوم فيها أحمد الدرديري بتمجيد عمر بصفته أعرف الصحابة وأعلمهم، قد وقع التعرض لها أخيراً في مجلة «العرفان» بقلم عبد الحسين شرف الدين فبعثت المساجلة من مرقدها، وقد لزمت فيها «مجلة الشبان المسلمين» حياداً كاملاً ـ لكنها ربما كانت تتهدد بشر الأخطار ـ وذلك بالرغم عن حسن الإرادات الحقيقية الراغبة في الإلفة والوئام اتحاداً تحكم عليه مجلة «المشرق»[3] ـ من حيث وجهتها الخاصة ـ بأنه صعب التحقيق والإنجاز. ومهما يكن من الأمر،

(3) مجلة عربية قيمة يصدرها اليسوعيون في بيروت الشام.
(المعرب)

فإن تلك المساجلة قد سمحت «للمنار» بأن يشهر بصلابة «الغلاة» بصفتها أحد الأسباب الأصلية في كل ضلالة مذهبية، وفي الانقراض السياسي الذي دهم الخلافة، وفيما استمر في عالم الإسلام المعاصر من التصدع النفسي والانشقاق الاجتماعي الذين أعداؤه وخصومه أول المستأثرين بما فيهما من الأرباح والفوائد.

ومنذ سنة 1883 خمن وتحدس الأفغاني ومحمد عبده بكيفية واضحة ما يوجد من الحيلة والصلاحية في توجيه النداء إلى الرأي العام الأوروبي. وفي هذا المضمار كذلك سارت الفكرة أشواطاً وسلكت صوباً في المنهاج. وتصيح بدورها مجلات «الزهراء والفتح والمنار» بأنه قد أصبح من اللازم أكثر من ذي قبل صرف العناية إلى ما تَجْهَرُ به أوروبا عن الإسلام وتتحدث به عن العرب. ونلاحظ كيف في هذا المجال أن علم المشرقيات قد أدرك حظوة مما تؤخذ به أنها تغلو كثيراً في استخدامه امتداحاً أو جدالاً، وأنها تحرم نفسها من فضل الدراسة النزيهة لأساليبه إن لم يكن لنتائجه. وقد تكرر الإخطار بإنشاء مكاتب الاستعلام في مختلف الأقطار الأوروبية، تكون مشاكلة في نظامها لما عندنا من مراكز الاستطلاع الاجتماعي. كما أن الخيبة التي لا شك أنها أعقبت كثيراً من العرائض التظلمية الموجهة إلى جمعية الأمم، قد أشعرت بأنه من رشاد الخطة وجودة التدبر العمل لكسب عطف النفوس بين الأحزاب السياسية التي في الإمكان أن يرتقب منها ـ بسبب ما هو مقرر في بياناتها من الأفكار الحرة والمبادىء

الإنسانية ـ الحصول على معونة مقاربة في النفع والجداء. وليس من المستحيل أن يقع التفكير حتى في استغلال ما هي عليه أوروبا حاضراً من التفرقة والشقاق، وذلك عن طريق الاستظهار المبعوث بالخصومات التي كثيراً ما عرضت بديهاً وساطتها.

ومن المتفق عليه ـ وهو عين الصواب ـ أن النفوذ الفرنسي مزدوج في بلاد الإسلام. فهو يرجع، في الواقع، إلى دخول اليسوعيين لأرض الشام، وإلى العمل الممتاز القائم على الدعاية في سبيل اللغة والثقافة الفرنسيتين والممثل في المدارس التي فتحها اليسوعيون، وفي الصحف التي أنشأوها في تلك البقاع. كما يرجع ذلك النفوذ إلى «الفكرة العقلية» التي انبنى عليها منهج التفكير التفاؤلي التقدمي في القرن الثامن عشر والتي أدخلتها في الآداب العربية المعاصرة كل من التراجم، وحملة الفرنسيين في مصر، واتخاذ فكرتي «الوطن» و«حق الشعوب في تقرير مصيرها» بالاستقلال بشؤونها، هاتان الفكرتان اللتان قامت الثورة الفرنسية الكبرى ببث بذورهما في سائر أرجاء أوروبا. وعلى عكس هذا يفور النشاط، أحياناً وفي غير مناسبة لائقة، فيعمل في تبشيره المسيحي ودعايته القومية على معارضة الغرض الذي يستهدفه، وذلك بما يؤدي إليه من إثارة هائج الوثبات الإسلامية، وقد تم أخيراً تعريب كتاب «الغارة على العالم الإسلامي» لمؤلفه لو شاتولييه (Le Châtelier) وليس من المستحيل أن يخرج الإسلام بضلاعة جديدة من أزمته الحالية التي هي أزمة نمو وترعرع: ومن المستبعد أن يكره التمدح (apologétique) نحلة من النحل على

نيل أصولها بتحليل نقدي هدام، بل هو قادر على أن يقودها بكيفية أثبت وأرسخ نحو الافتخار المزهو الصلف (idéalisation exaltée) بالخصال والمكارم التي تنسبها لذاتها.

هذه هي العناصر العامة «في دعوى» نترك مهمة إصدار الحكم فيها للذين يملكون من التضلع والاطلاع غير ما عندنا جنساً وشكلاً. وبما أننا، فيما يخص وجهة نظرنا، مقتنعون بأنه من المهم في كل شيء أن يتجرد الإنسان عن الاعتبارات الشخصية ليقصد صوباً إلى الغور الجوهري في «الترافع» والتراوض، وأن يتناسى في جرأة وإقدام الأضاليل وسوء الطوية الظاهرة التي في الإمكان أن تساير كل مساجلة صحفية، فإنا نكتفي بالوقوف عند بعض الملاحظات المنهجية، فقد حان الوقت لنقلع عن الرشق باللمزات النازغة والاغتياب بالمقذعات المغرضة التي يمكن لدراسة من النقد التاريخي أن تجلو مباعثها والتي تنزع إلى أن لا ترينا في الشرق الإسلامي سوى أعداء ألداء جديرين بسوء ظننا إن لم يكن بعداوتنا، ويبقى أن نسائل أنفسنا هل أن الاحتجاجات التي ينبعث ويرتفع شررها أحياناً لا تخرج، في حقيقة الأمر، عن كونها احتجاجات مسلمين مخلصين صادقين يخبرون بالمشاهدة أن مكرهتنا (désobligeance) كثيراً ما تترفع باغتباط عن نزاهة الاطلاع المهذب، الخالص من الشوائب والأغراض.

أليسوا، في تمسكهم الشديد بما لثقافتهم من الشكل التقليدي أول المتبرمين بمناقصها، والممتنعين كلية من الانخلاع والتنازل عن ماضيهم الخاص، والمطالبين ـ كضمان لمصافاة لم يرفضوها

قط ـ بصرف النظر والهمة، وذلك بعطف نشيط وإخلاص حقيقي، إلى سلوك منهج سياسة تطورية إصلاحية في اتجاه المنطق الذي يقتضيه الدين، والقانون واللغة؟ لهذا يلزمنا ـ كما وقع التصريح به، منذ بضع سنين، في مقال تأبيني لمستشرق شهير ـ أن نعمل أكثر من ذي قبل في سبيل إقامة صرح الاتصال الحق، واستحقاق عطف واثق من الجميع، واكتساب، فوق كل شيء، هذا «الاطلاع البشري» الذي هو أثمن الأشياء والذي يشعر شعوراً ممضاً قاسياً بِفقدانِهِ عند كثير من أساتذة وسادة العصر.

الخلاصة

وفي الواقع، فإن الاطلاع الذي يقوم جوهره على ما في الكتب لا يمكن أن يسمح لنا بالحكم نهائياً على ما أدركته الحركة السلفية في مجال التوسع والانتشار وعلى ما تملكه من ممكنات التوفيق والفلاح، فإن أحكامنا على الإسلام لا تستطيع أن تنال شيئاً من اليقين والقيمة إلا على شريطة استحقاقنا «للضيافة الروحية» في الجماعة الإسلامية. ورغماً عن هذا كله، فإن وراء الحركة الإصلاحية السنّية في اتجاهها الحاضر قوة من أضخم القوى الإسلامية: وهي الاستمساك التعبُّدي بالسنّة، ثم الاقتداء العامل النشيط بمثالة «السلف الصالح». وكلاهما يحتفظ بقوة سائر الأوقات ويتجلى، في عصر الأزمة، في شكل موجة حنبلية الجوهر والمادة. والعودة إلى «الماضي الذهبي والقومي» شبيهة بكل الحركات المجانسة لها، فهي تشهد بغزيرة حيوية هائجة

وتنفجر في الوقت الذي يتحقق فيه إخصاب التربة الوطنية بالأنصبة[4] الأجنبية، كما أن تلك العودة يستبعد أن تكون تقلصاً في العلم والاطلاع، فإنها بسيرها الجديد القائم على إدماج أحدث النظريات وأنسبها للعصر الحاضر تستمد من جدة عصرية (Modernisme)[5] جيدة. وهذا الإعجاب الممسرف بالفنون والعلوم، الذي عرف عندنا في كثير من العصور، يشعر بأن أشد المسلمين غيرة على ما لهم من التقاليد قد أدركوا إدراكاً قوياً صائباً أن جسم كل مذهب من المذاهب لا يقدر على الحياة إلا بالاستدراكات المتتابعة التي تتخذ في أغلب الأوقات صفات الأمدوحة وتغوصه من جديد في الفكرة الحية العصرية. وحقاً أنه يمكن للبرنامج أن يفقد، في التطبيق، التوازن المنتسق الذي أشرف على نشوئه النظري، لكن الصبغة العربية التي تصطبغ بها الحركة هي، فوق كل شيء، قوتها وضعفها في آنٍ واحد. فتركيا لم تظهر كثيراً من الحماس في التطلع إلى الإصلاح الديني، والقاهرة التي هي مستعربة أكثر منها عربية، خصوصاً منذ اعتزمت تجهيز إدارتها بالمصريين الخلص لا غير، ليست لها قابلية الارتشاف Perméabilité التي للعراق وفلسطين وسورية. وعلى عكس هذا فإنا نجد بكيفية أسهل وأيسر أن للسلفية تسربات بينة في الشمال الإفريقي[6] أي في قسطنطينة وتلمسان. أما المغرب

---

(4) ج نصيب الحظ والقسط. ـ (المعرِّب).

(5) تنبيه: لم أترجمها بالتجديد الذي يقابله بالفرنسية لفظ (Modernisation).

(6) من الممكن أن يربط بالأفكار السلفية، في معناها الواسع وبعد تجريدها من جهازها الحنبلي الجديد، هذا التصريح الذي وقع في الاجتماع العام (دجنبر=

الأقصى فإنه أضاف، في العهد الأخير ـ وذلك عن مسايرة parallélisme ربما، كانت أكثر من مصادفة صرفة ـ روح وحتى تفصيل الأماني الإصلاحية السنّية إلى قائمة مطالبه التي رفعها للدولة (المخزن). وإذا تذكرنا أن التشابه في التطور عظيم بين الإسلام والمسيحية فإنا ندرك بسهولة أن الخطر الذي يحق للإصلاح السلفي أن يتخوف منه تخوفاً كبيراً جدياً لا يستطيع أن ينشأ من السواد الشعبي الذي هو مصاب بالجهل والفوضى في بلاد الإسلام أكثر من غيرها وقادر، على عكس ما يظن ـ وذلك باستمساكه بالدين في أشكاله الظاهرة ـ على أن يمكن من مجال صالح للدعاية.

يقال أحياناً: إن ساعة المذهب المدني اللاديني قد حانت ونقرت بمطرقها أبواب أوروبا، وهو قول لو كان صحيحاً صادقاً لما كان من المستحيل أن يقع التعجيل، في أرض الإسلام، بنشر الأفكار المدنية عملاً بمنطق تطور مساير وانفعالاً بالنفوذ المباشر. ومما كان يساعد على ظهوره وذيوعه خلو بلاد الإسلام، من كهنوت ثابت النظام، والاتجاه الراهن الذي أخذته الصحافة، وجنس التعليم، وتهيؤ الموظفين الذين يضاهون أسلافهم من

= 1930) لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وهو: «يجب علينا الاقتناع بأن دراسة الفرنسية ليس من الممكن أن تكون لنا سوى وسيلة، لا غاية، فإذا كنا نتعلمها فلأجل أن نبلغ إلى التعريف في وسطنا بالعلوم والمناهج الدراسية التي عند أوروبا، وليس القصد من ذلك إنكار شخصيتنا ولا ثقافتنا للاتجاه نحو الاندماج في هيكل أجنبي».

(المؤلف)

الكتاب ذوي الثقافة الدنيوية، ويستعدون، بسبب الصفة الاجتماعية التي للأوساط المخرجة لهم، لإمداد الطبقات المدبرة بما هي في حاجة إليه من العناصر. ولم يغب الخطر عن السلفيين الذين يعملون اليوم للف جهودهم حول إصلاح المناهج التربوية. وعليه فقد ظل هذا الإصلاح المشكلة المعضلة في نظر كل من يهتم في آنٍ واحد بفن التنظيم العلمي وبالاجتماع السياسي الخاص بالعالم الإسلامي المعاصر. وكيفما كانت الوجهة المقبلة، فإنا نتمنى مشاهدة الاحتفاظ بهذه العقيدة الراسخة في المثل الأعلى، وهذا الأدب الإسلامي الجوهر، وهذا النشاط القوي، وكلها تجعل من السلفيين في القاهرة ـ وذلك في هذا العصر الذي ابتليت فيه الضمائر بالمتاجرة الخسيسة (MERCANTILISME) ـ زمرة قيمة من غير حد ولا حصر إن كان الإنسان ما يزال عارفاً بتثمين استقلال الفكر وجرأة العمل أينما هما موجودان وكيفما كان المثل الأعلى الذي به يطالبان وإليه ينتسبان.

ـ انتهى البحث ـ

الشاعر العربي المتنبي والمغرب الإسلامي

بقلم المستعرب م. بلاشير ـ تعريب للأستاذ محمد بن الحسن الوزاني ـ
عن مجلة الأبحاث الإسلامية سنة 1929 ـ مجلد 1

مجلة «المغرب الجديد» العددان: 9 - 10
بتاريخ (فبراير ـ مارس 1936)

كنت أود إخراج بحث مستفيض من كتابات المستعربين الغربيين عن المتنبي، وبعد التنقيب والاستطلاع تبين لي أن المادة الموفورة خصوصاً باللغتين الألمانية والإيطالية، وهما لغتان لا إلمام لي بهما، غير أنني صممت على المضي في عزمي الأول مؤملاً بلوغ المرام بالاستعانة بمن يستطيع إفادتي في اللغتين المذكورتين.

وفي أثناء ذلك حدثت ظروف سياسية أكرهتني على تأجيل العمل الأدبي، وأستسمح القراء في الإشارة هنا بكل طمأنينة ومنتهى التواضع إلى أني سياسي أكثر مني أديباً، وإذا أقدمت أحياناً على الاشتغال بالموضوعات الأدبية، فلإقدامي هذا سببان جوهريان: **أولاً**: شدة رغبتي في أن أجعل في متناول الذين لا

معرفة لهم بغير العربية من أبناء الوطن أفيد ما أعثر عليه من البحوث التي يكتبها المستعربون عن كل ما يتصل بقوميتنا من حيث الدين واللغة والمعارف العامة، **ثانياً**: مشاركتي بنصيب في سد الفراغ الذي نشأ عن تقصير المتأدبين عندنا في إسداء الخدمة الواجبة للثقافة المغربية التي يعمل «المغرب الجديد» في سبيلها، والتي تمس حاجتها الكبرى إلى التظافر المستمر من جميع حملة الأقلام الذين لا زال كثيرهم غافلين عن تقدير المسؤولية المعنوية التي تفرضها عليهم مصلحة الوطن قبل سواهم.

وقد كنت أترقب فسحة تمكنني من تناول البحث الذي كان في الأمل إنجازه، فلم أظفر بتلك الفسحة المبتغاة. ولمّا بلغني «إنذار» رئيس التحرير النشيط بضيق الوقت، رأيت أنه لم يبق مجال لإطالة الانتظار، وأنه ليس لي عن التلبية منتدح، فاعتزمت الاقتصار على تعريب أهم ما وجدته مكتوباً بالفرنسية، وهو بحث العلامة المستعرب المسيو بلاشير (Blachère) الذي كان أستاذاً بمعهد الدراسات المغربية العليا برباط الفتح، والذي يدرس اليوم في المدرسة القومية للغات الشرقية الحية بباريس. وقد نشر هذا البحث في «مجلة الأبحاث الإسلامية» التي يصدرها المستشرق الكبير المسيو لويس ماسينيون، الأستاذ بكلية فرنسا بباريس وعضو مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة. ومما قوى رغبتي في نقل البحث المذكور علاقته الوثيقة بالثقافة المغربية، ورغبة في الإفادة رأيت أن أضيف إليه قائمة المصادر التي يمكن اعتمادها من أجل الوقوف على مبلغ عناية المستشرقين بأبي الطيب المتنبي. وإلى

القراء بحث المسيو بلاشير.

«قلما يوجد في العهد الإسلامي بين شعراء الشرق العربي الذين فرضوا شخصيتهم على أنظار العالم المغربي الإسلامي من وازوا في الشهرة والنباهة أبا الطيب الكندي الملقب بالمتنبي، فبعد مضي نصف قرن على وفاة هذا الشاعر نلفي أن العناية بدرس منتوجاته الأدبية كانت أمراً واقعاً في إفريقية[1] وبلاد الأندلس، وقد ظل الناس طيلة القرون المتعاقبة مهتمين بشرح تلك المنتوجات ومحاكاتها، وطبعاً بتنحلها كذلك، وإلى الساعة الراهنة لا يزال هذا الشاعر في المغرب الأقصى من أكثر الشعراء ذكراً وترديداً عند أدباء لا يبعد أن يتمثل لأبصارهم كأنه المشخص للشعر كله، وإن هذا الإقبال الذي دام منذ أكثر من ألف سنة ليفاجئنا خصوصاً إذا انتبهنا للأهوية التي تفصل بين الغفلة الدينية عند المتنبي ووراعة المسلمين المثقفين في إسبانيا وبلاد المغرب. وقد يبدر الفكر أول واهلة إلى البحث عن سبب ذلك في حياة الشاعر نفسها.

وبعد استعراض موجز لمراحل حياة المتنبي يلاحظ صاحب هذا البحث أن عصر المتنبي كان عصراً ذهبياً لجميع الذين يعرفون مسك الأقلام، فالمقدرة الشعرية التي يحسها أبو الطيب في نفسه لماذا لا تقوده ككثير غيره نحو المجد والثراء؟ لهذا فإنهُ،

(1) كان هذا اللفظ يطلق في الماضي على الناحية الشرقية من الشمال الإفريقي، وهي أوسع من القطر التونسي في حدوده الحالية.

كسائر الرجال الذين يكتب لهم القيام بعظيم الأشياء، يثق بنفسه ويلقي بها، في غير تردد، في معترك مهنة لا يلقى فيه إلا أنواع الخيبة والحبوط.

وبعدما يخوض المعركة مدة سنتين أو ثلاث يولي وجهه في النهاية نحو الشدة، فيطالبها بتحقيق أحلامه في الغلبة والسيادة. ثم يقول الكاتب المستعرب: لا شك أن حياة مضطربة كحياة المتنبي، تقبل الناحية الخيالية فيها كل التمطيطات القصصية، قد راقت الأدباء المسلمين في المغرب المغرمين بكل طريف كغيرهم من الرجال. ولذلك فإن هذه الحياة قد ساعدت على إلفات النظر إلى آثار الرجل الذي خاض معمعتها، على أن تلك الحياة لا تكفي لبيان الشهرة الشعبية النسبية التي أحرزت عليها تلك الآثار. . . ونهاية الأمر أنه يجب الالتفات إلى هذه الآثار نفسها لالتماس أسباب النجاح فيها.

وديوان المتنبي موسوم، في جملته بعلامة لا يعفوها الزمان هي علامة البيئة التي نشأ فيها، ويندر فيه الأسلوب الغنائي، على أنه لا يخلو منه. أما المعنى فإنه يتخذ في الغالب شكل الحكمة، وهذا الشكل يلبس حلة زائفة من العمق وبعد الغور، ولهذا كون الشرقيون مفكراً من رجل كل حذقه وخبرته في حياكة عادي القول. على أننا نعترف بأنه يجيد الصياغة ويحكم الصناعة، ذلك بأن رجل الفن في شخصية المتنبي معدود في الصف الأول من القوة والعظمة، والمستشرقون يعيبون عليه حقاً تكلفه، وهم ينسون على وجه العموم أن المتنبي لم ينظم الشعر من أجلهم،

ولكن من أجل جمهور يروقه بنفس الناحيتين اللتين تنفران منه غير ذلك الجمهور، وهما تنميق الأسلوب واستعمال الاستعارات. ولهذا يلوح لنا أنه لا مراء ولا جدال في أن آثار المتنبي التي تفتحت أزهارها في بيئة كان الشعر الرسمي وشعر المجالس يكيفان فيها كل الشعر، لا يمكن الولوع بها عن شدة إعجاب وحماس ومناقشة قيمتها بكل رغبة وانشغاف إلاَّ مِن لدن جمهور يخلق بتجدد واستمرار المحيط الذي نشأت فيه تلك الآثار.

وإنه لمن غريب الصدف ـ وهي قلما تفاجىء من يعلم تماثل المذاهب الأدبية في العالم الإسلامي إلى أوائل القرن الماضي ـ أن يكون هذا الوسط المساعد على النجاح قد ظفرت به أشعار المتنبي في المغرب مرات عديدة ابتداء من ظهورها، وذلك في بلاد الأندلس وفي إفريقية أول الأمر، ثم في المغرب الأقصى بعد ذلك.

1 - **إفـريقيـة**: ففي عهـد الخليفـة الفـاطمي المعـز (341 - 365/952 - 975) أي في أواخر حياة أبي الطيب أصبحت القيروان مركزاً فكرياً لامعاً. ولما نقل المعز قاعدة مملكته إلى مصر قام ولاة البربر الذين عهد إليهم بإدارة إفريقية باسمه وباسم خلفائه من بعده، ببذل الجهود من أجل أن يحفظوا للقيروان منزلتها الرفيعة كعاصمة فكرية في البلاد البربرية. ونكاد لا نحس الحاجة إلى القول بأن الروابط المحكمة كانت موجودة إذ ذاك بين القاهرة وإفريقية ولم يلبث ديوان المتنبي أن أصبح معروفاً في هذه الولاية الأخيرة وقد تناول النقاش قيمته كما كان شأنه وقتئذٍ في الأوساط المصرية.

ففي أوائل القرن الخامس قام عالم لغوي هو أبو عبد الله محمد بـن جعفر القزاز المتوفى بالقيروان في سنة 412 هـ 1021 م فألف كتاباً سماه «كتاب ما أخذ على المتنبي»[2]، وهذا الكتاب لم يصلنا، لكن عنوانه يكفي للإخبار عن جنسه وشكيلته، فلعله كان نقداً مراً شديداً من أضراب ذلك النقد الذي أكثر من التأليف فيه خصوم الشاعر في بلاد المشرق والذي أحصيت فيه بكيفية مختلة مشوهة السرقات والانتحالات الحقيقية أو المفـروضة، وكذلك التراكيب الفاسدة والمبالغات والصور التي بلغت الشطط في الوقاحة.

ويظهر أن أستاذاً كهذا لا بدّ أن يكون أوجد تلاميذه مربين على كراهة أبي الطيب، غير أن الواقع بخلاف هذا، فإن أشهر تلاميذه وهو ابن رشيق المتوفى بصقلية سنة 457 هـ 1084 م، كان على عكس ذلك موفور الإعجاب بمداح سيف الدولة، وهذا أمر لا يعسر إدْراكه، فإن ابن رشيق لم يكن عالماً متطلعاً فقط، بل كان كذلك شاعراً من شعراء الحاشية الملكية، يعيش بعطايا أمير القيروان المعز بن باديس، فهو يستطيع أحسن من غيره أن يقدر أشعـار المتنبي وثـروتهـا اللفـظيـة، وكـذلـك تنـوع وفجـأة (INATTENDU) الصور والتشبيهات التي تشتمل عليها قِطعُهُ الشعرية، وحقاً أن ابن رشيق لم يفرد لهذا الشاعر بحثاً خاصاً، لكنه كثيراً ما تسنح له الفرص في «مدونته» المشهورة عن الشعر العربي المسماة بالعمدة في صناعة الشعر ونقده، فيثبت نوادر عن

(2) راجع إرشاد الغريب، لياقوت، 4 - 468 - 471.

أبي الطيب ويستشهد بأبيات من شعره. وحقيقة أنه يفعل هذا، أحياناً بقصد الإشارة إلى معايبه[3] أما في الغالب فإنه يقدم على ذلك إظهاراً لمحاسنه. وقد كتب عنه مرتين[4] قائلاً إنَّ أبا الطيب هو خاتم الشعراء الحقيقيين بلا جدال، فقد بلغ الذروة في العظمة حتى أصبح جميع المعاصرين له ـ ولو كانوا من الجهابذة الأعلام ـ أصغر منه شأواً وقدراً[5]. وإن مدحاً كهذا لم يُثر في زمنه أي اعتراض ولا مخالفة ليفصح لنا، بإفاضة وإسهاب، عن الأذواق الأدبية في القيروان مدة القرن الخامس.

2 - **الأندلس**: أما إذا انتقلنا للأندلس فإنا نجد فيها محيطاً أنسب وأصلح للمتنبي، ففي عهد خليفتي قرطبة ـ عبد الرحمان الثالث والحكم الثاني ـ أصبحت عاصمة إسبانيا المسلمة مركزاً فكرياً يشع نوره فيبهر الأبصار ويسحر الألباب، ولما سقطت الخلافة في أوائل القرن الخامس (القرن الحادي عشر) كان هذا الحادث أبعد الأشياء إيقافاً وعرقلة للمحركة الفنية، بل إنه ساعد على توزعها وانتشارها، فقد نشأت الولايات في كثير من الأصقاع والجهات وتوجهت الهمم في الدوائر الملكية القطرية إلى محاكاة التقاليد والأعراف التي كان عليها الخلفاء الأمويون الراحلون،

---

(3) راجع العمدة ـ طبع القاهرة سنة 1325 هـ ص 11، 51، 52، 60، 68 ثم 133 - 134 ورغماً عن هذا فإن الإنسان يشعر شعوراً قوياً بالتشيع المستمر عند ابن رشيق الذي يجنح إلى الانسياب دون أن يتعثر بمعايب المتنبي.

(4) راجع المصدر المذكور 1 ص 56 و 163.

(5) راجعه أيضاً 1 ص 64.

محاكاة كانت في الغالب تكلل بالفوز والفلاح. وقد كثر عدد أصحاب الأقلام والنظامين عند العباديين في إشبيلية والأفطسيين في بطليوس والزيريين في غرناطة، والنونيين في طليطلة، وعند غيرهم من الدويلات المحيطة، وأما المنتوجات الشعرية فقد كانت ضخمة وغير ناضجة كما كانت الموضوعات الرسمية هي الحائزة على ميزة الشرف العظيم، ويستحيل على الإنسان أن يتخيل ميداناً أحسن اختياراً واصطفاءً لإشهار المتنبي وبث المعرفة بآثاره. أما ديوان أبي الطيب فإنه بلغ إسبانيا مباشرة عن طريق المشرق، لا بواسطة إفريقية كما يمكن ترقب ذلك بطريق الاستنتاج. ففي أثناء المرحلة التي قام بها إلى المشرق تاجر أندلسي يدعى ابن الأشح[6] - وهو زيادة على ذلك أديب رقيق - اجتمع في القاهرة العتيقة «القسطاط» بالمتنبي الذي كان إذ ذاك مداح الوالي كافور الإخشيدي، فسمع من الشاعر نفسة إنشاد قصائد رسمت في مخيلته أثراً بليغاً مع شرحها. ولما عاد للمغرب استوطن قرطبة، ثم أخذ إلى أن توفي سنة 393 هـ 1002 م يشرح للجمهور جميع ما يملكه من آثار شاعره المختار.

وفي الوقت نفسه رجع أندلسي آخر هو ابن العريف[7] إلى موطنه بعد أن أقام في مصر عدة سنوات، وكان كذلك عارفاً بأشعار أبي الطيب، ويمكن الشك في كونه قد حمل معه إلى إسبانيا جميع تلك الأشعار، لأن آخرها تاريخاً - وهي الموجهة

(6) راجع تاريخ الأندلس، رقم 453، لابن الفرضي.
(7) راجع المصدر المذكور، رقم 654.

بالأخص إلى السلطان عضد الدولة ـ كانت ما تزال لم تصل إلى مصر وقت سفر ابن العريف، واقتداء بمواطنه ابن الأشح ـ بل إنه زاد عليه إذ كان شاعراً في سويعاته وطوع نوازعه ـ قد أخذ ابن العريف على عاتقه أن يعرف الناس بالمتنبي، ولما حانت وفاته سنة 390 هـ 999 م كان في استطاعته أن يتمدح بكونه نال الظفر في مأموريته، فقد أصبح اسم الشاعر الذي كان شادي سيف الدولة جارياً ذكره على سائر الألسنة، وكلما أريد إذ ذاك الثناء على محاسن شاعر قيل عنه: إنه متنبي المغرب[8]. وقلما أدرك مجد أدبي أكثر من هذه السرعة في مسيره.

وحيث إن الصعوبات الكثيرة الموجودة في أشعار أبي الطيب ظلت عقبة في سبيل فريق كبير من القراء، فقد كثر عدد العلماء الذين جعلوا من تلك الأشعار موضوع تعليمهم الأدبي الشفوي، وبما لم يكونوا كلهم ذوي مقدرة تؤهلهم للقيام بمهمتهم، ولهذا أصبحت الحاجة ماسة إلى شرح مدون. أما في المشرق فالشروح كثيرة لكنها ما تزال لم تصل إلى المغرب، ولم يلبث هذا الفراغ أن وجد من يضطلع بتلافيه. وإلى أحد علماء قرطبة ـ وهو أبو القاسم إبراهيم بن الإقليلي[9] المتوفى سنة 441 هـ 1049 م ـ يرجع الفضل في كونه أول من قام في المغرب بتأليف شرح عن المتنبي. ويظهر أن هذا الرجل كان جديراً بالقيام بالعمل

(8) راجع تاريخ الموحدين، لعبد الواحد المراكشي.

(9) راجع فيما يخص هذه الشخصية كتاب الصلة لابن بشكوال رقم 195، ثم إرشاد الغريب لياقوت، 1 :316 - 318.

المذكور، فهو لم يكن عارفاً فقط بجميع فروع الآداب، بل كان يقدر كثيراً شعر الملوك، وهذا كما أسلفنا بيانه، أمر جوهري إذا أريد تذوق آثار أبي الطيب. وزيادة على ما ذكر فإن تلك الشخصية كانت متمسكة بآراء دينية لها من الحرية نصيب جعلها لا تصطدم مع «الغفلة الدينية» التي كان عليها المتنبي.

وقد بلغنا عمل إبراهيم الإقليلي، لكنه لا يزال غير مبرز، فإن القسم الأول منه موجود في برلين[10] وتملك مكتبة الدولة برباط الفتح القسم الثاني منه، وهو مخطوط جميل يرجع إلى القرن السادس عشر[11] ويحتوي على جميع القصائد المهداة إلى سيف الدولة، ولأجل أن يكون تاماً وجب أن يشتمل هذا الشرح على قسم ثالث يضم آخر القصائد التي نظمت بين 346 هـ 956 م و 355 هـ 965 م. وهي السنة التي قتل فيها الشاعر. ومن سوء الحظ أنه لا يوجد لهذا القسم أثر، وربما لم يبرز للوجود بالكلية إذا كان ابن الإقليلي، كما يجوز لنا أن نفرضه، قد اقتصر في عمله على انتساخ الشرح الشفوي لابن العريف الذي تتلمذ هو له. وعند أول اختبار يظهر عمل هذا العالم الأندلسي كأنه شديد الاختلاف عن المؤلفات الشرقية التي هي من جنس واحد، فبعد مدخل وجيز في الظروف التي نظمت فيها كل قصيدة، تثبت هذه

---

(10) راجع للمؤلف أهلواردي:
DIE HANDSCHRIFFEN - VERZEICHNISSEDER KONIG. BIBLIO THEK ZU BERLIN, VI, n° 7569.

(11) راجع المخطوطات العربية في الرباط لمؤلفه ليفي بروفنسال، صفحة، 109، رقم 324.

القصيدة مع تحليل مختصر لكل بيت من أبياتها. فابن الإقليلي في عمله مدرس أكثر منه شارحاً حقيقياً. وهو قلما يبدي رأياً في جمال العبارة، ويحس الإنسان عنده تشيعاً يجعل شخصيته منعدمة باستمرار أمام المؤلف الذي يفسر كلامه، فنحن بعيدون عن الكتابات المستفيضة في النحو واللغة والآداب التي عودنا إياها شراح المتنبي الآخرون.

والظاهر أن آثار ابن الإقليلي قد أحرزت على إقبال عظيم وصيت مديد ليس في إسبانيا فحسب، بل حتى في بلاد المشرق[12]. أما في بلاده نفسها، فيلوح أنه كان الباعث على الأبحاث «المتنبية»، وقد قام أحد مواطنيه وهو اللغوي المرسي[13] الشهير ابن صيدح المتوفى سنة 458 هـ 1066 م. ـ وذلك بعده بأقل من ثلاثين سنة ـ فألف بدوره شرحاً ما يزال مخطوطاً[14] وأطلق عليه اسماً ذا مغزى بين، وهو «شرح مشكل أبيات المتنبي» وينسب كتاب من جنسه، ولكن باطلاً، إلى عالم بطليوس المعروف باسم السيد البطليوسي المتوفى سنة 521 هـ 1127 م[15].

(12) أنظر وفيات الأعيان لابن خلكان طبع القاهرة سنة 1310 جـ 1 ص 12.

(13) نسبة إلى مرسية إحدى مدن إسبانيا.

(14) يوجد هذا المخطوط في القاهرة راجع فهرست الكتب بالكتبخان الخديوية، 4، ص 273.

(15) يذكره ابن خلكان (ج 1 ص 265) ولكن بالسماع فقط أما ابن بشكوال (جـ 1 ص 287، رقم 639) فلا يتحدث عنه، لكنه يشير إلى عنوان شرح لديوان أبي العلاء المعرّي وهذا هو سبب في هذا الاختلاط والالتباس.

3 — **المغرب الأقصى**: وفي هذا العصر نفسه يقوم المهدي ابن تومرت في المغرب الأقصى داعياً إلى مذهب «الموحدين»، وإنه لاختلال غريب في الأفكار والأفعال أن تظهر هذه الشخصية المتورعة إعجاباً عظيماً بآثار «دنيوية» كآثار أبي الطيب[16].

فإلى أية شهرة يجب التطلع عندما يتناسى خلفاء عبد المؤمن مذاهب «الأستاذ» ويصبحون أمراء مهتمين بعظمتهم أكثر منهم برسالتهم كمصلحين في الإسلام؟ إن إسبانيا التي ظلت مثالاً للمغرب الأقصى، لم تتجرد عن شدة ولوعها بالمتنبي، وإن طائفة من الفقهاء المعظمين كانوا يحفظون أشعاره عن ظهر قلب ويدرسونها لأبنائهم[17]. كما كان عدد من القواد المثقفين في قصر الخلفاء ينشدون شعر المتنبي بكل تحمس وجذل[18] وربما كان من المستغرب أن لا يشارك بنصيبهم في ذلك رجال العلم الضليع الرزين. وفعلاً لم يلبثوا أن نزلوا إلى الميدان في شخصية العالم النحوي أبي موسى عيسى بن عبد العزيز المنتسب إلى القبيلة البربرية الجزولية والمتوفى في مدينة مراكش الحمواء حوالى سنة 610 هـ 1213 م[19] غير أن هذا العالم لم يأنس من نفسه الإقدام على القيام بعمل طريف، فقد اقتصر - حسب قاعدة أصبحت عزيزة على مواطنيه - على اختصار شرح شرقي هو شرح

---

(16) راجع كتاب الاستقصاء لمؤلفه الناصري السلوي - ج 1، ص 137.

(17) راجع كتاب عبد الواحد المراكشي.

(18) راجع المصدر المذكور - ص 251, 262.

(19) راجع ابن خلكان ج 1 ص 394 - 395.

ابن جني المتوفى سنة 392 هـ 1002 م. وبما أن هذه المجموعة المنتخبة قد ضاعت، فإنه من المستحيل أن تعرف روحها بكل دقة وتيقن، غير أن مجرد التفكير في اختصار آثار ابن جني، وبالأخص النحوية منها، وذلك إيثاراً لها على سواها، ربما يكون فيه كشف عن نوايا عيسى ابن عبد العزيز.

ولم تشاهد العصور التي أعقبت سقوط الموحدين ظهور أي مؤلف جديد عن ديوان أبي الطيب، وهل ينبغي أن يعزى سبب هذا إلى تقلص نفوذه؟ الظاهر أن هذا غير صحيح ففي عهد بني مرين، وكذلك في آخر أيام العرب بإسبانيا، كان شعر الملوك كثير الروجان. موفور العزة، بحيث لم يكن من الممكن أن يكسف نور المجد الذي أدركه شاعر هو المشخص لذلك النوع في مسرح الشعر.

ومهما يكن من الأمر، فإنه يجب أن تنتقل إلى عصر السلطان المنصور السعدي 986 - 1012 هـ/1572 - 1602 م لكي نلفي دراسة جديدة وقع تخصيصها للمتنبي، فقد ألف أحد كتاب الدولة في قصر ذلك الملك، وهو عبد العزيز الفشتالي[20] المتوفى سنة 1631 م كتيباً سماه «مقدمة لرتيب ديوان المتنبي» وهذا الكتيب مفقود، ولكن وجوده في عصر كان فيه للشعر الرسمي بالمغرب الأقصى ازدهار فوق ما يتصور لا يدع أي شك في العطف الذي ظفر به المتنبي عند الأدباء والمفكرين.

---

(20) راجع كتاب مؤرخي الشرفاء لمؤلفه ليفي بروفنسال طبع باريس سنة 1922 ص 59, 92, 97 مع التعليق الثاني.

والـظاهر أنه لم يكتب أقل شيء عن المتنبي في المغرب الأقصى بعد عبد العزيز الفشتالي، غير أنه بقي الإقبال على دراسته حتى أصبح «مدرسياً». وفي القرن السابع عشر كان الشيخ عبد القادر الفاسي المتوفى سنة 1091 هـ يحفظ ديوانه عن ظهر قلب مع المعلقات الجاهلية[21] ويقال إنه كان في إمكان الفقيه الورع أبي علي اليوسي المتوفى سنة 1102 هـ 1691 م أن يملي كل ديوان المتنبي[22] من ذاكرته.

فهذا الرضى من أمثال هاتين الشخصيتين الرزينتين المتعففتين عن الآداب الدنيّة، يكفي لأن يشخص لنا قيمة المتنبي في أعين أدباء أكثر تعلقاً بالدنيويات، كما أنه يبين عدم احتذار المغاربة المتورعين من شاعر تظهر أشعاره في الغالب بمسحة النفور من الدين، وحقاً إن ذلك الرضى لا يعطي العلة في الإعجاب بشكل تلك الأشعار، فالعلة في هذا لا بدّ من البحث عنها في الذوق الذي يقبل في المغرب الأقصى على الأسلوب الزاهر المنمق، وعلى الاستعارة المكلفة إلى درجة الإفراط في الخيال، وعلى استعمال القواعد الكلامية التي تبلغ أقصى الحدود من حيث التصنع والتكلف، ولهذا يمكننا أن نراهن على أن آثار المتنبي ستظل زمناً طويلاً ظافرة في هذه البلاد بالأنصار والمعجبين».

---

(21) راجع لابن شنب بحثه في الأشخاص الواردين في إجازة الشيخ عبد القادر الفاسي وذلك في أعمال المؤتمر الرابع عشر للمستشرقين ص 29.

(22) راجع كتاب ليفي بروفنسال المذكور أيضاً ص 270.

مجلة
«الثقافة المغربية»

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي

لماذا اختلف المغرب والأندلس في مستواهما الثقافي العامّ؟

«الثقافة المغربية»: عدد: 7 ـ إبريل 1943

(1)

نشرت (الثقافة المغربية) في عدد شعبان مقالاً بحث فيه الصديق الشرايبي عن (مدى تأثير ثقافة العرب في الأندلس والمغرب) وهو ـ حقاً ـ موضوع هام، جدير بعناية الباحثين من المغاربة خاصة، وحقيق بأن يكون من البحوث القومية المغربية التي تعنى بها مجلة (كالثقافة المغربية).

يلاحظ الكاتب أن العربية في الأندلس (أدت رسالتها على أكمل وجه، وأتت بالآيات البينات والمعجزات الباهرات، وقامت بأكثر مما كان ينتظر منها) حتى أصبحت تلك البلاد محسودة من الشرق نفسه، موطن العربية، ومهد الإسلام ومنشأ العرب الفاتحين.

أما في المغرب فقد كان الأمر بخلاف، فالعربية لم تنجح في

وطننا نجاحها الباهر في الأندلس، حتى إن التاريخ ليجيب الباحث المتسائل بالسلب المطلق.

يقرر الباحث كل هذا، ومقصده ـ كما قال ـ البحث العلمي المجرد (والسعي بنصيب في بعث حركة جديدة في البلاد، وخلق نهضة قومية) واضحة الاتجاه صحيحة العماد. وكلا القصدين محمود مطلقاً، ولكن ليس هذا موضوع المناقشة التي نحاولها ـ من جهتنا ـ قياماً كذلك بالبحث العلمي المجرد، ومساهمة في بعث الحركة الجديدة، وإعلاء نهضتنا القومية على أساس من الصراحة والثبوت متين، وتلبية لرغبة الصديق الكاتب الذي رجا (أن تنهض همم الباحثين من الشباب) لينقبوا عساهم (يظفرون بما يخفف عن كاهل المغرب ذلك الحكم القاسي) العنيف إلى أجل.

ليست الثقافة نتيجة اللغة خاصة:

إننا لا نماري قط في هذه الحقيقة، وهي أن ثقافة العرب قد كان لها في الأندلس شأن عظيم لم تدركه تلك الثقافة نفسها في مجال المغرب الواسع، لكننا لا نرى أولاً أن نجاح العربية في الأندلس إنما يعزى إليها خاصة، فليس صحيحاً أبداً أن العربية هي التي أنجبت شخصيات كبيرة جديرة بالتخليد تعد بالعشرات بل بالمئات، من بينها كبار الفلاسفة والكتاب وفحول الشعراء وعظماء الأطباء والمؤرخين والفلكيين والجغرافيين والرياضيين. فاللغة ليست هي العامل الوحيد، ولا العامل الأهم في رقي الأفكار وإنتاج العقول، إذ لو صح هذا لكان عرب الجزيرة

الأقحاح ـ وهم أهل العربية ـ أسبق من الأندلسيين في تكوين نهضة علمية أدبية فنية على الأقل توازي ثقافة الأندلس الباهرة في وقتها. فلماذا تكون العربية قد كونت هذه الثقافة في الأندلس التي كان العرب فيها أقلية ضئيلة بالنسبة إلى مجموع السكان، بينما يكون شأنها غير هذا في موطنها الأصلي، وبين الناطقين بها فِطرة وسليقة؟

ولا يعترض علينا معترض بما كانت عليه الثقافة العربية في المشرق زمن الدولة العباسية ـ مثلاً ـ فهذه مسألة ترجع إلى عوامل مختلفة كثيرة لا نتعرض لها هنا، وهي شبيهة ببعض العوامل التي ساعدت على ازدهار الثقافة بالأندلس كما سنرى بعد في الموطن المناسب من هذا البحث.

فلو كانت العربية هي السبب في إنشاء الثقافة الفكرية العامة لكان الحجاز ـ مثلاً ـ ذا ثقافة واسعة النطاق، تنافس مختلف الثقافات الشرقية إذ ذاك، وتضاهي الثقافة العربية في الأندلس المسلمة، ولكن تاريخ الحجاز خاصة، وشبه الجزيرة العربية عامة، لا يحدثنا عن مثل هذا الأمر الذي نستنتج منه أن العربية ـ كغيرها من اللغات ـ لم تكن في الأندلس ولا في غيرها السبب الوحيد أو العامل الأكبر في فتق الأذهان، وثقافة العقول، وخصب الأفكار، وبعث الهمة العلمية، واستبحار المدنية الفكرية بصفة عامة.

بعد تقرير هذا على سبيل الاختصار نخلص إلى تفاصيل فكرة الأستاذ عبد الهادي الشرايبي، لنرى ما فيها من حق وصواب وإفراط وتفريط.

الثقافة ثمرة الرقي العام:

(نقول إن العربية ليست هي التي أنشأت ثقافة الأندلس، وأنجبت رجالها العظام في الآداب والعلوم، وإن كانت هي الأداة لتلك الثقافة واللسان المعبر لأولئك الرجال، فالعرب الفاتحون ـ وقد كانوا أقلية ـ لم ينزلوا في أرض الأندلس وهم حاملون ـ زيادة على أسلحتهم وذخائرهم ـ لثقافة عربية، فيها الفلسفة والطب وعلم الفلك وعلم الجغرافيا، وعلوم الرياضة، وإن كان فيهم الشاعر والخطيب، لكن الشعر وفن الخطابة في ذلك العصر، لم يكونا هما الثقافة حقاً، فالفتح الإسلامي بالأندلس لم يكن شبيهاً ـ مثلاً ـ بالحملة التي قام بها نابليون في مصر، والتي كانت ترافقها حملة من العلماء مكنت المصريين ـ إذ ذاك ـ من أن يشاهدوا مظهراً جديداً من مظاهر الحياة لم يكن لهم في تاريخهم الأخير به عهد)[1] فإن ما نشأ في الأندلس من علم وثقافة لم يكن سوى نتيجة لعوامل غير اللغة، سنبينها في موضع آخر من بحثنا هذا، وبصفة عامة نلاحظ أن الأندلس لم تحقق النهضة العلمية ولم تزدهر فيها الحركة الأدبية إلا في القرنين الثالث والرابع، أي في أحسن عصور الدولة الأموية حيث بلغ ارتقاء الأمة هناك شاواً بعيداً وذروة عالية. فالعلم ـ في أي مكان، وفي أي زمان ـ إنما يكون نتيجة الرقي العام، وهي حقيقة تاريخية اجتماعية سنفصل القول فيها استقبالاً مكتفين هنا بما قررنا من أن الرقي ـ لا اللغة ـ هو الذي أوجد في الأندلس ما كان فيها من أنواع العلوم، وعناصر

---

(1) الدكتور محمد حسين هيكل.

المعرفة، وألوان الثقافة، وما ظهر على مسرحها من الأدباء والعلماء والمفكرين.

أدباء الأندلس والمغرب:

يقول السيد عبد الهادي الشرايبي، بينما الأمر هكذا في الأندلس (لا تكاد تجد مغاربة أقحاحاً من هبة التربة المغربية الخالصة، ذوي شخصية وكفاءة تؤهلهم للوقوف في مصاف عظماء البلاد الأخرى إلا قليلاً جداً قد يعدون على الأصابع، ونقصد من ذلك الرجال العالميين الذين تجاوزت شهرتهم بلادهم) فالباحث الفاضل يعترف ـ كما نرى ـ بأنه وجد في المغرب رجال وإن قلوا، يساوون رجال الأندلس في تلك الأوصاف. وهذا الاعتراف نفسه يلطف من الحكم القاسي (الذي ينوء به كاهل المغرب إلى أجل مسمى) كما يبين لنا ذلك الإقرار أن التاريخ لا يجيب ـ كما قال صديقنا الباحث ـ بالسلب المطلق متى سألناه هل أنتجت العربية في المغرب ـ على حد تعبير الكاتب ـ مثل ما أنتجت من الرجال المثقفين في الأندلس؟ ثم نلاحظ زيادة أن رجال الأندلس لم يكونوا عالميين بكل ما لهذه الكلمة من مدلول. فعالميتهم كانت محدودة، ومقتصرة على البلاد العربية الإسلامية التي كانت تُعنى بشؤون الأندلس وأخبار رجالها. وحيث اقتصر حضرة الكاتب على الناحية الأدبية فذكر أنه لم يوجد في ميدان الشعر ومضمار الكتابة من يقف إلى جنب ابن زيدون، وابن هانىء، وابن عبد ربه، وولّادة، وابن الخطيب، وابن سهل والمعتمد بن عباد (بصفته أديباً فقط) فإنا نورد هنا على

سبيل المثال ما أثبته المؤرخ عبد الواحد المراكشي في كتابه (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) من أن أبا عبد الله محمد بن حبوس - وهو من أهل فاس - كانت طريقته في الشعر على نحو طريقة محمد بن هانىء الأندلسي في قصد الألفاظ الرائعة والقعاقع المهولة، وإيثار التقصير، إلّا أن محمد بن هانىء كان أجود منه طبعاً، وأحلى مهيعاً؛ فنستفيد من هذا أنه وجد في المغاربة من سار على منهاج أدباء الأندلس وقلدوهم في محاسنهم وعيوبهم. وابن هانىء لم يكن في فنه مثال الكمال الذي لا يجارى كما يظهر من قول المراكشي الذي كان ذا ذوق أدبي فائق لا يتهم، وهو نفسه من أدباء المغرب الأفذاذ، وكُتابه الأعلام الذين يضارعون أدباء الأندلس وكتابها النبهاء، ولو بحثنا عن غيره في ماضي المغرب المجهول لألفينا له نظائر في الشعر والكتابة. وهذه مسألة ما أجدر أدباءنا الباحثين بصرف عنايتهم إليها كي يظهروا للمغرب شخصية في الناحية الأدبية، وإنا لا نريد أن تفوتنا هذه الفرصة دون أن نتوجه إليهم برغبتنا المُلحة في أن ينهضوا للكتابة في هذا الموضوع الخطير.

أقطاب العلم وجهابذة الآداب في عصور التاريخ المغربي:

ومجلة (الثقافة المغربية) تكون جد سعيدة بتشجيع حملة الأقلام في بلادنا على الاضطلاع بمثل هذا البحث، وإذاعة ما يحققونه من النتائج في هذا السبيل خدمة لتاريخ الثقافة العربية القومية، وقياماً بحق مغربنا الناهض، وإنا لمساعيهم وثمرات أقلامهم لمنتظرون، وظننا أن ما نعهده فيهم من همة مغربية وغيرة

قومية لا يجعلنا نردد مع القائل:

لقد أسمعت لو ناديت حياً
ولكن لا حياة لمن تنادي

نعود إلى ما كنا بصدده فنقول: إنه نبغ في المغرب رجال يقفون في مصاف عظماء الأندلس، وقد ذكر منهم الأخ الشرايبي نفسه اثنين هما: القاضي عياض السبتي، وأبو العباس المقري صاحب الموسوعة الأندلسية الخالدة التي (لولاها ـ كما قال بحق صديقنا ـ لما سجلت حضارة الأندلس ولا ازدهار ثقافة العرب فيها). وهذا أيضاً ابن عذاري المراكشي قد تحدث عن الأندلس في كتابه: (البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب) وهو ـ كما قال العلاّمة المطلع الأمير شكيب أرسلان ـ خير كتاب عرّف بأخبار الأندلس.

وإن ما كتبه المقري وابن عذاري وغيرهما لمن الحسنات العظيمة التي أسداها علماء المغرب لتراث الأندلس العام. والتاريخ حافل بالصنائع الجليلة وطافح بالأيادي البيضاء التي للمغرب على الأندلس، سواء في العلم أو في السياسة. وسنقف في بحثنا هذا من ذلك كله على معالم وآثار تتطأطأ لها الجباه وتعنو لها القلوب.

هجرة العلماء والأدباء الأندلسيين إلى المغرب:

يقول صديقنا الشرايبي: (إن أعجب ما في فقر المغرب الأدبي

أن الحالة على ما كانت عليه بقيت بالرغم من اتصال القطرين، وتقاطر المهاجرين من الأندلس وغيرها إلى المغرب، فمع هذا ظل المغرب راكداً جامداً، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث دقيق، ولا نظن أن صديقنا قد وفاها حقها من التمحيص والجلاء. فقد كان اتصال المغرب بالأندلس محكماً وثيقاً منذ عهد الفتح الذي تولاه القائد المغربي القح طارق بن زياد الطنجي. وقد تمازجت واختلط كثير من عناصر سكان القطرين ونزل بأرض المغرب عامة، وبفاس خاصة، عدد كبير من مهاجري الأندلس الذين لا شك أنه كان فيهم العلماء الكبار والأدباء الأعلام، على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم. فقد تكونت ـ ابتداء ـ عدوة الأندلس بفاس من العائلات الأندلسية القرطبية التي طردها الحكم الأول من ولاية قرطبة عقب ثورة الربض في سنة 198 هجرية. وفي دائرة المعارف الإسلامية أن الحكم قرر بعد الثورة أن ينفي من أرض الأندلس كل سكان ربض قرطبة الذين نجوا من المذبحة فهاجر عشرون ألف أسرة ذهب ثلثاهم إلى مصر ومنها إلى أقريطش، وذهب الباقون إلى فاس واستوطنوا الحي الذي يسمى عدوة الأندلس).

وعلماء الأندلس بالمغرب كثيرون، نذكر منهم: أبا الحسن علي بن موسى بن علي بن موسى بن محمد بن خلف الأنصاري السالمي الجياني المعروف بابن النقرات نزل بفاس، وإليه ينسب الكتاب المسمى بشذور الذهب في الكيمياء؛ وأبا محمد الغالب ابن يوسف السالمي، كان عالماً بالأصول، استوطن سبتة، ثم

مراكش التي توفي بها سنة 576 هـ؛ وأبا جعفر محمد بـن حكم ابن محمد بن أحمد صاحب مدينة سالم، وقد نزل بفاس وأفتى بها وولي أحكامها وأقرأ العربية وكان ذا حظ من علم الكلام، وله شرخ على الإيضاح لأبي علي الفارسي، وتوفي بتلمسان سنة 537 هـ حسب ما ورد في ترجمة ابن الأبار له؛ وأبا عبد الله محمد ابن عبد الرحمن بن محمد الرعيني السرقسطي، الملقب بالركن، كان فقيهاً متحققاً بعلم الكلام متقدماً فيه، يناظر عليه في الإرشاد لأبي المعالي وغيره، تولى قضاء معدن عوام بمقربة من مدينة فاس، وتوفي عام 598 هـ؛ وأبا بكر عبد الله بن يحيى بن عبد الله ابن محمد بن إبراهيم بن عمير الثقفي الذي توفي بفاس سنة 529 هـ كما ذكر ابن حبيش؛ وأبا الحكم عبيد الله بن علي بن عبيد الله بـن غلندة الأموي من سرقسطة، وكان أديباً شاعراً وطبيباً ماهراً، وكان صناع اليدين أبرع الناس خطاً، وأَنْفَسَهم ضبطاً وكتب علماً كبيراً توفي بمراكش سنة 581 هـ كما ذكر ابن الأبار في التكملة؛ وأبا بـكر يـحيى بن همام بن يحيى السرقسطي، المعروف بابن أرزاق، كان من أهل الأدب مع براعة الخط، وكتب ليوسف بن تاشفين ثم لابنه علي، وأقام بمراكش آخر المائة الخامسة، عن ابن الأبار؛ وأبا عبد الله محمد بن عيسى بن القاسم الصدفي، نزل بفاس، وكان فقيهاً وأديباً شاعراً، استكتبه ابن الملجوم في قضائه بمكناسة واستخلفه، وتوفي عام 529 هـ عن ابن الأبار؛ هذا قلّ من كثر، ولو شئنا الزيادة لوقعنا في إسهاب يضيق عنه هذا البحث.

فاس قاعدة علم وحضارة:

وقد كانت فاس، في عهد الموحدين قاعدة علم وحضارة، وإلى هذا أشار المؤرخ المراكشي حيث قال: (ومدينة فاس هذه هي حاضرة المغرب في وقتنا هذا، - أي وقت تأليف كتابه المعجب وهو سنة 621 هـ - وموضع العلم منه اجتمع فيها علم القيروان وعلم قرطبة، إذ كانت قرطبة حاضرة الأندلس كما كانت القيروان حاضرة المغرب. فلما اضطرب أمر القيروان كما ذكرنا بعيث العرب فيها واضطرب أمر قرطبة باختلاف بني أمية بعد موت أبي عامر محمد بن أبي عامر وابنه. رحل من هذه وهذه مَن كان فيهما من العلماء والفضلاء من كل طبقة فراراً من الفتنة. فنزل أكثرهم مدينة فاس. فهي اليوم على غاية الحضارة، وأهلها في غاية الكيس ونهاية الظرف، ولغتهم أفصح اللغات في ذلك الإقليم. وما زلت أسمع المشايخ يدعونها بغداد المغرب، وبحق ما قالوا من ذلك...).

فهذا كلام له حظ من النظر والاعتبار. وهي شهادة أدلى بها المؤرخ الأديب بياناً لحالة المغرب عامة، وفاس خاصة في ذلك العهد من الوجهة العمرانية والثقافية. وقد توالت وفود العلماء والنبغاء من الأندلس إلى المغرب طوال العصر الذي ملك فيه المغرب بلاد الأندلس وسيطرت عليها دوله المتعاقبة ابتداء من دولة المرابطين على عهد يوسف بن تاشفين. وكان كثير من موظفي الدول المغربية من وزراء، وقضاة، وكتاب، وأطباء أندلسيي الأصل والنشأة.

هل تأثر المغاربة في ثقافتهم بأهل الأندلس؟

إن وفود هؤلاء المهاجرين إما بقصد الاستيطان نهائياً، وإما بقصد القيام بوظائف الدولة الحاكمة قد كان له بلا شك تأثير من حيث تكوين حركة علمية بالجهات التي أقاموا بها. وتخريج تلاميذ من المغاربة في مختلف العلوم المتداولة في تلك العصور، وهي نظيرة العلوم الموجودة إذ ذاك بالأندلس. فهذه ناحية من البحث العلمي يجدر بالباحثين منا أن يستجلوا غوامضها ويعلنوا الحقيقة عنها خدمة للعلم وقياماً بالواجب لتاريخ المغرب ومجده الأثيل. وبهذه المناسبة نهيب بهم للقيام بهذا البحث القيم الطريف وهو: **آثار الأندلسيين في الآداب العربية والثقافة العامة بالمغرب الأقصى**. فلا شك أن هذا البحث ليس بعقيم، وأنه سيهدي إلى إحدى الغوامض ـ وما أكثرها! ـ في تاريخنا الفكري العام. وسيغني تراثنا العلمي الذي ما زال حقه مجهولاً، وما فتىء يحمل من تقصيرنا أوزاراً. فالأمل وطيد في أن يجد الأدباء في كلامنا ما يحفزهم للعمل الصالح في هذا السبيل.

وعلى سبيل المثال لما تقدم نذكر ما كتبه ابن خلدون إذ قال: (وأما أهل الأندلس فافترقوا في الأقطار عند تلاشي ملك العرب بها ومَن خلفهم مِن البربر وتغلبت عليهم أمم النصرانية، فانتشروا في عدوة المغرب وإفريقية من لدن الدولة اللمتونية إلى هذا العهد (آخر القرن الثامن الهجري) وشاركوا أهل العمران، بما لديهم من الصنائع وتعلقوا بأذيال الدولة، فغلب خطهم على الخط الإفريقي وعفّى عليه).

فهذه إشارة واضحة إلى ما كال للأندلسيين من التأثير في المغاربة، ولا شك أن هذا التأثير قد تجاوز دائرة الخط، وامتد إلى حدود المعرفة بأنواعها، وعم نطاق الثقافة كلها في ذلك الزمان.

وبمناسبة ذكر النازحين من الأندلسيين إلى أصقاع المغرب نشير إلى ما وفق إليه العلاّمة الأديب القاضي السيد محمد السائح. وذلك من العناية في مقدمة كتابه: (سوق المهر إلى قافية ابن عمرو) بالجاليات الأندلسية التي نزلت الرباط، وما انتقل معها إليه من آداب الأندلس وثقافتها. وحبذا لو ندب حضرة المؤلف نفسه للقيام ببحث يكون أوسع نطاقاً، وأغزر مادة وأعظم فائدة، فيشمل جميع الجاليات العلمية الأندلسية التي استوطنت بقاع المغرب في مختلف الأعصار، ويوقفنا، بقدر المستطاع على ما كان لأولئك النزلاء من مآثر خالدة في ميدان الحياة العلمية بالوطن الجديد. وما أجدر الباحثين من أدباء المغرب عامة، بأن يضطلعوا بمثل ما قام به العلاّمة السائح، فيكتبوا كذلك عن الجاليات الأندلسية التي حلت بجهاتهم ومدنهم، ويبينوا ما ساهمت به في الحركة الفكرية بالمغرب، وما أغنت به آداب العربية وثقافة الإسلام في هذه البلاد.

شهادة علماء الإفرنج للمغرب:

ومما يشهد للمغرب عموماً، وفاس خصوصاً، بالمجد العلمي في أطوار التاريخ ما كتبه العلاّمة المستشرق م ليفي بروفنسال الذي يعد اليوم - بحق - من كبار الاختصاصيين في الشؤون

المغربية وأعلام المؤرخين الذين دونوا وأجادوا عن الأندلس وحضارتها، قال في كلام نقتضب منه ما له علاقة بالموضوع (إن النخبة المثقفة في المجتمع الإسلامي المغربي هي الوارثة الفخورة - بحق - لتلك الحضارة الإسبانية المغربية في القرون الوسطى، تلك الحضارة التي ما يزال كثير من آثارها الناطقة في طول هذه البلاد وعرضها، يبعث على الإعجاب، ويدل من خلال ماضي المغرب على أمجد العصور في تاريخه). وفاس - في نظر المستشرق - مما ضمته من آثار خالدة، هي أكثر الحواضر دلالة على تلك الحضارة الباهرة، فاس التي تفتخر - فوق كل شيء - بشهرتها الألفية كمدينة علمية مشهود لها بكونها حاضرة العالم الإسلامي بالمغرب الأقصى. ولا يتخيل أي واحد أبداً أن ينازع فاساً مكانتها العظمى، ونصيبها الأوفى في المساهمة التي كانت للمغرب في ذلك الازدهار الرائع الذي أدركته آداب اللغة العربية في جميع أطوار القرون الوسطى والعصور الحديثة، فعلماء فاس قد نافسوا علماء القيروان قبل أن يصبحوا الخلائف والوارثين الروحيين لأقطاب العلم في قرطبة وإشبيلية وغرناطة. وهذه التقاليد الثقافية العظيمة قد بقيت مسالمة وظلت محفوظة إلى زماننا هذا. وفاس هي المدينة الأولى بالمغرب التي نشأت فيها الطباعة، وإن الكتب التي خرجت، منذ أكثر من مائة سنة من مطابعها الحجرية، قد كشف للمستشرقين الأوروبيين عما لم يخطر قبل ببال أحد، وذلك من حيث غناء الخزائن العلمية التي بمساجدها، وثروة المجموعات الخطية التي حفظتها عائلاتها الأدبية. وقد عملت فاس دائماً لتبرير الدعاء الذي دعا به مؤسسها

حيث تمنى لها أن تكون قبل كل شيء دار علم، ومركزاً ممتازاً للعلوم الإسلامية بـالمغرب. وفي هذا إشارة إلى الدعاء الذي توجه به إلى الله المولى إدريس الأزهر ـ رضي الله عنه ـ حين شرع في بناء أساس المدينة، قال (اللهم اجعلها دار علم وفقه، يتلى فيها كتابك، وتقام بها حدودك، واجعل أهلها متمسكين بالسنة والجماعة ما أبقيتهم).

الأندلس والمشكلة الجنسية:

يتساءل الأخ الشرايبي عن السبب في عدم تأثّر المغاربة بمثل ما تأثر به إخوانهم الأندلسيون من الوجهة العلمية الثقافية، فيجيب بـأن السبب هو أن الأنـدلس لم تعرف مـا يسمى بالمشكلة الجنسية، بل كانت وحدة تحيى حياة واحدة وتثقف بثقافة واحدة، وتتكلم بلغة واحدة هي العربية، ولهذا تسنى للغة الـعربية، ـ وصديقنا مصرّ على هذا الرأي ـ أن تؤدي رسالتها على الوجه الذي ذكره، والمغرب قد كان ـ في نظر الصديق الباحث ـ على نقيض الأندلس من حيث استحكام العصبية الجنسية في أهله وسيطرة العجمة البربرية على ألسنة جميع سكانه، الأمر الذي استحال معه تأثير الأقلية العربية في أبنائه الأصليين الأكثرين عدداً وتأثر هؤلاء بأولئك، كأنّ الفاتحين من العرب قد كانوا على جانب عظيم من العلم والثقافة، وكأنَّ العربية قد كانت ـ زمن الفتح ـ لغة تدوين للعلوم والآداب والفنون التي لم تكن مزدهرة، والتي منها تتكون الثقافة حقاً.

أما أن الأندلس لم تعرف المشكلة الجنسية فهذا ما ينفيه

التاريخ نفياً تاماً. قال مؤرخ الأندلس المستشرق الكبير ليفي بروفنسال في كتابه القيم: (إسبانيا المسلمة في القرن العاشر) ما نـعرّبه باختصار: (إن كلمة أندلس كانت دائماً عبارة عن أشد العناصر الجنسية اختلافاً وتبايناً، وسرعان ما أصبحت تدل على الفاتحين المسلمين والإسبانيين الأهالي الذين كانوا يقطنون في الأراضي المفتوحة المحتلة، سواء اعتنق هؤلاء ديانة الفاتحين أم بقوا على دينهم الأول، وفي إسبانيا نفسها يظهر أن كلمة (أندلس) لم تدل قطّ إلا على وحدة خيالية، وذلك بالرغم عما وقع حتماً من اختلاط السكان المختلفين أصلاً، بعد مرور أجيال قلائل في القرون الأولى من الفتح الإسلامي، ففي جميع عصـور هذا الاحتلال كانت في إسبانيا المسلمة مشكلة جنسية عويصة. فأمراء الإسلام لم يقتصروا على قمع الثورات التي كانت تقوم بين المغلوبين ويستفحل أمرها أحياناً، والتي كانت تصطبغ بصبغة القومية الحقيقية، بل اضطر الأمراء أحياناً، إلى مواجهة صعوبات خطيرة كانت تثيرها الجماعات الإسلامية النازحـة من الشرق وإفريقية والمغرب إلى شبه الجزيرة الأندلسية).

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي

«الثقافة المغربية» عدد: 8 ـ ماي 1943

(2)

ما هو شعب الأندلس؟

لا نتعجب من أن تكون الأندلس قد نشأت واستحكمت فيها مشاكل جنسية شديدة الخطورة، وثارت بين أهلها ـ في مختلف الأزمان ـ أعاصير سياسية كانت وَبَالاً على الأمن والنظام، ودحرجَت الأمة حتى أبادتها وجعلتها في الغابرين. فالشعب الأندلسي لم يكن جنساً واحداً، بل كان مزيجاً من الأجناس، وخليطاً من الأقوام، سنحدث عنهم تفصيلاً لما تقدم من الإجمال:

1 - **المسالمة، والمولدون**: هم المسلمون من الإسبانيين. فاللفظ الأول كان يدل على الإسبان الذين دخلوا في الإسلام، بينما كان يطلق اللفظ الثاني على غير العرب الذين ولدوا من آباء مسلمين، وربوا على الديانة الإسلامية. أما الإسبان الذين بقوا على مسيحيتهم فكانوا يدعون بالعجم وكان المولدون ـ في عهد

الأمويين ـ أكثر سكان مملكة قرطبة، وقد اندمجوا في الإسلام حتى غدوا ـ بعد أجيال ـ لا يميزون عن المسلمين المهاجرين إلا بصعوبة، وضخم عددهم خصوصاً ابتداء من عهد عبد الرحمن الثاني، وذلك عقب دخول كثير من المسيحيين في الإسلام، واحتفظ بعضهم بأسمائهم العائلية الإسبانية.

2 — **الجاليات العربية**: كان العرب سكان حواضر في عهد الأمويين، وكانوا إما عدنانيين أو قحطانيين. أما القرشيون من العدنانيين فكانوا أعلى مرتبة من الوجهة الاجتماعية، خصوصاً لما أطلق هذا الاسم على العائلة الحاكمة، أي الدولة الأموية، وكان القحطانيون أعظم السكان العرب بالأندلس، وكانوا نازلين شرق الأندلس وغربها خاصة، وانضافت إلى هؤلاء العرب طائفة أخرى: هم جند بلج بن بشر، وكانوا من الشام، وشرق الأردن، وفلسطين، ومصر، واستوطنوا في نواحٍ مختلفة بالأندلس، وكانت الأرستوقراطية العربية ساكنة بالحواضر في جنوب إسبانيا، وتركت للمولدين مهمة القيام بفلح الأراضي التي كانت على ملكهم. وقد نزح كثير من عرب الحواضر إلى قرطبة لما أصبحت الحياة فيها حياة رفاهية ونعيم. وما أكثر الثورات التي قامت بها الجماعات العربية النازلة بالأندلس! ثم إن الجالية العربية كانت منشقة على نفسها، فكان القيسيون مثلاً في خلاف مستمر مع اليمنيين، وكان أشراف العرب يثيرون الخلافات بسبب مطامعهم في السيادة وتنافسهم عليها (وكان عرب الأندلس ـ كما يقول ـ المقري يتميزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ، إلى أن قطع

ذلك المنصور ابن أبي عامر).

3 — **البربر**: كان أكثر البربر بالأندلس سكان بادية؛ وبينما استقرت الهجرة العربية إلى الأندلس ابتداء من القرن التاسع الميلادي كانت هجرة البربر إليها متواصلة إلى عهد الموحدين. وقد ساعدت على هذه الهجرة سياسة الناصر والحكم الثاني؛ وبالأخص سياسة المنصور ابن أبي عامر. وكان البربر في مناطق الجبال، كما هو شأنهم في المغرب. ويمكن القول بأن القسم الأكبر من جنوب البلاد وغربها كان يسكنه البربر خاصة، وذلك ابتداء من القرن العاشر (القرن الرابع الهجري) بينما كانت الجهة الشرقية عربية العناصر خاصة. ويذكر المقري ما يشير إلى صحة هذا قال: (وَأَمَّا زي أهل الأندلس فإن أهل غربها لا تكاد ترى فيهم قاضياً ولا فقيهاً مشاراً إليه إلا وهو بعمامة، وقد تسامحوا بشرقها في ذلك)، فالعمامة إفريقية، والقلنسوة شرقية. وقد كان البربر - بسبب تيار الهجرة المستمرة - أغلب السكان المسلمين المهاجرين، الأمر الذي ساعدهم على القيام في وجه العرب. وقد كانت ثورتهم الأولى العامة سنة 123 هـ فالبربر بعد نزولهم بأرض الأندلس لم يطرحوا طبيعتهم الثورية ولم يفارقهم نزوعهم الفطري إلى الاستقلال، ولا هيامهم بنزع كل سيادة والخروج عن كل سلطة. ولم يكونوا قط غافلين عما كان يقع في موطنهم الأول، بل كانوا يرقبون ما يجري فيه من حوادث وانقلابات. فكل ثورة في المغرب كانت لها أختها بين البربر بالأندلس. وقد ظلت الاضطرابات البربرية لا تهدأ لها ثائرة إلى قيام الدولة الأموية.

4 - **الموالي أو الصقالبة**: وكان بإسبانيا عامة وبقرطبة خاصة طبقة اجتماعية ظل أمرها في ازدياد منذ نصف القرن العاشر، وهي طبقة الموالي، وهم الصقالبة الذين كانوا أسارى أوروبيين مجندين في الجيوش أو قائمين بخدمة الأمراء في قصورهم. وقد استطاع كثير منهم أن يتحرروا من الأسر والرق ويصبحوا من أهل الثراء واليسار، ويتخذوا لهم موالي، وقاموا بدور عظيم في التاريخ السياسي بالأندلس، وكان لهم شأن كبير في الهيئة الاجتماعية. وقد استعملهم بعض الخلفاء لمقاومة نفوذ أشراف العرب. وفي أواخر الدولة الأموية كان لهم أسوأ أثر في مملكة قرطبة، إذ كانوا أصحاب دسائس ومؤامرات. وأخيراً كونوا لهم حزباً بجماعة الفتى حيران، وإلى هذا الحزب انتسب أمراء طرطوشة وبلنسية ودانية.

5 — **المسيحيون**: من سكان الأندلس المسلمة كثير من الإسبان الذين لم يسلموا وهم المسيحيون، وكانوا يعاملون معاملة حسنة منذ الفتح، وحتى إن اضطهدوا أحياناً في زمن المرابطين والموحدين، فلم يكن اضطهادهم ناشئاً عن تعصب، وإنما كانت تمليه الظروف السياسية، لأن الجماعات المسيحية إذ ذاك كانت تقوم بحركات أو تنزع إلى حركات ذات صبغة قومية، فكان هؤلاء الأقوام يؤخذون بشدة بصفتهم عصاة لا نصارى.

6 — **اليهود**: ومن سكان الأندلس الذين لم يسلموا اليهود، وكانوا عنصراً مهماً في الحواضر أيام الخلافة. وقد عُومِلُوا كذلك معاملة طيبة حتى إن هذا حملهم على جلب كثير من يهود

المشرق ومختلف بلاد البحر المتوسط، وكانوا دائماً يتلقون الفاتحين المسلمين بصفتهم محررين وحماة، وكان أغلبهم بقرطبة، وصار أحبارهم ذوي ثقافة عربية واسعة.

تلك هي العناصر التي كان يتركب منها شعب الأندلس، ذكرنا هذه المعلومات عنها كما وردت في مواطن من كتاب (إسبانيا المسلمة) للمستشرق ليفي بروفنسال، وهو من المراجع التاريخية القيمة، وقد تحرى فيه صاحبه الصدق والإنصاف في تصوير الحقيقة التاريخية عن الأندلس في أبهى عصورها.

الأندلسيون أهل ثورة وشقاق:

فيما تقدم إشارات مبعثرة إلى ما كان عليه أهل الأندلس من هياج وخلاف. ونرى من المفيد أن نثبت هنا بعض آراء المؤرخين المسلمين في المسألة التي يجب أن نبدد ما عسى أن يحوم حولها من الشكوك والشبهات. قال ابن سعيد في حديثه عن قرطبة:

(ولأهلها رياسة ووقار، لا تزال سمة العلم والملك متوارثة فيهم إلَّا أَنَّ عامتها أكثر الناس فضولاً وأشدهم تشغيباً، ويضرب بهم المثل - ما بين أهل الأندلس - في القيام على الملوك والتشنيع على الولاة وقلة الرضا بأمورهم. حتى إن السيد أبا يحيى أخا السلطان يعقوب المنصور قيل له لما انفصل عن ولايتها: كيف وجدت أهل قرطبة؟ فقال: مثل الجمل، إن خففت عنه الحمل صاح، وإن أثقلته صاح، ما ندري أين رضاهم فنقصده، ولا أين سخطهم فنتجنبه، وما سلط الله عليهم حجاج

الفتنة حتى كان عامتها شراً من عامة العراق؛ وإن العزل عنها لِما قاسيته من أهلها عندي ولاية. وإني - إن كلفت العود إليها - لقائل لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين).

وقال المقري: (ومذ وقعت الفتنة بالأندلس، اعتاد أهل الممالك المتفرقة الاستبداد على إمام الجماعة، وصار في كل جهة مملكة مستقلة يتوارث أعيانها الرياسة كما يتوارث ملوكها الملك، ومرنوا على ذلك فصعب ضبطهم إلى نظام واحد، وتمكن العدوّ منهم بالتفرق وعداوة بعضهم لبعض بقبيح المنافسة والطمع إلى أن انقادوا إلى عبد المؤمن وبنيه. وتلك القواعد في رؤوسهم كامنة، والثوار في المعاقل تثور، وتروم الكرة، . . .).

وذكر الأمير شكيب في كتابه: (الحلل السندسية، في الأخبار والآثار الأندلسية) أن خصلتين كانتا سبب بوارهم (أهل الأندلس): أحدهما كثرة الانتقاض على ملوكهم، وحبّ الشقاق فيما بينهم؛ والثانية شدة الانغماس في الترف.).

وقال في موطن آخر: (يظهر للمتأمل أن جميع ما حل بالمسلمين من الفجائع في الأندلس إنما كان نتيجة انقسامهم واشتغالهم بمحاربة بعضهم بعضاً واستظهارهم بملوك الإسبانيول على إخوانهم) وقد عد الأمير شكيب أهل قرطبة المسؤولين عن مصيبة الأندلس فقال (وهم كانوا السبب في سقوط الأندلس، لأن الفتنة التي أثاروها هي التي آلت إلى سقوط هيبة الخلافة، وسقوط هيبة الخلافة آل إلى ظهور ملوك الطوائف، وهؤلاء هم كانوا مبدأ اضمحلال الإسلام في الأندلس.).

نظرة عامة في المشاكل الأندلسية:

قلنا إن الأندلس قد عرفت مشكلة جنسية عانتها طوال تاريخها إلا نادراً، وحتى في عهد عبد الرحمن الثالث ـ وسنتحدث عنه بعد هذا ـ لم تكن تلك المشكلة لتضمحل اضمحلالاً، وإنما كانت إذ ذاك خامدة خمود النار تحت الرماد.

ونظرة عامة في المشاكل الداخلية الأندلسية تكفي في تصوير تلك المعضلة الجنسية التي كانت عناصرها معصرات تمطر البلاد وابلاً من الفتن والقلاقل وستمكننا هذه النظرة العامة مما ينفي كل ريب وشك في أمر المسألة الجنسية بالأندلس.

فقبل الأمويين ـ أي في عصر ما يسمى بعصر الأمراء المستقلين في قرطبة ـ نشأت اضطرابات سياسية؛ وفي زمن عبد الرحمن الداخل ظلت الفتن تنتشر في كل نواحي الأندلس من وراء ستار كما كان الحال أيام الولاة، وكانت الاضطرابات تنشأ باستمرار يوقظها طوائف المولدين من الإسبان الذين دخلوا في الإسلام حديثاً. وفوق هذا كان البربر والعرب لا يلقون سلاحهم بسبب الأحقاد القبلية.....

ولما مات مؤسس الدولة الأموية الجديدة عام 172 هـ (788 م) كانت مملكة قرطبة قد قامت على أساس قوي من الوجهة السياسية ومن حيث سيادتها لبقاع معينة.... وكان نشر السلام في ربوع المملكة الجديدة أكبر هَمٍّ لخلفاء عبد الرحمن الأول.... وفي عام 202 هـ نشبت ثورة واسعة النطاق في ربض

قرطبة، وذلك أن الفقهاء بزعامة يحيى بن يحيى أهاجوا الدهماء، فقام هؤلاء يحاولون أن يأخذوا قصر الأمير. . . . وقد مضّى الحكم معظم أيام حكمه في القضاء على الفتن الداخلية التي كان يوقد نارها المولدون المتذمرون يحرضهم الفقهاء من وراء ستار. . . . . وبعد عام 245 هـ زادت القلاقل السياسية في إمارة قرطبة، وأخذت حركات العصيان تظهر شيئاً فشيئاً في جميع الولايات التي كانت خاضعة نظرياً لقرطبة. وكان يقود هذه الحركات المولدون الذين ظهروا في ثوب حكام مستقلين، وأبطال قوميين. وظل أمراء قرطبة مشغولين حتى أول القرن العاشر بثورات أشراف المولدين وبدعاوى البيوتات العربية الكبيرة بعد ذلك. وفي عهد محمد الأول بدأت ثورة طويلة الأجل في جنوب غربي الأندلس كان على رأسها زعيم مستقل، هو عمر بن حفصون. . . ولما اعتلى عبد الرحمن الثالث العرش بدأ في العمل ورسم لنفسه برنامجاً يقوم على القضاء على الثورات التي كانت تروي أرض الأندلس بالدماء منذ قيام الدولة الأموية، وعلى أن يشل سلطان أشراف العرب الأقوياء، وأن يحمي الثغور الإسلامية في الشمال. . . . ولا نرى لعبد الرحمن في الجزء الثاني من عهده أعمالاً كثيرة قام بها بنفسه. على أن الأحزاب أخذت تنشأ حينئذاك في قلب أمبراطورية قرطبة المتحدة الهادئة، ولم يكن لها شأن يذكر في أول أمرها، ولكنها صارت أخيراً سبباً لاضطرابات عظيمة في الشؤون الداخلية للخلافة. وكان في هذه الأحزاب حزب الصقالبة وحزب البربر؛ (والصقالبة أسرى أخذوا في شرقي أوروبا وإيطاليا وشمال الأندلس، وسرعان ما صاروا

طائفة كبيرة في قرطبة، نجدهم في عهد الناصر يتبوأون مناصب عالية في الدولة بل وفي الجيش). ولما تولى المنصور بن أبي عامر سياسة الدولة في عهد هشام الثاني (واصل سياسة عبد الرحمن الثالث والحكم الثاني باسم هشام الثاني، وطبعها بشخصيته القوية، وظل عهد السلام والعظمة الذي بدأه الناصر سائداً طوال دكتاتورية المنصور، فقضى بسرعة على نفوذ أشراف العرب وعلى الحزب الصقلبي قضاءً تاماً).

وقد أدى الخلاف بين العامريين وحزب المتذمرين الذي تولى قيادته أمراء بني أمية المحرومون من العرش إلى سقوط الخلافة، وسادت الحرب في قرطبة وأمبراطورية الخلفاء. وزاد العنصر البربري بجنود صنهاجة التي أتى بها بنو عامر من إفريقية، وكان له شأن كبير في الاضطرابات التي جاءت بعد ذلك. . . . ثم إن دولة الأمويين في الأندلس أخذت تتمزق بعد وحدتها السياسية منذ بدأ القرن الحادي عشر (القرن الخامس الهجري). وسرعان ما أعلنت ولايات إسبانيا الإسلامية استقلالها تحت سلطان حكام من الإسبان أو الصقالبة أو البربر. وتكونت ممالك صغيرة يعرف عهدها بعهد ملوك الطوائف.

من هذه الفقرات التي اقتطفناها باختصار من (دائرة المعارف الإسلامية) تتجلى لنا حقيقة البلاد الأندلسية في مختلف عصورها إلى العهد الذي أصبحت فيه الأندلس تحت حكم المغرب وسيطرة دوله. وإن تلك النتف لتوقفنا ـ بجلاء ودقة ـ على ما للمسألة العنصرية في الأندلس، وما أدت إليه من مصاعب

ومعضلات، وقد كانت في الأمة داءً عضالاً، وشراً مستطيراً.

هل كانت في الأندلس وحدة؟

إن أكبر ما اهتم بـه الخلفاء في ذلـك الوسط الأنـدلسي المتشعب المضـطرب هو العمـل على إحـلال النـظام محـل الفوضى، وتحقيق الوحدة حيث كانت الفرقة والانقسام. وقد توسلوا إلى هدفهم بوسائل القوة والشدة لأنها وحدها القادرة على تمكينهم من بغيتهم، وهي إقامة الوحدة على جهاز محكم متين كما كان الأمر في خلافة المشرق؛ وفي ذلك يقول المقري: (لما صارت الأندلس لبني أمية، وتوارثوا ممالكها، وانقاد إليهم كل أبي فيها، وأطاعهم كل عصي، عظمت الدولة بالأندلس وكبرت الهمم، واستتبت الأحوال وترتبت القواعد. . . . وكانت قواعدهم إظهار الهيبة وتمكن الناموس من قلوب العالم.).

(وقد وفق الأمويون ـ كما يقول ليفي بروفنسال ـ إلى تحقيق منيتهم لمدة تكاد تبلغ قرناً، وكانت هي أزهى عصور الإسلام في الأندلس على الإطلاق، ولكن ما كادت تشرف الدولـة على الانحطاط حتى تفككت عرى تلك الوحدة القائمة على الجبروت والإرهاب، وعادت العناصر إلى اختلافها وتطاحنها، فكانت الفتنة الكبرى التي استأصلت الدولة ومزقتها شر ممزق، وانتشـرت الحرب الأهلية في مختلف الجهات، وقامت الأحزاب تتطاحن في شبه الجزيرة الأندلسية، وكانت في تطاحنها هذا جنسية أكثر منها دينية. ولم تتكون هذه الأحزاب وتدرك ما كان لها من الشأن إلا بسبب السير الطبيعي الذي سارت عليه العناصر والعصبيات).

فالأندلس لم يتحد أمرها إلا في عهد كبار الخلفاء من الأمويين، وقد كان هذا الاتحاد سياسياً مجرداً، بمعنى أنه كان ناشئاً عن قوة الدولة في عهد ملوكها العظام، وكان موقوتاً بزمن هؤلاء الحكام، وإلاَّ فإن الأمويين أنفسهم لم يستطيعوا أن يوحدوا بين سكان الأندلس توحيداً عنصرياً كاملاً بحيث يصبحون شعباً واحداً بكل معنى الكلمة، وكذلك كان أمرهم في المشرق فإنهم لم يستطيعوا ـ كما تقول دائرة المعارف الإسلامية ـ أن يجعلوا الأمبراطورية العربية المترامية الأطراف وحدة متجانسة. وهذا هو الذي عجز العباسيون أيضاً عن تحقيقة، وقد استطاع هؤلاء أن يكملوا توحيد العالم الإسلامي من الوجهتين العقلية والمعنوية، وكان الأمويون قد شرعوا في هذا من قبل.

الأندلس في عهد عبد الرحمن الثالث:

يقول الأستاذ ليفي بروفنسال ما نعربه بإيجاز: (من بين جميع عصور التاريخ الأندلسي الذي يمتاز بالاضطرابات والقلاقل التي لا تكاد تفتر يجب أن نستثني القرن العاشر الميلادي (القرن الرابع الهجري) فإنه شاهد نشوء الخلافة الإسبانية وبلوغها الذروة، كما شاهد تتويج عمل نشر الإسلام وبسط الأمن الذي قام به الأمراء الأمويون بقرطبة. فهذا القرن في تاريخ الإسلام الإسباني يمثل زمن فترة في حركة العصيان التقليدية وعصر هدنة داخلية لم يسبق لها مثيل) وقد كتب المستشرق المذكور في دائرة المعارف الإسلامية ما نقتبسه بإيجاز: (ليس في تاريخ العصر الإسلامي في الأندلس عهد أزهى

وأبهر من عهد عبد الرحمن الثالث، كان حكمهُ طويلاً فقد حكم نصف قرن: من 300 إلى 350 (912 - 961 م) فتمكن الأمير من تنفيذ سياسته تنفيذاً متواصلاً منقطع النظير وساعدته هذه المزايا على أن يخمد مراكز الثورة المختلفة التي كانت لا تهدأ في الأندلس منذ أن دخلها المسلمون، وظلت البلاد هادئة عشرات السنين. وفي عهد عبد الرحمن الثالث وخليفته الحكم الثاني، وفي العهد الذي كان الأمر في قبضة المنصور والمظفر الدكتاتوريين العامريين، بلغ ملك المسلمين في الأندلس أوج عظمته، ولم تستطع الأندلس بعد ذلك (أي في عصر المرابطين والموحدين ولا في عهد النصيريين بغرناطة) أن تصل في نظر العالمين الإسلامي والمسيحي إلى النفوذ السياسي والمدنية الزاهرة اللذين بلغتهما في عهد هؤلاء الأمراء، ولا في أن يكون لها الشأن الأول في الغرب وأوروبا وإفريقية).

وباختصار لا يحق لنا بعد ما أسلفناه من الحقائق وذكرناه من بيانات المؤرخين الذين هم عمدة في الموضوع أن ندعي أن الأندلس لم تكن فيها مشكلة جنسية، وأنها كانت شعباً واحداً آية في الاطمئنان ومثالاً في التجانس من البداية إلى النهاية. فالوحدة ـ كما رأينا ـ إنما لمعت لمع البرق في سماء الأندلس، ولم تكن هي السائدة في تاريخها حتى يصح أن نجعلها السبب الرئيسي فيما بلغه ازدهار الثقافة الأندلسية من علو واتساع وإنتاج. فكل ما يتخيله الإنسان من وحدة الأندلس إنما هو من قبيل المنية، ولو تحققت لكان شأن الأندلسيين في السياسة والعلم والحكمة والآداب غير شأنهم المعروف.

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي

لماذا اختلف المغرب والأنـدلس في مستواهما الثقافي العام؟

«الثقافة المغربية» عدد: 2 ـ غشت 1944

(3)

الحقيقة عن العلوم ورقي الأفكار بالأندلس:

هناك خيال طالما استحوذ على العقول، ووهم طالما استحكم في النفوس، وهو أن الأندلس كلها كانت تحفل بالمدارس، وأن أهلها قاطبة كانـوا علماء أو أشبـاه علماء، وفي هـذا صدق وصواب، وفيه أيضاً غلو وإفراط؛ وليس لباحث منصف أن يغمط الحق غفلة منه واعتراراً، ويقبل تلك المسألة على علاتها دون أن يعرضها على محك التحقيق والتمحيص. وإن ذاك الرأي الشائع عن الأندلس وأهلها من حيث ازدهار العلوم، وتهذيب الأفكار، لا يثبت كله أمام الاختبار والانتقاد. ومهما عظم في النفس وهيمن عليها ما وقر فيها من حب (الفردوس المفقود) وخلبها من الهيام بأخباره الغابرة، وفتنها من الإعجاب بتراثه الباهر، فلا ينبغي أن نغالي في الأخذ بذاك الرأي كأنه قضية كلها صحيحة مسلمة، وما

يجدينا أن نتصور الأندلس وأهلها في صورة محرفة تأباها الحقيقة ولا يقرها التاريخ.

من الحق والإنصاف أن نعترف هنا أن العلوم في الأندلس المسلمة قد نمت وأينعت بصفة لا نجد لها نظيراً ـ في ذلك العهد ـ إلا في الشرق الإسلامي، وخاصة في العصر الزاهر للدولة العباسية التي كان شأنها عظيماً في بعث النهضة العلمية وتأييد الحركة الفكرية بين العرب والمسلمين. ومما لا شك فيه أن الأندلس المسلمة قد أنجبت شخصيات بارزة فذة في ميدان العلوم والفنون، ولا ينكر مطلع نزيه أن بعض تلكم الشخصيات ولا يقال كلها ـ كانت عالمية بالمدلول المحدود لهذه الكلمة، لا بالمعنى المطلق المتعارف لدى أهل العصر الحديث. وربما إن عددنا هذا الصنف من رجالات العلم في الأندلس لا نلفي أكثر من أصابع اليد الواحدة أو اليدين معاً.

ولإيفاء المسألة المتحدث عنها حقها من البحث والنظر، نظن من المفيد أن نورد هنا آراء بعض المؤرخين المسلمين الأعلام، ففي شهادتهم حُجة وبرهان، وليس بعد قولهم حديث ولا تبيان. قال القاضي أبو القاسم مساعد بن أحمد الأندلسي الطليطلي في كتابه (طبقات الأمم) تحت عنوان (العلوم في الأندلس): وأما الأندلس فكان فيها أيضاً، بعد تغلب بني أمية عليها جماعة عنيت بطلب الفلسفة ونالت أجزاء كثيرة منها، وكانت الأندلس قبل ذلك الزمان القديم خالية من العلم لم يشتهر عند أهلها أحد بالاعتناء به، إلاَّ أنه يوجد فيها طلسمات قديمة في مواضع مختلفة وقع

الإجماع على أنها من عمل ملوك رومية، إذ كانت الأندلس منتظمة بمملكتهم، ولم تزل على ذلك عاطلة من الحكمة إلى أن افتتحها المسلمون. . .

فتمادت على ذلك أيضاً لا يُعنَى أهلُها بشيء من العلوم إلا بعلوم الشريعة وعلم اللغة، إلى أن توطد الملك لبني أمية ـ بعد أهلها ـ بالفتنة، فتحرك ذوو الهمم منهم لطلب العلوم وتنبهوا لإثارة الحقائق. . .

وقال المقري في (نفح الطيب):

(وأما أهل الأندلس في فنون العلوم فتحقيق الإنصاف في شأنهم في هذا الباب أنهم أحرص الناس على التمييز، فالجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم يجهد أن يتميز بصنعة، ويربأ بنفسه أن يرى فارغاً عالة على الناس، لأن هذا عندهم في نهاية القبح، والعالم عندهم معظم من الخاصة والعامة يشار إليه، ويحال عليه وينبه قدره وذكره عند الناس، ويكرم في جوار أو ابتياع حاجة وما أشبه ذلك. ومع هذا فليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم، بل يقرؤون جميع العلوم في المساجد بأجرة، فهم يقرؤون لأن يعلموا لا لِأن يأخذوا جارياً. فالعالم منهم بارع لأنه يطلب ذلك العلم بباعث من نفسه، يحمله على أن يترك الشغل الذي يستفيد منه وينفق من عنده حتى يعلم، وكل العلوم لها عندهم حظ واعتناء إلا الفلسفة والتنجيم فإن لهما حظاً عظيماً عند خواصهم ولا يتظاهرون بها خوف العامة، فإنه كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة اسم زنديق وقيدت

عليه أنفاسه، فإن زل في شبهة رجموه بالحجارة أو أحرقوه قبل أن يصل أمره للسلطان، أو يقتله السلطان تقرباً لقلوب العامة. وكثيراً ما يأمر ملوكهم بإحراق كتب هذا الشأن إذا وُجدت، وبذلك تقرب المنصور بن أبي عامر لقلوبهم أول نهوضه وإن كان غير خالٍ من الاشتغال بذلك في الباطن... وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء، مع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلام الشلوبين أبى على المشار إليه بعلم النحو في عصرنا، الذي غرَّبت تصانيفه وشرَّقت وهو يقرأ درسه، لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه. والخاص منهم إذا تكلم بالإعراب وأخذ يجري على قوانين النحو استثقلوه واستبردوه، ولكن ذلك مراعى عندهم في القراءات والمخاطبات في الرسائل وعلم الأدب المنثور من حفظ التاريخ والنظم والنثر، ومستظرفات الحكايات أنبل علم عندهم، وبه يتقرب من مجالس ملوكهم وأعلامهم. ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو غفل مستثقل. والشعر عندهم له حظ ووظائف، والمجيدون منهم ينشرون في مجالس عظماء ملوكهم المختلفة ويوقّعُ بهم بالصلات على إقرارهم، إلا أن يختل الوقت ويغلب الجهل في حين ما، ولكن هذا الغالب. وإذا كان الشخص بالأندلس نحوياً أو شاعراً فإنه يعظم في نفسه لا محالة ويستخف ويظهر العجب، عادة قد جبلوا عليها).

وكتب المستشرق ليفي بروفنسال عن الثقافة العامة في قرطبة: (إن قرطبة كانت زمناً طويلاً سوقاً عظيمة للكتب بجميع الغرب الإسلامي، فقد كان فيها كثير من الناسخين يتكسبون بانتساخ المخطوطات للخزائن العلمية الخاصة. وكل قرطبي من الطبقة الأرستقراطية ـ وإن ضَؤُلَتْ ثقافتُه ـ كان يعد من الشرف أن يكون لنفسه مجموعة من الكتب النادرة، فما كان ليحجم عن المغالاة بالكتب في الأسواق العامة ولو أدى به الأمر إلى بذل الأثمان الباهظة التي تزيد على قيمة المخطوط المعروض للبيع بالمزاد). وعن ابن فياض في كتابه عن قرطبة أيام الأمويين: أنه كان بالربض الشرقي من قرطبة مائة وسبعون امرأة كلهن يكتبن المصاحف بالخط الكوفي، هذا ما في ناحية من نواحيها فكيف بجميع جهاتها. وقال أبو الفضل التيفاشي: جرت مناظرة بين يدي ملك المغرب المنصور يعقوب بين الفقيه أبي الوليد ابن رشد والرئيس أبي بكر ابن زهر، فقال ابن رشد لابن زهر في تفضيل قرطبة: (ما أدري ما تقول؟ غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حُملت إلى قرطبة حتى تباع فيها، وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بين آلاته حُملت إلى إشبيلية قال: وقرطبة أكثر بلاد الله كتباً).

نستفيد مما تقدم من أقوال المؤرخين أن العلم كان منتشراً بالأندلس، وفي الحواضر منها خاصة، وذلك بقدر ما كان ممكناً في ذلك العهد؛ وأن عاصمة العلم إذ ذاك كانت هي قرطبة التي كان يفد إليها علماء الحواضر الأخرى طلباً للرفعة والشهرة. وفي

هذا ما يكفي الأندلس مفخرة في ذلك الزمان بالنسبة إلى سواها من البلاد. ولا نعتقد بعد ما وقفنا على أقوال المؤرخين الذين هم عمدة لمن أراد الاطلاع على تاريخ الأندلس ما نقله ياقوت الحموي في (معجمه) حيث قال ما نصه: (وَسمعت ممن لا أحصي أنه قل أن ترى من أهلها (مدينة شلب) من لا يقول شعراً ولا يعاني الأدب، ولو مررت بالفلاح خلف فدانه وسألته عن الشعر قرض من ساعته ما اقترحت عليه وأي معنى طلبت منه) فهذا كلام يظهر فيه الغلو والإسراف، وحتى لو وجد فلاحون تلك صفتهم ومقدرتهم، فلا نظن صحيحاً أن جميع أهل تلك المدينة وضواحيها أو تقريباً كانوا من فحول الشعراء والمفكرين المقتدرين.

ثم نستخلص من كلام ابن صاعد الأندلسي أن العلوم غير الشريعة واللغة لم تظهر في الأندلس إلا زمن الأمويين. وكذلك الذين نبغوا في الفلسفة والحكمة وهم فئة خاصة. ويبين لنا قول المقري أن الفلسفة والتنجيم إنما كان يشتغل بهما الخاصة من علماء الأندلس، وأن البيئة إذ ذاك لم تكن مساعدة على انتشار المعلمين المذكورين، وأن أصحابها كانوا يعيشون دائماً في حيطة وحذر وخشية من بطش العامة والملوك الذين كانوا يتزلفون لقلوب الدهماء باضطهاد الفلاسفة والمنجمين وإتلاف كتبهم بالنار، فما أبعد عن الحقيقة والواقع تلك الفكرة الخيالية التي تصور الأندلس كلها مدارس. وتمثل أهلها كلهم أو تقريباً علماء ونبغاء في مختلف علومهم وفنونهم، وتدعي أن كثيراً من رجال العلم فيها

كانوا ذوي شهرة عالمية فائقة! وحقيقة الأمر أن دائرة العلم وذويه بالأندلس كانت محدودة في الزمان والمكان، وليس بصحيح أن جهابذة العلم المشاهير كان عددهم هناك يتجاوز كل عد وحصر بل كانوا ثلة (بضم الثاء) معينة كما هو الشأن في جميع الأمم وفي سائر الأزمان. ولا يقول خبير بأن جميع الذين نبغوا تحت سماء الأندلس كانوا عرباً خلصاً، فقد امتزج العرب هناك بغيرهم من السكان الأصليين والمهاجرين، والعرب الأقحاح كانوا دائماً في أرض الأندلس أقلية في مجموع الشعب، وهذا لا يحط من قدرهم قط، ولا يثلم فضلهم أبداً، فقد شاركوا بنصيبهم في النهضة العلمية والحركة الفكرية واستبحار الحضارة والعمران، حتى كان منهم العلماء العظام والنبغاء الأفذاذ، لكن غيرهم من عناصر الشعب الأندلسي قد أنجبوا علماء وأدباء وحكماء، منهم البرابرة كما سترى في الموطن المناسب من هذا البحث، ومنهم اليهود، ومنهم الصقالبة الذين يذكر المقري وابن الأبار أنه كان فيهم الشعراء والأدباء. وهؤلاء الصقالبة ـ بالرغم عن إسلامهم وعربية ألسنتهم ـ ظلوا متعصبين لجنسهم وجاليتهم، وقد كان لهم شأن في سياسة الأندلس كما أسلفنا. ومن علمائهم حبيب الصقلبي الذي ألف في عهد هشام الثاني كتاب: الاستظهار والمغالبة، على من أنكر فضائل الصقالبة. وفي عنوان هذا الكتاب دليل واضح على وجود العصبية الجنسية والنعرة الطائفية في الأندلس، وقد تقدم الكلام على المشكلة العنصرية بما أثارته من أحداث سياسية وأهاجته من أعاصير في ربوع الفردوس المفقود.

اللغة العربية في الأندلس:

إن العرب وإن كانوا أقلية بالنسبة إلى بقية سكان الأندلس فقد كان لهم حظ وافر في نشوء الحضارة الإسلامية وإشعاع الحركة العلمية. وبالرغم من مساهمة العناصر الأندلسية الأخرى في تقدم المدنية ورقي الأمة تحت ظل الإسلام، فإن العرب قد فاقوا غيرهم بكونهم طبعوا تلك المدنية وما لزمها من تطور شعبي وارتقاء عام بطابعهم الخاص، وذلك لأنهم كانوا مادة الفتح الأساسية والقائمين بدعوة الإسلام والقابضين على زمام الحكم، خصوصاً مدة توطيد الإسلام في البلاد. وحيثما ضرب الإسلام بجرانه سادت لغة العرب التي هي لغة القرآن العظيم، وانحدر سيلها الدفاق سائر الأوطان. لهذا رأينا غير العربية من اللغات واللهجات يتضاءل شأنها بين أهل الأندلس الذين اتخذوا لغة الضاد لسانهم في التخاطب والكتابة، وإن ما وقع بالأندلس لشبيه ما جرى بالمشرق، فأنّ اللغة العربية ـ كما في دائرة المعارف الإسلامية ـ ظلت تصبغ المدنية بصبغة واحدة. ولا شك أن الفضل في طبع هذه المدنية المكونة من عناصر متنوعة بالطابع العربي يرجع إلى الأمويين.

وفي بيان سيطرة اللغة العربية بالأندلس وعناية الأندلسيين بشأنها يقول ابن سعيد المغربي: (وأهل الأندلس يحافظون على قوام اللسان العربي لأنهم إما عرب أو متعربون) وقال لسان الدين ابن الخطيب في حديثه عن غرناطة، وهو كلام يصح تطبيقه على غيرها من أصقاع الأندلس: (وألسنتهم فصيحة عربية يتخللها

إعراب كثير، وتغلب عليهم الإمالة).

وبياناً لما أدركته العربية من الشأو والميزة بين سكان الأندلس غير العرب، نقول إن البربر النازحين إلى الأندلس قد غمرتهم حركة التعريب لأنهم كانوا شركاء العرب في فتح شبه الجزيرة الإسبانية، وفي الاضطلاع بأداء الرسالة الإسلامية بين شعوبها، فمن الطبيعي أن يعنوا بالعربية ـ لغة الإسلام ولسان الحكام ـ ويكونوا في طليعة الآخذين بها من أهل الأندلس. وسنرى في محل آخر حظ البربر الأندلسيين في مجال العلوم والآداب، فلم تكن عجمة ألسنتهم البربرية حائلة دون أن يبرزوا كإخوانهم العرب، مثلاً، في حلبة المعرفة ومضمار الثقافة العربية.

أما الصقالبة فقد كانوا كذلك يعرفون العربية حتى كان فيهم من يؤلف فيها كما رأينا سابقاً، وكذلك اليهود فإن أحبارهم ـ مثلاً ـ كانوا يفقهون العربية وآدابها وعلومها، ولم يشذّ عن هؤلاء كلّهم الإسبانيون، فقد أخذوا يستعربون بعد أن تفشى الإسلام بالأندلس واندمج الناس في دعوته أفواجاً أفواجاً، فما كان لهؤلاء الإسبان أن يسلموا دون أن تدوخ العربية ألسنتهم كما انشرحت للإسلام صدورهم لكن بقي في الإسبان خلق كثير ظلوا على نصرانيتهم، وهؤلاء أنفسهم شملتهم حركة الاستعراب وكانوا يسمون بالمستعربين، وأكثر ما كانوا في طليطلة. فقد اتخذ نصارى هذه الحاضرة العربية في كنائسهم، فكانوا يقيمون بها جميع وظائفهم الدينية. وبصفة عامة كان الإسبان المستعربون يتخاطبون ويكتبون ويصلون بالعربية، وفيهم من عوضوا أسماءهم

الأصلية بأسماء عربية إسلامية، ولم يشذّ عن هذا حتى القسيسون والرهبان. وعلى سبيل المثال نذكر منهم مطران طليطلة الذي تسمى بعبيد الله بن قاسم، ويقال إنه نال منزلة ومقاماً لدى الخليفة الناصر. وقد بلغ تمسك هؤلاء المستعربين بالعربية أن كانوا يفتتحون خطاباتهم باسم الله الرحمن الرحيم، ويكتبون بالعربية على قبورهم وأبواب دورهم وداخل بيوتهم. وفي طليطلة ـ بعد انقطاع الإسلام عنها بستة قرون ـ بقيت العربية محفوظة بين أهلها، وفي هذا يقول ليفي بروفنسال: (إن المستعربة في طليطلة فئة من النصارى الإسبانيين اتخذت العربية لساناً لها حتى بعد رجوع المدينة إلى الإسبان).

وما أسلفناه عن المستعربين من النصارى لا يشمل الإسبان قاطبة، ففي طليطلة نفسها كان كثير من النصارى لا يستعملون العربية في شيء من شؤونهم، ولكن العربية كانت لها السيادة على الأكثرين من الإسبان.

الثقافة نتيجة الحضارة:

تنشأ العلوم وتترعرع حيث تكون الحضارة والعمران، وهي ظاهرة اجتماعية قد شرحها العلاّمة ابن خلدون، وخلاصة كلامه أن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة. فالأمصار المتمدنة هي التي تكون فيها الصنائع التي من جملتها التعليم، بحيث إذا رغب أهلها في طلب العلم توفرت لديهم الوسائل التي أهمها مجالس العلم ومدارسه؛ وبخلافها البلاد التي لا حضارة فيها فإن التعليم يكون فيها مفقوداً، وحتى إن وجد فإن طرق

التعليم تكون فيها رديئة فاسدة، فيتعذر على من يريد طلب العلم من أهل تلك البلاد أن يحقق أمنيته ويظفر ببغيته، ويكون مضطراً إلى الرحلة حيث يكون العلم وصناعة التعليم، لأن التعليم للعلم من جملة الصنائع (فالحذق في العِلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه ـ كما يقول ابن خلدون ـ إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله. وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي، والملكات كلها جسمانية... والجسمانيات كلها محسوسة فتفتقر إلى التعليم. ولا شك أن كل صناعة مرتبة يرجع منها إلى النفس أثر يكسبها عقلاً جديداً تستعد به لقبول صناعة أخرى، ويتهيأ بها العقل لسرعة الإدراك للمعارف.... وحسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية يزيد الإنسان ذكاءً في عقله وإضاءةً في فكره بكثرة الملكات الحاصلة للنفس، إذ قدَّمنا أن النفس إنما تنشأ بالإدراكات وما يرجع إلى النفس من الآثار العلمية).

آثار المدنية في إسبانيا قبل الإسلام:

لما فتح المسلمون إسبانيا لم يدخلوا أرضاً لا عهد لها إذ ذاك بأثر المدنية، بل كانت إسبانيا على جانب من المدنية كغيرها من الأقطار التي احتك ذووها بأصحاب المدنيات من فينيقيين وإغريق ورومان.

إن موقع إسبانيا الجغرافي جعلها في القديم تستهدف للهجرة من أوروبا وإفريقيا والمشرق نفسه، فقد تقاطرت إليها وفود

المهاجرين من كل صوب، فغشيتها أرسال من أوساط أوروبا هم السلتيون الذين انضافوا إلى الإبيريين سكان إسبانيا الأول، وبعدهم جاء الفينيقيون الذين رمى بهم التطواف بسفنهم التجارية في كثير من شواطىء البحر المتوسط، فكانت لهم في كل أرض نزلوا معالم وآثار، ثم عرفت إسبانيا مهاجرين إغريق أسسوا كالفينيقيين بشواطىء البلاد عدة مستعمرات. وفي القرن الخامس هاجرت إلى إسبانيا من إفريقيا طوائف من القرطاجنيين ففرضوا على البلاد سيطرتهم وسيادتهم، ولم ينقرض نفوذ قرطاجنة هنالك إلا بعد مجيء الرومان الذين طردوا أعداء رومة الأَلِدَّاء وهم القرطاجنيون، وبقي الرومان سادة إسبانيا وأصحاب أَمْرِها إلى أن أغار عليها الألانيون والسويد والفندالس، وهؤلاء الفندالس هم الذين استوطنوا جنوب إسبانيا فتسمت هذه الجهة باسمهم، أي الأندلس، وهي مشتقة من فندالس. ثم ملك القوط إسبانيا فأسسوا فيها دولة قوية وظلوا أصحاب النفوذ والسيادة إلى أن اقتحم العرب تلك البلاد فتحاً. وقد تخلل تلك الهجرات كلها أوفاد من شعب سامي لم تخل منه أرض، ذلك هو شعب اليهود جوّاب الآفاق الطريد الهائم على وجه الأرض إلى يوم الفناء.

كل هذه الأمم التي تواردت إلى إسبانيا في مختلف الأعصار أقرضتها من مدنياتها خيرها وشرها قروضاً تتباين في القلة والكثرة، وقد كان النصيب الأوفى في ذلك للفينيقيين الذين عمروا جنوب البلاد بآثارهم الخالدة إلى الآن، وللرومان كذلك الذين كانوا أصحاب مدنية معروفة، فأنشأوا في إسبانيا من

البناءات والمشاريع العمرانية (من قناطر وأقنية مرفوعة وهياكل ومسارح وملاهي) ما لم ينل من كثيره الزمان. فهذه الدول التي حكمت إسبانيا وأثلت فيها ما شاءت من قواعد العمران ومظاهر الحضارة المعروفة إذ ذاك، قد قطعت بتلك البلاد أشواطاً في مجال التطور العام، وتقدمت بأهلها درجاً في سلم الرقي والمدنية. وكل حضارة فهي من آثار الدولة (فالدولة والملك ـ كما يقول ابن خلددون ـ صورة الخليقة والعمران، وكلها مادة لها من الرعايا والأمصار وسائر الأحوال، فعلى نسبة حالة الدولة يكون العمران).

الحضارة في الأندلس والمغرب:

لم تدرك الأندلس شأواً كبيراً في الحضارة والمدنية إلا في عهد العرب وتحت لواء الإسلام، بيّن هذا ابن خلدون فقال: (رسخت عوائد الحضارة واستحكمت بالأندلس لاتصال الدولة العظيمة فيها للقوط ثم ما أعقبها من ملك بني أمية، وكلتا الدولتين عظيمة، فاتصلت فيها عوائد الحضارة واستحكمت) والحضارة التي امتازت بها الأندلس المسلمة لم تكن كلها من فعل العرب وحدهم، فلا شك أن غير العرب من سكان الأندلس قد كانت لهم أيادٍ في نشوء تلك الحضارة، خصوصاً وأنهم كانوا أقل بداوة من العرب الفاتحين، وأكثر منهم صقلاً لما تعاقبت عليهم من مدنيات ودول. وإنّ ما وقع في المغرب الإسلامي لهو عين ما وقع في المشرق، فالعرب ـ كما في دائرة المعارف الإسلامية ـ لم يكونوا (في المشرق) العنصر الفعّال وحدهم في

تنظيم الدولة وترقية المدنية، إذ دخول العناصر المتباينة في الإسلام جعل لها نصيباً في تكوين المدنية الإسلامية التي يحق لنا أن نعتبرها عربية، وإن تكن الأبحاث التحليلية في الخمسين سنة الماضية قد أثبتت أن معظم العوامل التي كونتها أجنبية.

فالعرب كانوا في الأندلس ـ كما كانوا في المشرق ـ أحد العناصر المهمة الفعّالة في ترقية المدنية وتوسيع نطاق الحضارة في عالم الإسلام، غير أنهم امتازوا عن بقية العناصر الإسلامية بكونهم طبعوا المدنية شرقاً وغرباً بطابعهم الخاص، لأنهم كانوا هنالك وهنا أصحاب الدولة والملك وأرباب الحكم والسيادة، ولأن لغة العرب كانت هي اللغة السائدة أي لغة الدولة الرسمية ولغة التعليم والتدوين.

أما في المغرب فكان الأمر بخلاف ذلك، فالدول التي قامت فيه كانت بربرية وكانت صفة البداوة هي الغالبة، فلم تستطع الجاليات العربية النازلة بالمغرب بقلتها أن تؤثر تأثيرها في غير المغرب، وبقي نطاق العربية في بلادنا أضيق مما كان في المشرق وفي الأندلس خاصة. وفي هذا المعنى كتب ابن خلدون فقال: (وأما إفريقيا والمغرب فلم يكن لهما قبل الإسلام ملك ضخم، إنما قطع الإفرنجة إلى إفريقيا البحر وملكوا الساحل، وكانت طاعة البربر أهل الضاحية لهم طاعة غير مستحكمة، فكانوا على قلعة واوفاز، وأهل المغرب لم تجاورهم دولة وإنما كانوا يبعثون بطاعتهم إلى القوط من وراء البحر. ولما جاء الله بالإسلام وملك العرب إفريقيا والمغرب لم يلبث فيها ملك العرب

إلا قليلاً أول الإسلام، وكانوا لذلك العهد في طور البداوة، ومن استقر منهم إفريقيا والمغرب لم يجد بهما من الحضارة ما يقلد فيها من سلفه، إذ كانوا برابرة منغمسين في البداوة، ثم انتقض البرابرة المغرب الأقصى على يد مبيرة الطغري أيام هشام بن عبد الملك، ولم يراجعوا أمر العرب بعد واستقلوا بأمر أنفسهم وإن بايعوا لإدريس فلا تعدّ دولته فيهم عربية، لأن البرابر هم الذين تولّوها ولم يكن من العرب فيها كثير عدد).

لكن المغرب قد تطورت أحواله فانتقل من تلك البداوة إلى حضارة حقيقية. وبهذا يعترف ابن خلدون نفسه إذ يقول: (أما المغرب فانتقل إليه منذ دولة الموحدين من الأندلس حظ كبير من الحضارة، واستحكمت به عوائدها بما كان لدولتهم من الاستيلاء على الأندلس، وانتقل الكثير من أهلها إليهم طوعاً وكرهاً. وكانت (أي دولة الموحدين) من اتساع النطاق ما علمت، فكان فيها حظ صالح من الحضارة واستحكامها ومعظمها من أهل الأندلس).

وقد تقلص ظل تلك الحضارة المقتبسة فيما بعد وعفا عليه الخلاء ـ كما يقول ابن خلدون ـ ورجع على أعقابه، وعاد البربر بالمغرب إلى أديانهم من البداوة والخشونة.

انحطاط التعليم بالمغرب:

إن انتقاض الحضارة بالمغرب بسبب الاختلال والاضطراب قد أثر أسوأ تأثير في سير العلم ومنهاج التعليم بين المغاربة، وحتى

إن كثُر العلم وحسن التعليم في الجملة على عهد الدولة الموحدية فإن ذلك لم يدم طويلاً للبداوة الغالبة على هذه الدولة، ولقصر المدة التي حكمت فيها. وقد رأينا سابقاً أن العلوم لا تزدهر إلا في مواطن الحضارة، وكذلك التعليم لا يكون جيداً إلا حيث استحكم العمران وبسقت المدنية، وكلاهما منوط برسوخ الدولة ومبلغها في الأعمال والمشاريع. وإن قلنا فساد التعليم عنينا بهذا ما يعرفه كل واحد منا من تلك الأساليب المختلفة العقيمة التي ما تزال متبعة في مجالس العلم عندنا إلّا نادراً جدّاً وأبرز العيوب في منهاج التعليم ببلادنا طول المدة، فالطالب يفني كبير عمره وهو يتردد على حلقات الدرس ويعود منها إلى حجرة سكناه بالمدرسة، فكأنه طالب علم من المهد إلى اللحد! ولا تطول مدة التعليم إلا لقلة التحصيل بسبب فساد أساليب الدراسة، ومن فسادها الجمود الذي يخيم على حلقة الدرس، فالمدرس يعتمد في الإلقاء على الحافظة، والطلبة يتلقون عنه وهم خرس بكم لا يسألون ولا يجادلون. فأية ملكة تحصل بهذا في العلوم المتداولة؟ والملكة العلمية هي التي تكوّن العالم وتمكّنه من التصرف في العلم. أما مجرد حشو الفكر بالمعلومات المحفوظة فهو أليق بالببغاء لا بالعالم الحاذق. وفساد التعليم هو المسؤول الأول عن تأخر المغرب في العلوم وتناقص الثقافة العربية بين أهله ماضياً وحاضراً.

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي

[هذا الشطر الأخير من البحث المتعلق «بالمغرب والتراث الثقافي الأندلسي» لم يسبق نشره].

لماذا تخلف المغرب عن الأندلس في العلم والعربية؟

للجواب على هذا السؤال رأينا أنفسنا مضطرين إلى ما تقدم من البيانات المقتبسة من مصادر تاريخية مهمة. فتلك البيانات إنما هي مقدمات لما سنقرره بعد هذا: لم يكن للمغرب على الإجمال ثقافة عربية توازي ثقافة الأندلس. وليس السبب في هذا أنه كان فاقداً لوحدة سياسية جنسية كانت متوفرة في الأندلس، ولا أن أهله كانوا أقل عقلاً وذكاءً وإبداعاً وابتكاراً من أهل الأندلس. بل السبب في ذلك هو اختلافهما في العمران والحضارة.

1 — الحضارة:

فإسبانيا ـ كما رأينا ـ كانت قبل الإسلام ذات حضارة أكثر مما كان الشأن في المغرب. فقد نشأت فيها دول وتعاقبت عليها مدنيات خلفت فيها آثاراً لا تزال ماثلة إلى اليوم وطبعت سكانها بطابعها الخاص، وتركت هناك بعد انقراضها عناصر وأقواماً اندمجوا في مجموع السكان الأصليين. فهذه العوامل كلها ساعدت على صقل سكان الأندلس الأصليين بقدر ما انطبعوا

بطابع المدنيات والدول المتعاقبة عليهم، وبهذا كانوا أقل من البربر بداوة وخشونة، لأن البربر وهم أشباه الإبيريين سكان إسبانيا الأصليين، لم يحتكوا قبل الإسلام بما احتك به هؤلاء من أنواع العمران والحضارة، ولم ينتظموا بما انتظم به أولئك في الدول والحكومات. وقد رأينا أن العمران والحضارة من قبل الدول، وأن العلوم والتعليم إنما تكون حيث الحضارة والعمران حقاً.

ولما استحكمت في الأندلس دولة الأمويين استبحر فيها العمران وكثرت الصنائع والعلوم وأصبحت الأندلس على ما كانت عليه من الرقي الفكري والمستوى الثقافي.

2 — الهجرة:

من أسباب اختلاف الأندلس عن المغرب في رقي العلم والثقافة أن الأندلس بسبب وجود الهجرة التي غصت بها قد اجتمع فيها ما تفرق في غيرها من الشعوب الشرقية، حيث تعاقبت عليها مدنيات، وأثرت فيها حضارات. فالشعب الأندلسي صار في العهد الإسلامي خليطاً من عناصر شرقية انضافت إلى العنصر الإسباني الأصلي، فتكون من الجميع وسط متنوع، فيه الاستعداد للرقي الفكري العام الذي ساعدت عليه الدول المالكة في أبهى عصورها وعلى عهد كبار رجالها. وكل شعب يختلط بغيره وتندمج فيه عناصر جديدة يكون بطبيعة الحال مستعداً للتطور قليلاً كان أو كثيراً، وذلك بتأثير العناصر الدخيلة التي تكون بمثابة لِقاح، خصوصاً إن كانت عناصر حية قوية فعّالة كما هو الشأن في أغلبية المهاجرين في كل مكان وزمان. والمغرب

لم يهاجر إليه مثل الأقوام التي هاجرت إلى الأندلس. إن ما كان من هجرة الأندلس إليه وهذا العنصر الجديد لا شك أنه قد كان له تأثير في حياة المغرب العلمية قديماً.

3 — الاستقرار الداخلي:

هناك سبب ثالث لتأخر المغرب بصفة عامة في ميدان العلم، وهو عدم الاستقرار فالمغرب طوال تاريخه كان منصرفاً إلى قمع الثورات الداخلية ومقاومة الغارات الأوروبية... فشغل ذلك دوله وأهله عن التفرغ للعلوم بأكثر ما كان. وهذا ما أصاب الأندلس نفسها (ابن خلدون ص 303)...

قال صاحب البستان: وقد شاهدنا آثار الأقدمين بالمشرق والمغرب وبلاد الترك والروم فما رأينا مثل ذلك في دولهم ولا شاهدناه في آثارهم بل لو اجتمعت آثار دول ملوك الإسلام رجح بها ما بناه السلطان الأعظم المولى إسماعيل رحمه الله في قلعة مكناسة دار ملكه. ولم تزل تلك البناءات على طول الدهر قائمة كالجبال لم تخلقها عواصف الرياح ولا كثرة الأمطار والثلوج ولا آفات الزلازل التي تخرب المباني العظام والهياكل الجسام. قال: ومن يوم مات المولى إسماعيل والملوك من بنيه وحفدته يخربون تلك القصور على قدر وسعهم وبحسب طاقتهم ويبنون بأنقاضها من خشب وزليج ورخام ولبنى وقرمود ومعدن وغير ذلك إلى وقتنا هذا، وبنيت من أنقاضها مساجد ومدارس ورباطات بكل بلد من بلدان المغرب وما أتوا على نصفها فهذه مدة من مائة سنة. وأما الجدارات فلا زالت ماثلة كالجبال الشوامخ، وكل من شاهد تلك

الآثار من سفراء الترك والروم يعجب من عظمته ويقول ليس هذا من عمل بني آدم ولا يقوم به مال(*). . . .

إن تاريخ العرب نفسه الفكري يتضمن هذه الظاهرة وهي أن أكثر العلماء في الإسلام من العجم وقد لاحظ ذلك العلاّمة المؤرخ ابن خلدون حيث كتب أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم العجم لا من العلوم الشرعية ولا من العلوم العقلية إلا في القليل النادر. وإن كان منهم العربي في نسبته فهو عجمي في لغته ومشيخته، مع أن الملة عربية وصاحب شريعتها عربي. وهذه الظاهرة في تاريخ الثقافة الإسلامية أكثر غرابة من هذه الظاهرة، وهي أن المغرب لم تزدهر فيه الثقافة الإسلامية العربية مثل ما ازدهرت في جارته الأندلس. فتاريخ الأمم كثيراً ما يطلعنا على التفاوت الفكري بين الأمم المتجاورة المتحدة في الدين واللغة. ولذلك أسباب خاصة بتاريخ تلك الأمم نفسها. لكن تفوق الأندلس على المغرب في الازدهار الثقافي لا يقدح في مجد المغرب وفضله، فلكل أمة ميزات وخصائص ذاتية وفضائل خاصة تتجلى في تباين أطوار تاريخها ومظاهر حياتها. وكذلك تفوق العجم في العربية والشريعة لا يحط من قدر العرب ولا يزري بهم فقد علل المؤرخ ما لاحظه من ظاهرة في تاريخ الإسلام الفكري بأنّ الملة في أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى أحوال العلم في الدولة الإسلامية ومبدأ اللسان ودعت

(*) وقع خلل في سياق الفقرة السابقة والتي تليها بسبب ضياع محتمل لأوراق من المسودة.

الضرورة إلى علوم أخرى كالنحو مثلاً صارت العلوم كلها علوماً ذات ملكات محتاجة إلى التعليم فاندرجت في جملة الصنائع. . . . والصنائع من منتحل الحضر والعرب أبعد الناس عنها فصارت العلوم لذلك حضرية وبعد عنها العرب وعن سوقها، والحضر لذلك العهد هم العجم أو من في معناهم من الموالي وأهل الحواضر الذين هم يومئذٍ تبع للعجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف. وهناك سبب ثانٍ وهو كما يقول ابن خلدون أن العرب شغلتهم الرياسة في الدولة العباسية وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم والنظر فيه، فإنهم كانوا أهل الدولة وحاميتها وأولى سياستها مع ما يلحقهم من الأنفة عن انتحال العلم حينئذٍ بما صار من جملة الصنائع والرؤساء أبداً يستنكفون عن الصنائع والمهن وما ينجر إليها.

التعليم:

ولم تزدهر العلوم بالأندلس في عصرها الزاهر إلا بجودة التعليم فيها كما يستفاد من قول ابن خلدون. وهذا هو السبب في رحلة الكثير من المغاربة قديماً إلى الأندلس أو المشرق لِطلب العلم هناك. وأشهرهم عبد المؤمن الموحدي. فلو كان التعليم بالمغرب لما اضطر المغاربة إلى الأسفار طلباً للعلم. وبالعكس كان الأمر في المغرب، فقد وصف لنا ابن خلدون طرق التعليم فيه وصفاً تاماً يوقفنا على السبب الرئيسي في عدم انتشار العلم في بلادنا كما كان الأمر في العدوة الأندلسية، وفي قلة حصول ملكة العلم عند كثير من علمائنا. ففساد التعليم في الأمة هو

العائق عن انتشار العلم وتحصيله وإدراك الملكة فيه، وفساد التعليم ناشىء عن اختلال العمران وتناقص الحضارة بسبب اضطراب الدول وانقراضها. فنقصان حظ المغرب من العمران والحضارة بالنسبة إلى العهد الأندلسي الزاهر فقط وما طرأ على أساليب التعليم فيه إذّاك من الفساد، واشتغال دول المغرب بالمشاكل الداخلية والحروب الدفاعية هي - فيما يظهر لنا - الأسباب الأساسية في تأخر المغرب النسبي في العلوم والمعارف.

المغاربة أذكياء كغيرهم من الأمم:

فإذا رأينا في حركة المغرب الفكرية ضعفاً ونقصاً فلا يعزى ذلك لطبيعة فكر أهله، ولا يتهم في ذلك ذكاؤهم وفطنتهم. فلا ينكر أحد أن لهم من ذلك حظاً لا يقل عن حظ غيرهم من الأمم المجاورة لهم ومن الأندلسيين خاصة. وقد نفى قبلها ابن خلدون عن سكان المغرب كل تهمة بانحطاط عقولهم ومداركهم عما سواهم من الشعوب. قال:

«فأهل الشمرق هم على الجملة أرسخ في صناعة تعليم العلم بل سائر الصنائع حتى إنه ليظن كثير من رحالة أهل المغرب إلى المشرق في طلب العلم أن عقولهم على الجملة أكمل من عقول أهل المغرب، وأنهم أشد نباهة وأعظم كيساً بفطرتهم الأولى، وأن نفوسهم الناطقة أكمل بفطنتها من نفوس أهل المغرب، ويعتقدون التفاوت بيننا وبينهم في حقيقة الإنسانية ويتشيعون لذلك ويولعون به لما يرون من كيسهم في العلوم والصنائع،

وليس كذلك. وليس بين قطر المشرق والمغرب تفاوت بهذا المقدار الذي هو تفاوت في الحقيقة الواحدة، اللهم إلا الأقاليم المنحرفة مثل الأول والسابع فإن الأمزجة فيها منحرفة والنفوس على نسبتها كما مرّ. وإنما الذي فضل به أهل المشرق أهل المغرب هو ما يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد كما تقدم في الصنائع». ويقول أيضاً في موطن آخر:

«وكذا أهل المشرق لما كانوا في التعليم والصنائع أرسخ رتبة وأعلى قدماً، وكان أهل المغرب أقرب إلى البداوة..... ظن المغفلون في بادىء الرأي أنه لكمال في حقيقة الإنسانية اختصوا به عن أهل المغرب، وليس ذلك بصحيح فتفهمه».

فهذا كلام ابن خلدون في الموضوع، وهو رأينا كذلك. وابن خلدون هو المؤرخ الذي استطاع أن يفهم تاريخ المسلمين عامة والمغاربة خاصة فهماً صحيحاً في كثيره لا ينكره علم التاريخ ولا علم الاجتماع الحديثان. وليس أدل على هذا من مقدمته الفذة في بابها. ففيها حلول ما أشكل من المسائل في تاريخنا عامة، ولا مندوحة عنها لمن أراد مطالعة تاريخنا والوقوف على حقائقه وأحداثه السياسية والاجتماعية واكتناه أسرار كل هذا. وفيها من حرية الفكر، وصحة النظر، ودقة الفهم، وإحقاق الحق ما نعجب له كثيراً وما يجعل آراءها ونظرياتها قيِّمة وصائبة جداً.

ولو شئنا الإتيان بأمثلة شاهدة بنبوغ المغاربة الأقحاح في العربية والعلوم على اختلافها لوجدناها كثيرة وافرة. فهذا عبد المؤمن الموحدي كان عالماً وكان يقرض الشعر كما يستفاد

من القطعة التي أثبتها له المؤرخ المـراكشي في كتابه، وهي التي أمر عبد المؤمن أن تدرج آخر الرسالة التي استنفر بها الناس إلى الجهاد في الأندلس (المعجب ص 135).

وكذلك كان أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الذي يحدثنا المراكشي أنه كان أحسن الناس ألفاظاً بالقرآن وأسرعهم نفوذ خاطرٍ في غامض مسائل النحو وأحفظهم للغة العربية، وكان يحفظ أحد الصحيحن، وكانت له مشاركة في الأدب وضلاعة في اللغة العربية والنحو. وقد درس الفلسفة وبـرع في كثير من مسائلها، وكان ممن صاحبه من الفلاسفة أبو بكر بن الطفيل الشهير الذي كان لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً، وكذلك أبو الوليد ابن رشد الذي شهد بأنه رأى من أبي يعقوب في الفلسفة «غزارة حظ لم أظنها في أحد من المشتغلين بهذا الشأن المتفـرغين له» وأبو يعقوب هذا هو الذي حمل ابن رشد بواسطة ابن طفيل على تلخيص كتب أرسطوطاليس كما صرح بهذا الفيلسوف الأندلسي نفسه، وقد سار أبو يوسف يعقوب آخر حياته على أثر أبي يعقوب في تعلم الفلسفة واستحضر لذلك ابن رشد.

تقدم الحضارة والعلم في تاريخ المغرب:

قلنا إن المغرب لم تقم فيه قبل الإسلام دول كما كان الأمر بإسبانيا، ولم يتأثر بمؤثرات الحضـارات الأجنبية التي دخلت إسبانيا وفعلت فعلها في سكانها الأصليين.

ولمـا قامت في المغـرب دول كبيرة في عهـد المرابـطين

والموحدين مثلاً كانت هذه الدول ذات طابع بدوي صرف. وبما كان لتلك الدول من مطامح ومطامع، بعضها طبيعي اقتضته قوة الدولة الناشئة التي كانت تسعى في السيطرة والاستيلاء وبعضها اقتضته حالة الإسلام السياسية خصوصاً في الأندلس، فإنها لم تستطع كل العناية بالشؤون الداخلية، إذ شغلت بحركة الجهاد في أوطان الأندلس التي كان أمرها قد اختل تماماً بانقراض الدولة الأموية ونشوء ملوك الطوائف وقيام الفتن والاضطرابات في مختلف الجهات، وانقضاض الدول المسيحية الإسبانية على الإمارات الإسلامية المتخاذلة التي كان ضعفها يُطمع الأعداء فيها، فكان هؤلاء الأمراء المسلمون يستنجدون بدول المغرب القوية، وكان ملوكنا يَرَوْنَ مِن أقدس واجباتهم الجهاد في أرض الأندلس دفاعاً عن الإسلام وإعادة لقوته ومجده في تلك البلاد. ولم يكن هذا بالأمر الذي يتم سريعاً، فقد شغل قسطاً وافراً من أعمار الملوك المغاربة، وكان تقريباً كل سياستهم الخارجية. وقد عملوا في هذا السبيل لأن انهزام المسلمين في الأندلس لا يمكن أن يكون إلا فاتحة الهجوم على المغرب في أرضه. فكانت دول المغرب تدافع على مملكتها في أراضي الجزيرة نفسها زيادة على الدفاع عن قضية الإسلام والمدنية الإسلامية الممتازة. ثم إن الملوك كانوا ـ زيادة على الجهاد في الأندلس ـ يعملون على توسيع إمبراطوريتهم في الأندلس وشمال إفريقيا. ونزيد بأن هذا لم يكن كل خطة الدول المغربية، فإنها كانت ذات مطامح بعيدة، إذ كانت تريد أن تبسط نفوذها حتى على المشرق نفسه. فإن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن لما عاد من الأندلس سنة

594 هـ. ودخل مراكش «صرح للموحدين بالرحلة إلى المشرق وجعل يذكر البلاد المصرية وما فيها من المناكر والبدع ويقول: نحن إنشاء الله مطهروها. ولم يزل هذا عزمه إلى أن مات رحمه الله في صدر سنة 595 هـ.» ويروى أن يعقوب بن يوسف هذا لما زار تينملل جلس ومن كان معه تحت شجرة خروب مقابلة للمسجد، وقد كان ابن تومرت قال لأصحابه فيما قال لهم ووعدهم به: ليبصرن منكم مَن طالت حياته أمراء أهل مصر مستظلين بهذه الشجرة قاعدين تحتها. «المعجب ص 178» وإذا قلنا إن المغرب كان أقل من الأندلس حضارة وعلماً فلا يكون هذا الحكم عاماً مطلقاً. بل هو يرجع فقط إلى العصور الزاهرة للأندلس المسلمة. وإلا فإن المغرب في عصوره الزاهرة قد ضخمت فيه الحضارة وازدهرت فيه العلوم، بينما تراجع شأن الأندلس وتأخرت بعد أن دالت دولة بني أمية وانشقت البلاد على نفسها ونشبت فيها الفتن، فكان في هذا كله الإعصار الذي أهلك الحرث والنسل، وعفّى على كثير من مظاهر الحضارة ومعالم الثقافة. وتلك الأيام نداولها بين الناس، كما قال الله تعالى.

فهذه آثار الحضارة المغربية ما تزال قائمة في كل مكان، وهذه المدارس العلمية التي شيدها الملوك ما تزال شاهدة بكثرها وعظمتها على ما كان للعلم من انتشار ومكانة. فجميع الآثار القديمة المغربية التي منها المدارس والمساجد تدل على ما بلغته الصنائع والحضارة والعمران عندنا. وقد أُعجب الأوروبيون إعجاباً شديداً بمظاهر الحضارة المغربية في مختلف أطراف

البلاد، وألف كُتّابهم عنها التآليف العديدة المهمة، منها كتاب بيير شامبيون تحت عنوان: **المغرب وحواضره الفنية**. ويحتوي هذا الكتاب على أزيد من مائتين وعشرين صورة للآثار المغربية الباهرة في طنجة وفاس ومكناس والرباط ومراكش الخ. وفيه قال الأمير شكيب أرسلان في كتابه الخاص بالأندلس: والقارىء يجد في هذا الكتاب من المباني التي أنشأها يعقوب المنصور في المغرب ما لا يقل حسناً وبراعة وفخامة عن منارة إشبيلية، ويرى من مآثر المرينيين والسعديين والعائلة المالكة اليوم ما لا تفي العبارات بأوصافه مهما ملك الكاتب من ناصية البيان. وقد قال الأخوان الكاتبان جيروم وجان طارو من مشاهير كتاب فرنسا: «إن مَن لم يشاهد في حياته مقبرة الملوك السعديين في مراكش لم يدرك إلى أية درجة من الارتقاء بلغته المدنية الإسلامية».

وهذا ما يعرفه كل مغربي وكل أجنبي جال في ربوع المغرب وسرّح الطرف في آثارة البادية للعيان، وليست هي بأرقى ما يوجد في بابها من آيات الفن الباهرات ومعجزات الصناعة الخارقات. فالتراث الفني المغربي قلما نجد له نظيراً في غيره من البلاد الإسلامية. وهو أصدق ما ينطق بمدنية المغرب الساطعة الأخاذة، وبما قام به ملوكنا الغابرون رغماً عما كان يشغلهم من الشؤون الداخلية والخارجية التي سبقت الإشارة إليها. وإذا ما ذكرنا مدارس العلم ومعاهد الثقافة المنشأة في عصور المغرب على يد دوله فلا ننسى جامع القرويين أول مدرسة جامعة أسست بالعالم كله، إذ يرجع تاريخ إنشائها إلى سنة 245 هجرية، بينما الأزهر

لم يؤسس إلا في عام 359 هـ. وقد كانت في عهدها الزاهر كعبة العلم يفد إليها الطلاب من جميع الأقطار الشرقية والمغربية والأوروبية. فكانت تضم في صفوفها الطلبة الأفارقة والأندلسيين والمصريين وغيرهم. وقد درس بها عدد من الأوروبيين كالبابا سلفستر، وهو الذي أدخل إلى أوروبا الأعداد العربية التي تعلمها بجامع القرويين. وبالجملة فقد «علمنا ـ كما قال جلالة الملك سيدي محمد أيده الله ونصره في خطابه بفاس سنة 1360 ـ ما لجامع القرويين من سالف المجد في حفظ مهجة العلم الإسلامي، وما تخرج منه من الفحول الذين كانوا تيجان فخر بمفرق الدهر في طي عهود التاريخ المغربي».

ونعلم مما كتبه المراكشي أن أبا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن أمر بجمع كتب الفلسفة «فاجتمع له منها قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموي... ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء، وخاصة أهل علم النظر، إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله مِمّن ملك المغرب».

ومن مظاهر العلم والثقافة في عهد الدولة الموحدية كثرة الخزائن العلمية، وأكبرها خزانة الدولة بمراكش، وكانت لا تقل عظمةً وشأناً عن الخزائن العلمية بحواضر العلم في الإسلام. وأشهر الخزائن الخاصة خزانة العالم عبد الرحمن بن الماجوم.

ويخبرنا المراكشي أن مدينة فاس في وقته، وهي سنة 621، كانت هي حاضرة المغرب وموضع العلم فيه الخ (ص 221) هذه

لمحة قصدنا بها مجرد الإشارة إلى عصر من عصور التاريخ العلمي للمغرب الأقصى، وفي هذا عبرة لمن يعتبر.

فضل المغرب على الأندلس:

إن المغاربة تحت قيادة طارق بـن زياد المغربي هم الذين فتحوا الأندلس وشرعوا الطريق لدخول الإسلام والعربية إلى تلك البلاد. وهم الذين حاموا عن قضية الإسلام والعروبة في ذلك القطر حتى كان لهما فيه من ترقية المدنية وإغناء الثقافة ما هو مسجل في التاريخ وما تقوم عليه الشواهد من المآثر الخالدة في ذلك القطر المفقود. ولم يكن فضل المغرب مقصوراً على زمن الفتح فحسب، بل هو ظاهر جلي طوال تاريخ القطرين الشقيقين اللذين امتزجا امتزاجاً مدة قرون طويلة وأجيال عديدة. قال العلاّمة المؤرخ سيديو في كتابه عن الأندلس: «قد جدّد المُوحـدون لأسبانيا الرونق الذي كان لها زمن الأموية، فقد جرّ كل من عبد المؤمن ويوسف ويعقوب حب التنزين والأعياد الفاخـرة، وحاموا عن العلوم والصنائع، وعملوا بالشريعة الإسلامية، وأسسوا مدارس عامة وأخرى للشبان، وغمروا بعطائهم العلماء، واشتهر في زمنهم بالطب والفلسفة وقرض الشعر ابن رشد وابن زهر، وأنشأ الأمير يوسف بإشبيلية عمارات فاخرة..... وأسس يعقوب لتخليد ذكرى نصره في واقعة العرقوص مسجداً علوه 321 قدماً متوجاً بكرة حديد مذهبة.... وأنشأ هذا الأمير أيضاً في جميع جهات مملكته مارسانات للمرضى، وتكايا للفقراء والجرحى في الحرب، وحفر آباراً في الصحارى وخـانات في الـطرق

للمسافرين، وزاد مرتبات القضاة والفقهاء للاستعانة بالقضاة على فتن الأغنياء وعصيانهم وانفراد الفقهاء للاشتغال بالشريعة».

وفي المعجب للمراكشي أن أبا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن هو الذي كان السبب في اعتناء الفيلسوف ابن رشد بتلخيص كتب أرسطوطاليس، وذلك أن الفيلسوف ابن طفيل الذي كان ملازماً لأمير المؤمنين أنهى يوماً إلى ابن رشد أن أبا يعقوب «ينشكى من قلق عبارة أرسطوطاليس أو عبارة المترجمين عنه ويذكر غموض أغراضه ويقول: لو وقع لهذه الكتب من يلخصها ويضرب أغراضها بعد أن يفهمها فهماً جيداً لَقَرُب مَأْخذُها على الناس.» ثم حبّب إليه إجابة رغبة الأمير. قال أبو الوليد: فكان هذا هو الذي حملني على تلخيص ما لخصته من كتب الحكيم أرسطوطاليس (المعجب ص 148/147).

ولعل ابن رشد لم يكن ليقدم على مثل هذا لولا رغبة أبي يعقوب هذه وتشجيعه على القيام بذلك العمل الثقافي العظيم فنرى مما تقدم أن الفلسفة عامة والفلسفة الإسلامية الأندلسية خاصة مدينة لأمير المغرب بما أدركته من النماء والإشعاع، وهي مدينة له على نسبة آثار ابن رشد في الفلسفة ومكانته من الفلاسفة قديماً وحتى حديثاً.

ولم يقتصر ملوك المغرب المجاهدون في الأندلس ذباً عن حوزتها ودفاعاً عن إسلامها ومدنيتها على إنقاذ البلاد والعباد، بل كانوا كذلك يحامون عن ثقافتها ويعملون لتخليص ذخائرها العلمية وكنوزها الفكرية التي تفنى الأعمار وتبقى خالدة شاهدة

بفضل أصحابها وأوطانها.

فهـذا أمير المسلمين أبـو يوسف يعقـوب بن أبي محمـد عبد الحق المريني ـ رحمه الله ـ لما دُعي وهو في الأندلس برسم الجهاد إلى الصلح من شانجة النصراني وتم الصلح بينهما وذلك في شعبان من سنة 684 هجرية، أمره أبو يوسف لما صرفه إلى بلاده أن يبعث إليه بما يجده في بلاده بأيدي النصارى واليهود من كتب المسلمين ومصاحفهم، فبعث إليه منها ثلاثة عشر حملاً، فيها جملة من الكتب، ككتاب الله العزيز وتفسيره لابن عطية والثعالبي؛ ومنها كتب الحديث وشروحها كالتهذيب والاستذكار؛ وكتب الأصول والفروع واللغة والعربية والآداب وغيرها. فـأمر ـ رحمه الله ـ بها فحملت إلى مدينة فاس. فحبسها على طلبة العلم بالمدرسة التي كان بناها ـ نفعه الله تعالى بقصده ـ. (القرطاس ص 264).

وبصفة عامة نلاحظ أن حركة الجهاد التي قام بهـا ملوك المغرب في عهد الدول المرابطة والموحدية والمـرينية والتي أدخلت الأندلس تحت سلطة المغرب قد كان لها أثر عظيم في اطراد سير الجزيرة الأندلسية وتـرقية المـدنية الإسـلامية فيهـا واستبحار العلوم والثقافة. ولولا دفـاع المغرب عن الأنـدلس وانتظامها بحكم دوله لقصر عمرها ولما كان فيها ما كان في عهد الدول المغربية من رقي ومدنية. يقول الأمير شكيب في الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية: «عندما ظهـرت ملوك الطوائف وأخذ بعضهم يغزو بعضاً، والعدو يستفيد من الغازي

والمغزو ويهتبل كل غِرة، خاف المرابطون ومن بعدهم الموحدون أن يسقط الإسلام كله في الأندلس فخفوا لنجدته وأجازوا إلى الجزيرة بالجيوش الجرارة واستولوا على أكثر ما كان بأيدي ملوك الطوائف.» (ج 1 ص 249). ويقول أيضاً: «رجع النصارى في الأندلس فكروا على المسلمين وكانوا أوشكوا أن يقلعوهم من الأندلس تماماً لولا نصرة الدول المغربية كالمرابطين ثم الموحدين ثم بني مرين الذين نسؤوا في أجل إسلام الأندلس نحواً من ثلاثمائة سنة بالأقل.».

فهذه الثلاثة قرون التي زادها المغرب في أجل الأندلس قد مدّت في عمر الثقافة الإسلامية هناك ومكنتها مِمَّا أنماها وأغناها رجالاً وآثاراً وازدهاراً. وقد رأينا فيما تقدم بعض مآثر الدول المغربية وملوكها في ميدان العلم والحضارة بالأندلس. وفي ذلك تبصرة وذكرى للغافلين.

المغاربة أمة البطولة والسؤدد والقيادة:

أما هذا السؤال وهو: لماذا لم يتأثر المغرب قديماً بمثل ما تأثرت به الأندلس لغة وثقافة فإنما يجيب عنه التاريخ وعلم الاجتماع السياسي كما بينا سابقاً. فالأسباب الجوهرية في ذلك التباين ـ كما قلنا ـ ترجع إلى الاختلاف في درجة الحضارة التي معها يكون ازدهار العلوم، ومنهاج التعليم الذي هو الأساس في حصول الملكة العلمية، والاستقرار الداخلي الذي يوطد الدولة ويمكنها من الانصراف إلى الأعمال العمرانية وهي الحضارة. فالرقيّ عامة والفكري خاصة تابع قبل كل شيء لحالة الدولة

وشأن المدنية وصفة التعليم فيها. فالدولة هي التي تتولى شؤون العمارة في البلاد وتقوم بالمشاريع العلمية من مدارس وغيرها وتتعهد التعليم بالإنفاق والتنظيم.

وأما السؤال الآخر وهو: لماذا لم يكن للمغرب رجال أشباه رجال الأندلس؟ فلا يجيب عنه إلا علم النفس الحديث. وبالأخص منه علم روح الشعوب. فهذا العلم يعرفنا بأن جوار شعبين وتشابههما في طبيعة البلاد واتحادهما في اللغة كل هذا لا يستلزم أن يكون لهما نفس الرجال والشخصيات.

الطبيعة القومية:

فهؤلاء في كل أمة بصرف النظر عن الجوار والمناخ واللغة إنما يتشابهون جنساً وصنفاً بتشابه الطبيعة القومية ويختلفون باختلافها. فالطبيعة القومية لكل أمة هي العامل الأساسي في تكوين رجال هذه الأمة، وهي الطابع الذي يطبع هؤلاء الرجال.

الطبيعة القومية ـ كما قال أحد أعلام فلسفة الشعوب في هذا العصر ـ لا تضمن بذاتها لأي شعب أية قيمة. . . . فلكل شعب طبيعته الخاصة التي تتكون من محاسن ومساوىء. فالطبيعة القومية لا قيمة لها إلا من حيث إنها مادة أولية، أي بصفتها عنصراً تكوينياً ووسيلة تحقيق. وبهذا فإنّ كل شعب لا يكون بفطرته يقيس منزلته بعدد وعيار ما أنتجهُ من عظماء الرجال المهمين للإنسانية. . . . وكل شعب لا يكون إلا مادة بطبيعته الخاصة وقدرته على تحقيق بعض أغراض الفكر. . . . وكل

إنسان قادر على إدراك الطبيعة القومية حسب عـدد قليل من الأشخاص المثاليين، وإلا لم يظفر بحقيقتها أبداً. فالمسألة مسألة فهم لا علم... ثم إن أهمية كل شخصية تاريخية لا ترجع أصلاً إلى ما يتعلق بذاتها. فالشخصية التاريخية إنما هي كذلك بصفتها قدرة ظاهرة (exposant) وعنصراً ممثلاً... وكل شعب لا يهم الإنسانية أبداً إلا من وجوه يعني في المواطن التي تجعله فيها مقدراته الخاصة عضواً حقيقياً في الإنسانية،... فالقيم البشرية أصناف وطبقات، ومن الخطأ أن يُقدم الإنسان على المقارنات بين الأشياء المختلفة في قيمتها...

فعلى ضوء هذه المبادىء وعلى أساس هذه الحقائق التي تمثل نظرية نزيهة في دراسة روح الشعوب سنبحث في الطبيعة القومية المغربية وما أنجبته من شخصيات تاريخية، لكن قبل الـشروع في هذا البحث نرى من الفائدة أن نضرب مثلاً، إذ بالمثال يتضح المقال، كما في قول مشهور. ذلك هو مثال الإنكليز والفرنسيين. فهما أمتان جارتان لا يفصل بين قطريهما إلا زقاق المانشي. فلا يصح القول بأن إحداهما تفضل الأخرى، إذ لكل واحدة منهما فضائل خاصة تميزها، وهي ناشئة عن طبيعتها القومية، ولكل منهما رجال اقتضتهم هذه الطبيعة نفسها، فنواحي العظمة في كلتيهما مختلفة اختلاف مزاجهما وطبيعتهما. فهما إن تشابها في أشياء تشاركهما فيها الأمم الأخرى التي من رهط حضارتهما، فإن أسرار العظمة عندهما متباينة تماماً تباين ما بين الأمتين من فروق طبيعية واختلافات مزاجية. فالانكليز ـ كما يذهب إليه أحد علماء

النفس ـ ذوو ميزات عظيمة تتجلى في كونهم فراسيين، فقدرتهم على قيادة الناس عظيمة فائقة: وهذا يقتضي لديهم خصالاً إنسانية عالية بقطع النظر عن الخصال الفكرية. وفعلاً فإن الإنكليزيين رابطة وثيقة بكل جوانب الإنسانية في الإنسان، وهذه الصفة الإنسانية هي ما يبصره ويدركه الإنكليزي في الإنسان أولاً وآخراً. وهذا شأنُه حتى بالنسبة إلى الأقوام الذين يضطهدهم في الواقع. فهو إذا اضطهدهم فليس هذا لأنه يعتبرهم خارجين عن البشر، بل هو دائماً يعترف لهم ـ باسم الحق الإنساني ـ بطبيعتهم الخاصة. وهو لا يُظهر أبداً ما من شأنه أن يشعر أن الأشياء ـ في نظره ـ أثمن من الأشخاص. وهذا هو السبب الذي يجعل الانكليزي دائماً محترماً حتى من أولئك الذين يضطهدهم. . . . وعلى هذا النوع من الاحترام لإرادة الغير الحرة وعلى عدم التفكير في إعتاب هذه الإرادة تقوم روح الأمبراطورية الانكليزية. فالاستيلاء نوعان استيلاء القوة واستيلاء النفوذ. أما القوة فلا تدوم أبداً. ففي استيلاء القوة يكون القول الفصل للقدرة المادية، ولا يكون المسيطر إلا أقلية، ولكن كل مسيطر خبير بالنوع الإنساني لا يتصرف بالقوة بعد أن يظفر عن طريق القوة، بل هو يعتمد على التفهم والاحترام، وكذلك على النفوذ الناشىء عنها. . . وكل العالم يعرف أنه ليست السياسة الانكليزية وحدها هي التي تسير على هذه الطريقة، بل كذلك المنهاج الانكليزي في تربية الأطفال. ومن السخافة إقرار الانكليز على دعواهم الأفضلية على جميع الأجناس، فهم لا يفضلون غيرهم إلا بصفتهم حيوانات سياسية على حد تعبير أرسطو من أن الإنسان حيوان سياسي. فهم

ذوو مقدرة سياسية لأنهم فراسيون. ولذلك كانوا ساسة ومربين، ووُفقوا في قيادة الأمم وبسط نفوذهم المعنوي الذي يتغلغل في الأجناس، لأنه لا يعتمد على القوة والعنف وإنما مبناهُ الفهم والاحترام. فطبيعة الانكليز طبيعة سياسية قبل كل شيء، فهم سياسيون وقادة أكثر مما هم مفكرون وأدباء.

أما طبيعة الفرنسيين - في نظر العالم المذكور - فهي طبيعة مهذبة بمعنى أنها قائمة على توازن ومنظمة حسب قواعد معنوية توجد عند الفرد كما توجد في الجماعة. وبعبارة أخرى فإن تلك الطبيعة المهذبة ليست سوى تناسق قائم بين الفكر والروح والجسم والبيئة.. وعظمة الأمة الفرنسية لم ترتكز في أي زمن على قوتها الخارجية ولا على توسعها المادي، وإنما تظهر تلك العظمة فقط حيث يستطيع نظام الطبيعة الباطني ونظام الفكر المشعّ تكوين خلاصة متناسقة، وليست هذه الخلاصة (Synthèse) سوى ما يسمى بالثقافة. فالثقافة الفرنسية - من بين جميع ما صدر عن فرنسا - هي وحدها التي سادت العالم خيراً وإحساناً، وهي لا تزال تسود بعضه إلى اليوم. فإذا ما أردنا تعريف فرنسا تعريفاً حقيقياً قلنا: إن الفرنسيين - من بين جميع الأوروبيين - هم شعب الثقافة إلى أعلى درجة.... وهذا يفسر لنا هذه الظاهرة، وهي أن فرنسا لم تكن قط موطن الشخصيات ذات العظمة الخارقة، وذلك لأنها - خاصة - كانت دائماً بلاداً اجتماعية شعبية، فهي تكره تصدير الشخصيات العظيمة. فكل من يتجاوز المعتاد يُعدُّ خارقاً لِناموس الاعتدال. ولهذا فإن أهمية

فرنسا كانت في كل عصر منحصرة في مستوى نخبها بصفتها جماعات لا في مستوى أعضائها الخواص ولـو ظهر خـارقاً. والخلاصة عن الطبيعة الخاصة بالفكر الفرنسي هي أن الفرنسيين ليسوا بأمة فلسفية، ولا بأمة سياسية حقاً، ولا حتى بأمة فنية في جوهرها. ولكنهم ـ بعكس هذا ـ يكونون ـ إلى أعلى درجة ـ الأمة الأدبية. فالآداب لا تقوم في أي مكان من العالم الحديث بدور عظيم شبيه بالدور الذي تضطلع به في فرنسا. ففرنسا هي البلاد الوحيدة التي مر فيها على فن الكتابة ما يقرب من سبعة قرون. فالفرنسيون ـ قبل كل شيء ـ أدباء بارعون، بينما الإنكليز قبل كل شيء ساسة ماهرون. وليس معنى هذا أن الأمتين ليس لها رجال في الميادين الأخرى. ولكن الصفة الغالبة على الإنكليز هي السياسة وعلى الفرنسين هي الآداب.

فكل أمة تنتج الشخصيات التي تتفق مع طبيعتها ومزاجها. فهذه أمة الآداب، وتلك أمة السياسة، وغيرهما أمة الفلسفة أو أمة الفنون الخ... ولا نقول إن هذه الأمة أفضل من الأخرى، وإنما لجميعها فضائل، ولكل منها ميزات خاصة تتكون منها طبيعتها القومية.

الطبيعة القومية في الأندلس والمغرب:

فعلى أساس ما تقدم نحاول المقارنة بين الأندلس والمغرب من حيث الطبيعة والرجال.

فمثالهما ـ على التقريب ـ مثال الأمتين الانكليزية والفرنسية.

فالأندلس ـ بكيفية عامة ـ كانت أمة الآداب، والكثرة من رجالها البارزين إنما كانوا أدباء، ولا يفهم من هذا أنه لم تكن لهما شخصيات بارزة في غير الآداب، فهذا يكون بعيداً عن الحقيقة التاريخية وعن رأينا كذلك. أما المغرب فالكثرة من شخصياته التاريخية أبطال وقادة وسادة. وما ذلك إلّا لأن الطبيعة القومية المغربية طبيعة سياسية حربية في جوهرها. قال علي بن أبي طالب ـ قال رسول الله (ﷺ): الخير في السيف والخير مع السيف والخير بالسيف.

وإذا كانت طبيعة كل أمة مستفادة من رجالها فإنا نورد هنا نماذج من شخصيات المغرب البارزة توضيحاً لأغراض البحث الذي نحن بصدده.

فلئن أنجبت الأندلس أدباء بارزين كابن زيدون، وابن عبد ربه، وابن الخطيب، وابن هانىء، وابن سهل، وولّادة، والمعتمد بن عباد الخ... فقد أنجب المغرب أبطالاً وقادة وسادة، مثل طارق، ويوسف بن تاشفين، وعبد المؤمن، ويوسف ابن عبد المؤمن، ويعقوب بن يوسف ويعقوب بن عبد الحق المريني، ولا نذكر غيرهم لأننا نقف في بحثنا عند العصر الأندلسي.

1 — طارق بن زياد:

فطارق هو من هو إرادة وعزيمة وشجاعة وبطولة. وقد خلف مأثرتين خلدتا اسمه في التاريخ إلى أن يرث الله الأرض ومن

عليها، إحداهما خطبته التي خطبها يوم فتح الأندلس والتي بها قوّى الروح المعنوية في جيشه، وأهاج بها حماس جنده بما ضاعف فيهم عزيمة الواجب، ونفخ فيهم روح التضحية، فكان الظفر الباهر والنصر المبين. فهي آية من آيات اللغة العربية بلاغة وفصاحة، وفريدة من فرائد سياسة الحروب وقيادة الجيوش. فتلك الخطبة ترفع طارق بن زياد إلى صف أمراء الخطابة والسياسة والبطولة، أما المأثرة الثانية فهي فتح الأندلس الذي فتحه بسيفه، بعد أن مهّد له بلسانه البليغ في جيشه. فتحُ خلده الجبل الذي ما يزال يحمل اسم الفاتح، وهو جبل طارق الذي يذكر بحصونه ومناعته شخصية المسمى به. وكل من الخطبة والفتح يشهد لطارق بقوة الشخصية وشرف النفس وصلابة الروح وعزيمة الإقدام وإرادة التضحية وصرامة الثبات، مما جعله المثل الكامل في البطولة العاقلة الظافرة، فنظير طارق بن زياد في تواريخ الأمم عزيز نادر، وشخصيته الفذة ثابتة في سجل الخلود ثبوت جبل الفتح الذي ما زال يرفع اسمه عالياً ساطعاً في سماء المجد والفخار.

2 — يوسف بن تاشفين:

فتح طارق بن زياد بلاد الأندلس، ولما اختل أمرها ولم يوجد بين رجالها من يدفع عنها عادية الدهر، فهبت إليها من المغرب شخصية كأنها تقمصت روح طارق بن زياد، فما زال «أصحاب يوسف بن تاشفين يطوون تلك الممالك (أي بلاد ملوك الطوائف) مملكة مملكة إلى أن دانت لهم الجزيرة بأجمعها، فأظهروا في

أول إمرتهم من النكاية في العدو والدفاع عن المسلمين وحماية الثغور ما صدق بهم الظنون وأثلح الصدور وأقر العيون، فزاد حب أهل الأندلس لهم، واشتد خوف ملوك الروم منهم. ويوسف بن تاشفين في ذلك كله يُمِدُّهم في كل ساعة بالجيوش بعد الجيوش، والخيل إثر الخيل، ويقول في كل مجلس من مجالسه: إنما كان غرضنا في ملك هذه الجزيرة أن نستنقذها من أيدي الروم لما رأينا استيلاءهم على أكثرها وغفلة ملوكهم (أي ملوك الأندلسيين) وإهمالهم للغزو وتواكلهم وتخاذلهم وإيثارهم الراحة، وإنما همة أحدهم كأس يشربها، وقينة تُسمعه، ولهو يقطع به أيامه. ولئن عشت لأُعيدنَّ جميع البلاد التي ملكها الروم - في طوال هذه الفتنة - إلى المسلمين، ولأملأنَّها عليهم (يعني الروم) خيلاً ورجالاً لا عهد لهم بالدعة ولا علم عندهم برخاء العيش، إنما هَمُّ أحدِهم فرس يروضه ويستفرهه، أو سلاح يستجيده، أو صريخ يلبي دعوته». (المعجب ص 97/96).

تلك هي الأندلس، وهذا هو المغرب! أولئك هم الأندلسيون، وهؤلاء هم المغاربة، ذلك هو المعتمد بن عباد «كبش كتيبتها (الأندلس) وعين أعيانها وواسطة نظمها» (المعجب ص 96) وهذا هو يوسف بن تاشفين بطل الإسلام ومنقذ الأندلس من شر أهلها، وخذلان أمرائها، وعدوان طواغيت الروم فيها!

3 — عبد المؤمن:

وإن شئنا ضرب مثال آخر على أن طبيعة المغربي طبيعة حربية ممتازة، وأن شخصيات المغرب التاريخية تسودها هذه الطبيعة

سيادة تامة مطلقة، فما علينا إلَّا أن ننظر قليلاً في شخصية عبد المؤمن الموحدي وسيرته. ولْنُقدِّم المؤرخ المراكشي ليحدثنا عن ذلك. قال: «أخبرني الفقيه المتفنن أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي جعفر الوزير عن أبيه عن جده الوزير أبي جعفر قال: دخلت على عبد المؤمن وهو في بستان له قد أينعت ثماره، وتفتحت أزهاره، وتجاوبت على أغصانها أطياره. وتكامل من كل جهة حسنه. وهو قاعد في قبة مشرفة على البستان، فسلمت وجلست أنظر يمنة وشامة متعجباً مِما أرى من حسن ذلك البستان. فقال لي: يا أبا جعفر! أراك كثير النظر إلى هذا البستان. قلت: يطيل الله بقاء أمير المؤمنين، والله إن هذا لمنظر حسن. قال: يا أبا جعفر! المنظر الحسن هذا؟ قلت: نعم. فسكت عني. فلما كان بعد يومين أو ثلاثة أمر بعرض العسكر آخذين أسلحتهم، وجلس في مكان مطل وجعلت العسكر تمر عليه قبيلة بعد قبيلة وكتيبة إثر كتيبة، لا تمر كتيبة إلا والتي بعدها أحسن منها جودة سلاح وفراهة خيل وظهور قوة. فلما رأى ذلك التفت إليّ وقال: يا أبا جعفر هذا هو المنظر الحسن، لا ثمارك وأشجارك (ص 122/121)». «ولما نزل عبد المؤمن في جبل طارق كان له بهذا الجبل يوم عظيم اجتمع له وفي نفسه فيه من وجوه البلاد ورؤسائها وأعيانها وملوكها من العدوة والأندلس ما لم يجتمع لملك قبله» (ص 127) وقد أُنشد عبد المؤمن في ذلك اليوم: ما للعدى جُنة أوفى مِن الهرب.

فقال عبد المؤمن بصوت مرتفع: إلى أين؟ إلى أين؟ فقال

الشاعر: أين المفر وخيل الله في الطلب

وأيـن يـذهـب مـن فـي رأس شـاهـقـة
وقـد رمـتـه سـمـاء الله بـالـشـهـب
حـدِّث عـن الـروم فـي أقـطار أنـدلس
والـبـحـر قـد مـلأ الـعـبـريـن بـالـعـرب

فلما أتم القصيدة قال عبد المؤمن: بمثل هذا تمدح الخلفاء فسمى نفسه خليفة (129/128).

ولما عَزَمَ عبد المؤمن على الجواز إلى الأندلس بقصد الفتح والجهاد استنفر أهل المغرب برسالة أمهر أن تختم بأبيات حماسية له منها هذان البيتان:

مـا العزُّ إلاَّ ظهرُ أَجْرَدَ سابحٍ يفوت الْصَّبا في شدة المتواصل
وأبيض مـأثـور كـأنَّ فِـرَنْـدَهُ على الماء منسوج وليس بسائل

(ص 135) ويحدث المراكشي أيضاً (137/136) أن يحيى بن أبي يعقوب بن عبد المؤمن أخبره بأنه رأى على ظهر كتاب الحماسة بخط الخليفة عبد المؤمن هذين البيتين، وقال له لا أدري هما له أو لغيره:

وحـكِّم الـسـيـف لا تـعـبأ بـعـاقـبـةٍ
وخـلِّهـا سـيـرةً تـبـقـى عـلى الـحـقـب
فـمـا تُـنـال بـغـيـر الـسـيـف مـنـزلـةٌ
ولا تُـردُّ صـدورُ الـخـيـل بـالـكُـتـب

فهذه النتف تصور لنا النفسية المغربية الصميمة، وترسم لنا

الطابع الذي يطبع الشخصيات المغربية التي كان لها أثر عظيم في التاريخ وذكر خالد في الأولين والآخرين.

ولَئن اعتدت الأندلس - في الماضي - بأدبائها، فقد اعتد المغرب بهؤلاء الصناديد من الرجال وأضرابهم وهم كثير، وقد كان للأندلس نفسها - كما رأينا - حظ وافر في اعتداد المغرب بملوكه العظام ورجاله الأبطال.

لكل زمان رجال:

وقد كان زمان الأندلس يتطلب الرجال الأقوياء الأشداء، لا أرباب الفنون من أدباء وشعراء ومطربين. والذي أعوز الأندلس أكثر من غيره هم القادة حقاً. ولولا رجال المغرب وقادته من ملوك وغيرهم لعصفت بالأندلس وبدولة آدابها عواصف الأعداء فأصبحت أثراً بعد عين. والأمة تعد قبل كل شيء بأهلها الأقوياء الأشداء. فليس أدباء الأندلس ولو كانوا من طراز المعتمد بن عباد هم الذين حفظوا كيانها وحاموا عن حقيقتها ضد الخصوم والأعداء، بل رجال المغرب هم الذين تولوا ذلك حين عجز عنه أهل الأندلس. فالمغرب الذي فتح الأندلس هو الذي ألقت إليه الظروف والأقدار بمقاليد تلك البلاد طوال قرون وأجيال، وقد أدى مهمته بما كتب له الفخر إلى يوم البعث والنشور.

كان الأدباء زينة الأندلس وبهجتها، وكان المغاربة حماتها وسادتها الذين طأطأت لهم جميع الرؤوس وانحنت أمامهم جميع الجباه، وأسلست قيادها لهم جميع الملوك.

وما أدى المغرب وبنوه ما أدوا للأندلس من خدمات إلّا حباً في خلاصها، أو كما قال عبد المؤمن:

فـمـا هـمُّـنـا إلّا صـلاحُ جـمـيـعـكـم
وتـسـريحكم في ظـل أخـضـر هـاطـلِ
وتـسـويـغـكـم نـعـمـى تـرف ظـلالـهـا
عـلـيـكـم بـخـيـر عـاجـل غـيـر آجـل

وبالجملة فإن استمرار الأندلس، وامتداد أجل الإسلام، واستطالة أمد الحضارة العربية فيها لم يتحقق على يد رجال تلك البلاد من أدباء وأمراء، بل تم ذلك كله بعمل المغرب ورجاله، كانوا عمدة حياتها وقوام كيانها، وضمان حقها وحماة تراثها. ومثل رجال المغرب هم العنصر الهام في تخليد الأمم وتكوين تاريخها وإغناء ماضيها بمفاخر الأعمال وعظائم الآثار.

شخصيات المغرب العلمية:

وإن عددنا من ذكرنا من عظماء الرجال المغاربة فلا ننسى ما أنجبه وطننا من عظماء الرجال في غير ميادين الحرب السياسية.

وإن ذكرت الأندلس رجالاتها في العلوم والفنون ذكر المغرب أيضاً شخصياته العلمية البارزة التي خدمت العلوم حقاً وكانت لها يد بيضاء على تقدم المعارف الإنسانية ورقي الفكر البشري عامة(*).

(*) هنا تقف مخطوطة الكاتب ـ رحمه الله ـ والعنوان الأخير لم يستوف حقه كسابقه. وربما أتمه في كناشة أخرى لم نطلع عليها بعد.

الإصلاح
(جريدة جزائرية)

كيف يتمتع بالحق
في المغرب غير صاحبه؟ . .

«الإصلاح» ـ جريدة جزائرية
عدد 71 - 5 فبراير 1948

يعد هذا الأسبوع أسبوع الانتخابات في المغرب، ففي يوم الأحد الماضي 7 دجنبر انتخب الفرنسيون نوابهم في الغرف الاستشارية الفرنسية وفي مجلس الحكومة. وقد تقدم الفرنسيون إلى الانتخابات بـأقسامهم الثـلاثة. الحـرف الحرة. التجـارة والصناعة. الفلاحة. وشاركت الأحزاب والهيئات الفرنسية باسم الهيئة الناخبة الثالثة التي تتكون من أصحاب الحرف الحرة، وبالشكل الذي تقوم به الأحزاب في معترك الانتخابات العامة، فكل حزب أو فريق دعا الناخبين إلى التصويت عن برنامجه ورجاله وقد استعمل جميع أنواع الدعايات المعتادة في المعارك الانتخابية كأن الفرنسيين هنا في وطنهم. أما المغاربة فكانوا غرباء عن ذلك. ولم يشهدوا المعارك الانتخابية إلا كمتفرجين وكأجانب في مغربهم ووطنهم العزيز.

وإذا كان من البديهي والطبيعي أن ينال المغاربة في وطنهم حق الانتخابات وقد نالوه مقيداً ومحدوداً ثمانية وعشرين عاماً بعد

الفرنسيين النازلين بالمغرب، ـ فمن الغريب ـ على أقل تقدير ـ أن يظفر هؤلاء بذلك في أرض ليست أرضهم وبين قوم ليسوا من قومهم وهذا لا يحتاج إلى بيان.

لقد تمكن الفرنسيون في المغرب من حق الانتخابات منذ فاتح يونيو 1919، وذلك بقرار مقيمي صدر بإنشاء غرف استشارية فرنسية للفلاحة والتجارة والصناعة. ومنذ ذلك الوقت وهم يسعون جهدهم لكي يعترف لهم بحق التمثيل السياسي، غير أن الماريشال ليوطي كان يتظاهر بالعداء الصريح لكل حركة ومحاولة ترمي إلى شيء من ذلك وتهدف إلى تحقيق مطامع الجالية الفرنسية في ذلك الحق. وقد اضطر بطبيعة الأشياء إلى اتخاذ مواقف صريحة ضد تلك الحركة وأنصارها. ومن أشهر مواقفه في ذلك، الموقفُ الذي أعلنه في يوم 24 نوفمبر 1919 بتصريح رسمي في الموضوع. قال متحدثاً عن وجهة نظر حكومة الحماية: إنّ المغرب دولة مستقلة استقلالاً ذاتياً تتولى فرنسا حمايتها مع بقائها تحت سيادة السلطان واحتفاظها بنظامها الخاص. ومن أهم الشروط التي تنبني عليها وظيفته وحدة هذا النظام واحترام هذا القانون الأساسي. ومن أهم نتائج هذه الوضعية الحقيقية أن الأحزاب السياسية الفرنسية لا تجد لها مجالاً بأرض المغرب. ففي استطاعة مواطنينا الفرنسيين أن يحصلوا على هيئات وتمثيل صناعي محض، لكنهم لا يستطيعون الحصول على تمثيل سياسي كيفما كان نوعه. فالمطالبات والمساجلات في هذا الباب ليست سوى حبر على ورق وصيحة

في وادٍ. وأزيد أن هذا النظام مضمون بالأَوْفَاقِ الدولية، ومخالفتها من أخطر الأشياء. وحكومة فرنسا هي أول من يقطع حق المطالبة. هذا قولهم بأفواههم، أما الواقع فغير ما تزعمه الأقوال. فبعد أن فترت مطالبة الفرنسيين بحق الانتخاب والتمثيل السياسي مدة إقامة ليوطي بالمغرب، أعادوا الكرة بعد عزله، واشتدت إذ ذاك مطالبتهم واشتطوا فيها، خصوصاً وقد كان الجو مساعداً. وهكذا تحققت مطامعهم على يد المقيم (ستيغ) الذي أصدر قراره في 13 أكتوبر 1926 بتأسيس ما سمي بالهيئة الناخبة الثالثة، وهي تتكون من أعضاء جدد في الحكومة تنتخبهم الجالية الفرنسية ممن ليست أسماؤهم في القوائم الانتخابية للفرق الاستشارية. ثم صدر قَرَارَانِ مُقِيمَانِ بتاريخ 7 مايو 1937 ينظمان شروط انتخاب الهيئة الثالثة المذكورة. وهكذا استطاعت الجالية الفرنسية أن تفرض بالانتخاب نوابها في مجلس الحكومة الذي أخذت تساوره الأحلام وتداخله المطامع في أن يصبح صاحب الحل والعقل في البلاد.

قلنا سابقاً إنَّ من الغريب أن ينال الفرنسيون حق الانتخاب في هذه البلاد. وإذا قلنا حق الانتخاب فكأننا قلنا حق الجنسية المزدوجة الفرنسية ـ المغربية، فإن ميزة كهذه تعد في ذاتها باطلاً صراحاً، وتعتبر مخالفة خطرة لنص المعاهدات وروحها. فهذه معاهدة الحماية ـ مثلاً ـ طالما صرح ليوطي وأمثاله بأنها نفسها تعترف للمغرب باستقلاله الذاتي بالنسبة إلى فرنسا، وعليه فالفرنسيون أجانب في أرض الدولة المغربية. ثم إنَّ مبدأ

المساواة القانونية لا يسمح بأن يمنحوا حقوقاً أوسع من التي تُعطى لغيرهم من الأجانب في المغرب، والقوانين الفرنسية نفسها لا يصح تطبيقها في المغرب - إن اضطر الأمر إلى هذا - إلا بموافقة جلالة ملك البلاد عليها وبعد صدور ظهير شريف بذلك. ولهذه الأسباب الجوهرية كلها لا يجوز للفرنسيين من الوجهتين القانونية والدبلوماسية أن ينالوا في المغرب حقوقاً هي ملك طبيعي للأمة المغربية دون سواها. فكل حق سياسي يناله الفرنسيون في بلادنا ويجعل منهم في الواقع أصحاب الحل والعقد فينا إنما هو ناشىء عن ظلم وعدوان واستبداد به دون أهله الشرعيين. ولم يكتفِ الفرنسيون بنيل حق الانتخاب، بل عملوا جادّين للظفر بحق التقرير النهائي داخل المجالس، وبالأخص في مجلس الحكومة الذي صار بمثابة (برلمان). وقد جاوزوا كل حد فأخذوا يطالبون بحق التمثيل التشريعي في البرلمان الفرنسي نفسه. وقد استعملوا هذا الحق بصفة استثنائية بمناسبة انتخاب المجلس التأسيسي لوضع الدستور الفرنسي الأخير سنة 1942.

هذا مجمل ما يتعلق بالفرنسيين في المغرب. أما المغاربة فلهم غرف تجارية وفلاحية ومجالس بلدية وقسم خاص في مجلس الحكومة، ولكن جميع هذه الهيئات المغربية صورية، وظيفها أن تقوم (بأدوار مسرحية) في ميدان السياسة المغربية، فلا أنظمتها ولا العناصر التي اختير أن تتركب منها تجعلها تؤدي غير المهمة التي اختيرت لها أولاً وأخيراً. فبمقتضى هذا لا يمكن أن تنفع الأمة المغربية بما تنفع به الهيئات والمجالس الفرنسية

جمهرة الفرنسيين المقيمين بالمغرب. فبسبب السياسة القائمة على الامتيازات العنصرية، وهي تكيل الناس بمكيالين، وتزنهم بقسطاسين، كان ولا زال للنظام السياسي المفروض على المغرب مظهران بارزان في منتهى الشذوذ والغرابة: الأول تمثله أقلية أجنبية ممتازة قد رفعت إلى درجة المواطنة وهي - الجالية الفرنسية -، والثاني يمثله الشعب المغربي وقد جردته السياسة الغاشمة تقريباً من جميع حقوقه الشرعية وامتيازاته الطبيعية. وبعبارة يساس الفرنسيون في بلادنا سياسة الحرية والديموقراطية، ويعامل الشعب المغربي صاحب الحق الشرعي في بلاده معاملة شاذة تقوم على أساس الاستبداد والسيطرة. وتروم السلطة الحاكمة تكوين مجالس مختلطة من المغاربة والفرنسيين على أساس التسوية بين الفريقين في العدد، ولكن هذه المجالس المختلطة مخالفة تمام المخالفة لوضعية المغرب القانونية والدولية. فالمغرب ليس يعدُّ مستعمرة فرنسية ولا قطعة من التراب الفرنسي، وفرنسا غير مطلقة التصرف فيه، تقيدها معاهدات ومواثيق دولية لا مناص لها من رعايتها واحترامها. وبمقتضاها فإن الفرنسيين يعدون هنا من الأجانب وإن كانت لهم وضعية خاصة بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى. وباختصار فالمغاربة وحدهم هم أصحاب الحق الشرعي في توجيه سياسة البلاد وتدبير شؤونها العامة. وكما أن الجالية الفرنسية لا تملك الصلاحية - من الوجهتين القانونية والسياسية - لتمثيل الشعب المغربي وخدمة مصالحه العامة، فكذلك المجالس المغربية المتألفة من مغاربة غير أكفاء لا يصح أن تعتبر هيئات شعبية

صادقة، ولا أندية نيابية صالحة، وإنما هي بمثابة خيال وسراب وذر الرماد في عيون الناس.

وبما تقدم نندفع إلى إعلان هذه الحقيقة وهي أن تطور الشعب المغربي يجب أن يكون قبل كل شيء من عمل الشعب المغربي نفسه، ولهذا يلزم أن يعترف له عاجلاً بحق تدبير شؤونه العامة، وذلك بواسطة مجالس نيابية وبرلمانية تكون ذات نظام ديموقراطي محكم، ويتولى الشعب انتخابها من أحسن العناصر كفاءة ونزاهة وتفانياً في خدمة الصالح العام، وبهذا وحده يصبح الشعب المغربي في وطنه ذا شأن وقيمة وصوت مسموع، وإرادة نافذة، وهمة فعّالة لخير الأمة وصالح الوطن.

المعرفة

(جريدة مغربية ـ تطوان)

«ما قلّ ودلّ»

المغرب وحدة لا تتجزأ

«المعرفة» العدد 84-
2 ربيع الثاني 1377 - 9 ديسمبر 1953

إن المغرب ـ باعتباره وطناً وأمة ودولة ـ وحدة لا تقبل التجزئة والانفصال، وعلى هذا الأساس قامت المعاهدات ـ سواء الدولية والثنائية ـ التي يتألف منها النظام الدولي للمغرب «الحديث» وذلك من الوجهات الديبلوماسية، والقانونية والسياسية. وفي طليعة تلك المعاهدات العقد العام المبرم في المؤتمر الدولي المنعقد في الجزيرة الخضراء سنة 1906، فهذا العقد الذي كان وما يزال العمدة والأساس لنظام العلائق المغربية. الأجنبية، قد تضمن في مقدمته إعلان المبادىء الثلاثة التي التزمت جميع الدول الموقعة باحترامها، والسير بمقتضاها في سياستها تجاه المغرب، والمساواة الاقتصادية بين سائر الدول.

ولكن السياسة العملية الأجنبية سارت فيما بعد سيراً مخالفاً للتعهدات والالتزامات الدولية الصريحة الواردة في نصوص المعاهدات عامة، ومعاهدة الجزيرة خاصة. وقد كانت فرنسا الطامعة إذ ذاك في الاستيلاء على المغرب المسؤولة الأولى

والكبرى عن خرق تلك المعاهدات بدافع الجشع الاستعماري وسياسة التوسع في شمال إفريقيا. ومن المعروف أن جميع الاتفاقات العلنية والسرية التي أبرمتها فرنسا مع الدول الأوروبية المنافسة لها في المغرب قد قامت على أساس تبادل المصالح، وإطلاق الأيدي هنا وهناك، كما أنه من المعروف أن معاهدة الجزيرة تضمنت ما يخالف هذا من التعهدات والالتزامات، ولكن الاستعمار كان يسعى من وراء هذا وذاك إلى هدف واحد هو فرض سيطرته على المغرب بغية الاستعمار والاستغلال، وهذا واضح جلي بالرغم من تناقضات السياسة الاستعمارية.

غير أن الشيء الذي لم يستطع الاستعمار أن يتلافاه هو إعلان التمسك بوحدة المغرب، وبالمثال يتضح المقال: ففي التصريح الدبلوماسي المشترك الذي وقع في باريس بتاريخ 3 أكتوبر 1904 ـ وذلك باسم فرنسا وإسبانيا ـ لتحديد مدى الحقوق، وضمان المصالح التي لكل منهما في المغرب نجد النص على «أن الحكومتين المتعاقدتين تعلنان أنهما ستظلان شديدتي التمسك بالوحدة الترابية للمملكة المغربية تحت سيادة السلطان».

ثم جاء عقد الجزيرة الخضراء فأعلن مرة أخرى نفس الأمر مؤكداً وحدة المملكة المغربية كأحد المبادىء الثلاثة التي تقوم عليها علائق الدول الموقعة مع الدولة المغربية، ومعاهدة الجزيرة التي ضمنت بصفة دولية وحدة المغرب وسيادته ما تزال نافذة كما حكمت بهذا أخيراً محكمة العدل الدولية بلاهاي في الخلاف

الفرنسي الأمريكي على حرية التجارة بالمغرب.

ولما فرضت الحماية على المغرب سنة 1912، تحايلت دبلوماسياً من أجل المحافظة على المبادىء الثلاثة التي تعد أساساً لمعاهدة الجزيرة، وهكذا تمكنت الدول من إحداث مناطق «حماية» و«إدارة دولية» فوق التراب المغربي باعتبار أن هذا الوَضْع السياسي الجديد لا يتنافى مع وحدة البلاد وسيادتها المضمونتين صراحة بالمعاهدات الدولية والثنائية الخاصة بالمغرب. ومهما يكن فإن إحداث تلك «المناطق فوق التراب المغربي لم يكن قط عبارة عن فصل بعضها عن بعض، بل كلها كانت وما تزال المغرب الموحد تحت سيادة السلطان، ولهذا أصبحت منذ ذلك الوقت هذه الوحدة وهذه السيادة ممثلين في النظام الملكي المغربي الذي هو كل لا يتجزأ، وإن تعددت مناطق النفوذ الأجنبي فوق رقعة التراب المغربي. فالمغرب كان وما فتىء يملك سلطاناً واحداً يمثله في المنطقة الشمالية خليفة مفوض، وفي ثغر طنجة مندوب سلطاني، وبهذا وذاك حفظت وحدة المغرب باعتباره وطناً وأمة ودولة. أما الحدود الاصطناعية التي تحد مناطق النفوذ الأجنبي في بلادنا فهي خطوط اتفاقية ترسم رقعة كل منطقة بالنسبة للدولة الأجنبية صاحبة النفوذ فيها، أما بالنسبة للمغرب وأمته ودولته فليست هذه الخطوط بحدود، لأنه بالرغم عنها لا يوجد غير مغرب واحد، وأمة واحدة، ودولة واحدة. وبعبارة أخرى ما أشبه تلك الخطوط الاصطلاحية بالتي قامت مؤقتاً في فرنسا مدة الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الأخيرة بين منطقة هذا الاحتلال وما كان يسمى وقتئذٍ بالمنطقة

الحرة تحت زعامة الماريشال بيتان، أو بالتي تقوم منذ هذه الحرب في ألمانيا والنمسا بين مناطق النفوذ الأجنبي فيهما. فهذه الخطوط الاصطلاحية مؤقتة تدوم مع النظام الأجنبي المفروض على البلاد، وتمحى بانتهاء هذا النظام. ويتضح مما تقدم أن المغرب ـ بعد أن فقد استقلاله السياسي إثر فرض الحماية عليه ـ لم يفقد وحدته، ولا سيادته، وإن سجل التاريخ وما زال يسجل على سياسة الحماية العملية كثيراً من المخالفات التي ما أنزل الله بها من سلطان. وأكبر مثال لهذه المخالفات سياسة الحكم المباشر، كما أن أكبر مثال للاعتداءات المرتكبة من طرف الحماية على شخصية المغرب هو اجتراء فرنسا على إبعاد السلطان ضاربة عرض الحائط بجميع المعاهدات ومستأثرة بحق لا يملكه غير الشعب المغربي الذي له وحده الصلاحية ـ شرعاً، وسياسة، ودستوراً ـ لمبايعة من يريد، وخلع رئيسه إن خالف شروط البيعة الشرعية.

ولهذا لم يعترف الشعب بالسلطان المزعوم الذي فرضته على العرش، كما أن الخليفة المفوض في المنطقة الشمالية لم يعترف، واستمر على وفائه للسلطان المبعد بقوة الاستعمار لا غير. هذا من جهة الشعب المغربي، أما من جهة الدول فإن إسبانيا كذلك اعتبرت عدوان فرنسا مخالفاً للمعاهدات، وظلت وفية لشرف توقيعها على هذه المعاهدات. وموقف إسبانيا يقوم حجة قوية على التصرفات العدوانية الفرنسية. ومما لا شك فيه أن الاستعمار الفرنسي ما فتىء يضيق ذرعاً بعدم اعتراف الشعب، والخليفة المفوض، والحكومة الإسبانية، بالسلطان المزعوم الذي

نصبته الحماية بالرباط ضد إرادة الشعب.

ومما لا شك فيه أيضاً أن وحدة المغرب قد تأكدت من جديد باستمرار الخليفة المفوض، والحكومة الإسبانية على الاعتراف بسلطان واحد، هو السلطان المعترف به من الشعب، وإن أبعدته قوة الاستعمار الفرنسي عن العرش إلى المنفى.

ولهذا لا يمكن أن يصدق أحد ما يزعمه الفرنسيون من أن عدم الاعتراف «بسلطانهم» من طرف الخليفة المفوض والحكومة الإسبانية من شأنه أن يجزىء وحدة المغرب، ويفصل بعضه عن بعض، ويمزق شمل هذه البلاد في النهاية. والحقيقة أن الفرنسيين ينسون أو يتناسون أن المغرب كان، وما يزال، وسيظل وحدة لا تتجزأ وكلاً لا يتبعض، وشملاً مجموعاً لا يتفرق. فإن وحدة المغرب مضمونة بشتى المعاهدات، وأكثر من هذا أن الشعب المغربي الذي يكافح اليوم في سبيل تحرير وطنه قادر على أن يحمي وحدته المقدسة ولو كلفته من التضحيات ما كلفت. فلن يترك أحداً يتطاول إلى النيل من هذه الوحدة، إذ النيل منها بوسيلة من وسائل العدوان الاستعماري، أو المكر السياسي، لا يمكن أن يتساهل فيه شعب المغرب الذي هو اليوم غيره أمس، فقد نشطت فيه عناصر النضال التي حررتها الحوادث والظروف، وأطلقت فيه قوى طالما كمنت منتظرة ساعتها التي كانت آتية لا ريب فيها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الشعب المغربي قد أخذ يهب للدفاع عن مقدساته القومية التي تعد وحدة البلاد من أركانها الأولى، وضماناتها الكبرى.

جريدة
«الرأي العام»

«فصل الخطاب»

استقلال وديموقراطية

«الرأي العام» عدد 261 - 19 نوفمبر 1955

إن قضية المغرب، بفضل كفاح الشعب وتضحيته، وبفضل الجهود الكثيرة التي بذلها جميع المخلصين ـ كل واحد حسب قدرته ووسائله ـ قد أخذت منذ أشهر وبالأخص في الأسابيع الأخيرة تسير بخطى سريعة نحو حلها المنشود الذي هو التحرير في الداخل والخارج من السيطرة الأجنبية وإعادة السيادة القومية والاستقلال الوطني إلى مغربنا المفدى.

هذا هو الحل الطبيعي للمشكلة المغربية ـ الفرنسية الراهنة، أما غير هذا فلا يصح أن نقبله كحل مرض، وأشير بهذا إلى ما روجه بعضهم مما يسمى بالإصلاحات في دائرة الوضع السياسي القائم في المغرب، ونحن مع علمنا بأن وطننا وشعبنا مفتقران إلى كثير من الإصلاح نرى أن هذا الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا في عهد جديد وعلى يد حكومة وطنية. ومن الحلول التي روجت ما سمي بالرجوع لمعاهدة الحماية من أجل تطبيقها تطبيقاً صادقاً، وهذا الحل نفسه غير مقبول لأن هذه المعاهدة غير

صالحة ولم تكن لحد الآن إلا قصاصة ورق، فلهذا السبب ولأسباب أخرى يجب أن تحل محلها معاهدة جديدة تكون نتيجة مفاوضات حرة بين المغرب وفرنسا.

فالحل الوحيد الذي كنا وما زلنا نتمسك به هو: إعادة السيادة والاستقلال للمغرب، فعلى هذا الأساس يمكن أن تؤسس علائق جديدة بين الدولتين، وذلك عن طريق المفاوضات الحرة وعلى قاعدة المساواة وتبادل المصالح كما هو الشأن بين الدول المستقلة ذات السيادة القومية.

هذا بالنسبة لمستقبل العلائق المغربية الفرنسية. أما بالنسبة للشعب المغربي فإن الاستقلال لا يمكن أن يكون حقيقياً ولا في صالح الأمة جمعاً. إلا إذا قام على أساس الشورى والديموقراطية الحديثة، وذلك في دائرة ملكية قوامها الدستور، وفصل السلطات العامة، والحريات الديموقراطية، والعدالة الاجتماعية وغير هذا مما تنص عليه جميع الدساتير العصرية في الأمم الراقية؛ فبهذا وبهذا وحده يكون الاستقلال في صالح الشعب والوطن.

وبعبارة أخرى إن المشكلة المغربية ذات جانبين، أحدهما خارجي يعالج بالاستقلال السياسي، والثاني داخلي يعالج بالدستور والديموقراطية. ولهذا لا يمكن الاهتمام بجانب دون آخر، بل يجب الاهتمام بهما معاً في آنٍ واحد، والعمل لتحرير المغرب والشعب تحريراً كاملاً سواء بالنسبة للخارج أو الداخل. فالاستقلال ـ في نظري ـ لا ينفصل عن الديموقراطية، لأن التحرر من السيطرة الخارجية يجب أن يصحبه التحرر من كل استبداد

سياسي في الداخل، وبدون هذا لا تحل المشكلة المغربية العامة على أساس الحرية والعدالة، والرقي والعزة.

وهذان الهدفان الكبيران: الاستقلال والديموقراطية قد أبى صاحب الجلالة الملك الصالح الموفق سيدي محمد بن يوسف أيده الله إلا أن يضمنهما لوطنه العزيز ولشعبه الوفي قبل عودته إلى عرش المغرب، ففي التصريح الرسمي المشترك الذي صدر يوم سادس نوفمبر الجاري باسم جلالته ووزير خارجية فرنسا أعلنت المبادىء وحددت الاتجاهات التي سيكون على أساسها حل المشكلة بين المغرب وفرنسا، فمن جهة التزمت فرنسا بالعمل عن طريق المفاوضة ليصبح المغرب دولة مستقلة ذات سيادة، ومن جهة أخرى أكد جلالة الملك نصره الله عزمه على إدخال النظم الديموقراطية إلى البلاد في دائرة ملكية دستورية. وهذا سيكون من مهمة الحكومة المغربية الجديدة تحت إشراف وتوجيه صاحب الجلالة أيده الله، بينما تتولى المفاوضات المقبلة بين المغرب وفرنسا تنظيم العلائق الجديدة على أساس السيادة والاستقلال، والصداقة والتعاون لصالح الطرفين.

ونحن لا نعتبر الاستقلال خاتمة الكفاح والتضحية ولا نهاية المشاكل والصعوبات، بل نعتبره فاتحة عهد جديد في حياة الوطن والأمة، سنواصل فيه الكفاح والتضحية، وسنجابه الصعوبات والمشاكل، وسنتحمل فيه التبعات والمسؤوليات، فعهد الاستقلال لن يكون عهد راحة وطمأنينة، بل عهد صراع جديد، هو صراع الهدم والبناء، وجهاد طويل ومرير هو جهاد

العمل والإنشاء، وكما ربح الشعب معركته الأولى في سبيل الاستقلال والديموقراطية بمناسبة عودة جلالة ملكه سيدي محمد ابن يوسف وفقه الله، فكذلك يجب أن يعد الشعب العدة لكي يخوض المعركة الجديدة التي تنتظره ويفوز فيها فوزاً مبيناً، فإن الشعب سيدخل في طور الجهاد الأكبر من أجل تحقيق الاستقلال والديموقراطية بعدما تم الاعتراف بمبدئهما أساسياً لحل المشكلة العامة بجانبيها الخارجي والداخلي، ولن تكون عمدته في ذلك الجهاد الأكبر إلا وحدة الصفوف، وتكتيل الجهود والتفاف الشعب حول ملكه المحبوب الذي يقوده نحو هدفه المنشود.

«فصل الخطاب»

في سبيل مغرب الغد

«الرأي العام» عدد 262 - 29 نوفمبر 1955

قام حزب الشورى والاستقلال منذ تأسيسه سنة 1947 على أساس الحرية والديموقراطية، فكان الداعي لها في الشعب بجميع الوسائل إيماناً منه بحق الوطن والفرد والأمة، وحرصاً منه على تحرير هذا الوطن بتحرير الفرد والأمة من كل سيطرة، واستبداد، واستعباد، ولهذا قامت دعوتنا، وحركتنا، وكفاحنا - بشتى الوسائل والأساليب - على العمل للاستقلال في دائرة الحرية والديموقراطية، لأننا كنا وما زلنا نعتقد أن كل استقلال بغير ديموقراطية لا يكون في صالح الوطن والشعب، وإنما يكون وسيلة لتسخيرهما في سبيل فئة من المتسلطين بالبغي والجبروت.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة
على النفس من وَقْع الحسام المهند

فإذا كنا نريد تحرير الوطن والشعب فلا نريد هذا التحرير بالنسبة لأجنبي فقط دون آخر، بل بالنسبة لجميع الأجانب الذين يتحكمون في البلاد والعباد باسم الحماية والنفوذ والمراقبة في

جميع مناطق المغرب، وبعبارة واضحة صريحة، نريد أن نحرر الوطن والأمة من جميع السيطرات الأجنبية في أي مكان من أرض الوطن، وبالنسبة لأي شطر من الأمة، وذلك باعتبار أن المغرب واحد، وشعبه واحد، وهدفه واحد.

فبهذا وبهذا وحده تكون الوطنية صادقة، ويكون الكفاح حقيقياً، ويكون الاستقلال تاماً. هذا ما نريد ويريده الشعب معنا، وهذا ما نكافح ونضحي جميعاً من أجله حتى يتحقق.

(ومما لا ريب فيه أن المتفقين هم عماد الأمم في نهضتها، ولكن سعادتها لا تتحقق إلّا بسعادة السواد الأعظم من أبنائها، وهذا ما يعمل له حزب الشورى والاستقلال بجميع ما يملك من الوسائل، على أن سعادة الأمة إنما تتم في ظل الحرية والمبادىء الأساسية في العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية).

وهذا ـ يا مولاي ـ ما دعانا إلى التفكير في وجوب المطالبة بوضع دستور للبلاد يصون ما للعرش من حقوق تاريَخية ثابتة، ويعيد للدولة سيادتها وللشعب حريته وحقوقه، فيجدد أداة الحكم، ويبث روح الشورى في الأمة. ومن الواضح ـ يا مولاي ـ أن الشعوب التي أصيبت بما أصيبت به من اغتصاب سيادتها، وتدهور في كيانها، قد اتخذت من الدستور وسيلة لإصلاح شؤونها الداخلية واستعادة مكانها بين الأمم المتمتعة بحريتها واستقلالها. ولن يضيرنا أن نقتبس من غيرنا كل ما هو نافع وموصل إلى الغاية...

هذه هي الرسالة التي طالبنا فيها رسمياً بوضع دستور للأمة منذ ثماني سنوات، ولا أذيع سراً إذا قلت إن جلالته رحب بهذه الرغبة، وأعرب عن ارتياحه واستعداده لتلبيتها عندما تسنح الفرصة، ويؤاتي الظرف.

وأذكر ـ ويذكر معي المواطنون ـ أن دعوتنا الشورية الديموقراطية الدستورية قد لقيت يومئذٍ من بعض الناس حرباً سافرة لم تزد الدعوة الصالحة إلا شدة وقوة، وعزة ونصرة.

وقد شاء الله تعالى أن يستجيب صاحب الجلالة ـ الملك الصالح المصلح ـ لنداء الحق، ويصبح أكبر داعية في البلاد للشورى والديموقراطية والملكية الدستورية، وذلك في خطب العرش وفي تصريحاته وأحاديثه السامية مما جعل التجاوب والانسجام بينه وبين شعبه الوفي والمخلصين من أبنائه تامين كاملين، ومكن منذ ذلك الوقت لدعوة الحق والحرية في البلاد كلها.

وأعود إلى مذكرة 23 شتنبر 1947 فأثبت منها للحقيقة وللتاريخ ما ورد فيها عن هدفنا العام وهو: (أن غاية حزب الشورى والاستقلال ـ كما يدل عليها اسمه ـ هي العمل بجميع ما يستطيع من الوسائل في سبيل إيجاد ديمقراطية حقيقية ـ سياسية، واجتماعية، واقتصادية ـ لفائدة الشعب المغربي، كما يعمل لاسترجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقاً تاماً، وتحقيق استقلال الوطن ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسة وفي دائرة ملكية دستورية).

وعند التحدث عن الأساليب التي يعتزم الحزب تحقيق الأهداف الوطنية بها ذكرت المذكرة أن من بينها طريقة المفاوضات.

أما الحكومة التي طالبنا بها كذلك فقالت عنها المذكرة الشورية:

(تؤلف حكومة وطنية مغربية تكون ذات صفة مؤقتة، ومسؤولية مقررة، كما تكون موطدة الأركان ومتمتعة بثقة الأمة وصاحب الجلالة، ومالكة لكل حرية التصرف بحيث تستطيع أن تؤدي مهمتها الأساسية التي هي الاضطلاع بقيادة المغرب عن طريق الدستور نحو مصيره الجديد كوطن حر مستقل).

ثم إن المذكرة طالبت بإلغاء الحماية قائلة:

(تلغى معاهدة الحماية (30 مارس 1912) ويستعاض عنها باتفاق مؤقت وذلك ريثما يتم إبرام معاهدة جديدة تقوم على التحالف والمودة بين المغرب المتمتع بحريته وكامل سيادته، وبين فرنسا التي ستبرهن على تمسكها بمبادىء الحرية والديمقراطية، ويمكن إبرام تلك المعاهدة بوفر الشروط السالفة الذكر التي تمكن من إعداد وتنصيب الهيآت الشرعية للأمة).

وفيما يخص الدستور قالت المذكرة: (أن يعهد إلى مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي بوضع دستور يصبح ـ في دائرة ملكية ديمقراطية ـ القانون الذاتي، والنظام الأساسي لمغرب الغد المتمتع بحريته واستقلاله).

(ويتولى الدستور المغربي الجديد تنظيم السلطات التشريعية، والتنفيذية والقضائية على أساس فصل بعضها عن بعض، وعدم تداخلها حفظاً للحرية وصوناً للعدالة في البلاد، ويضمن لسائر المغاربة المساواة أمام القانون والحرية الفردية، وحرية المراسلة، والبيت وملكية (بكسر الميم) الفرد والجماعة، وحرية الضمير والرأي العام والاجتماع والجمعيات، وحق التظلم والشكوى في دائرة القانون والعدل، وحرية الصحافة والنشر. ويمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها في غير الظروف الاستثنائية).

وتتابع المذكرة قائلة:

(يكفل الدستور تعاليم الإسلام دين الأمة المغربية، وجميع الأنظمة والمؤسسات الإسلامية من قضاء شرعي وأوقاف وغيرهما، واللغة العربية لغة المغرب الدينية والقومية، وأصول الملكية الدستورية المغربية).

هذا بعض من كل، وهذه نقط التذكير من برنامج الحزب السياسي الذي تقدمنا به رسمياً منذ ثماني سنوات إلى جلالة الملك وإلى الحكومة الفرنسية، والذي جرت على أساسه ـ لأول مرة في تاريخ العلائق المغربية الفرنسية ـ محادثات سياسية رسمية بيننا وبين الإقامة العامة في ذلك العهد للخروج بالمغرب من وضع الحماية إلى حياة الاستقلال والديمقراطية.

ولست أقول إن ذلك البرنامج كان سابقاً لأوانه، بل إنه جاء في وقته حيث كان موضوعاً لمحادثات سياسية رسمية بين الطرفين،

وأقل ما يمكن أن يقال في حقه إنه فتح عهداً جديداً في كفاح الشعب وسعيه لحل المشكلة المغربية ـ الفرنسية على أساس السيادة والاستقلال والديموقراطية، ولقد مهد البرنامج المذكور سبل ذلك الحل عن طريق المفاوضات الحرة بين ممثلي الشعب والفرنسيين ومما ختمت به مذكرة 23 شتنبر 1947 قولها:

(يأمل الحزب أن يرى عن قريب حلول ذلك اليوم الذي يتمكن فيه الشعب المغربي من الاتجاه بنفسه في عزم وحزم، وعن طريق الديموقراطية الصحيحة، وبمؤازرة نزيهة من الحكومة الفرنسية نحو هدفه الأسمى الذي هو الاستقلال التام).

وقد تحقق اليوم هذا الأمل بفضل كفاح الشعب والملك والأوفياء من الوطنيين، وما تحمله الجميع من بذل وتضحية لإعلاء كلمة الحق.

نعم قد تحقق ذلك الأمل فاعترف اليوم رسمياً باستقلال المغرب، هذا الاستقلال الذي سيعزز بالديموقراطية والملكية الدستورية.

وإنا لفخورون بأن تحقق ذلك كله على يد جلالة الملك الذي أعلن بشرى انتهاء عهد الحجر والحماية في خطاب العرش لشعبه الوفي، وبزوغ فجر الاستقلال والحرية، كما أعلن جلالته أن العهد الجديد يتطلب التجديد في العوائد والمؤسسات والحكم وأساليبه، كما يتطلب تحرير الفرد ليتمكن من التعبير عن آرائه آمناً مطمئناً، وأن الحكومة التي ستؤسس ستكون عصرية

مسؤولـة تعبر تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب، كما سيكون من مهمتها وضع أنظمة ديموقراطية على أساس الانتخاب وفصل السلط في إطار ملكية دستورية. ولقد أبى جلالته إلا أن يسجل في خطابه انتصار فكرة الحرية والديمقراطية، وتحرير الجماعة من ربقة كل تبعية مفروضة. والآن وقد تجلت أهدافنا ـ كما قال جلالته مخاطباً إيانا نحن المغاربة ـ يجب عليكم أن تتمسكوا بحبل الإخاء، وتتجنبوا ما يؤدي إلى التفرقة والبغضاء، إذ لا نجاح يرجى إلا بصفاء القلوب، وتوحيد الصفوف، حتى نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً؛ وليكن رائدكم خـدمة الصالح العام، والذود عن المبادىء الوطنية العليا أبقانا الله لشمل الأمة جامعين، ولمصالحها حافظين، ولخيرها ساعين.

وفق الله الملك الوفي ووفقنا لما فيه رضى الضمير، وإرضاء الواجب والتواصي بالحق والصبر، والتعاون على البر والتقوى، لا على الإثم والعدوان.

«فصل الخطاب»

نحن والحكومة

«الرأي العام» عدد 264 - 14 دجنبر 1955

تشكلت الحكومة المغربية المؤقتة يوم الأربعاء الماضي، وبتشكيل هذه الحكومة تحققت آخر نقطة من (اللائحة) السياسية التي نشأت عن استشارات ومحادثات إيكس ليبان، هذه (اللائحة) التي دعيت ـ باطلاً ـ باتفاقات إيكس ليبان، وهي ليست باتفاقات بالمعنى المفهوم أو المتعارف لهذه الكلمة في الاصطلاح السياسي الحديث، فكل من تحدث عن (اتفاقات) إيكس ليبان من الفرنسيين وغيرهم إنما ارتكب غلطاً أو ذهب ضحية مغالطة لا أقل ولا أكثر.

وقد كانت (لائحة) إيكس ليبان تشتمل على:

1 — إبعاد ابن عرفة.

2 — إعادة الملك الشرعي سيدي محمد بن يوسف إلى فرنسا ليقيم بها حراً في انتظار الحل النهائي بواسطة الشعب المغربي لمسألة العرش.

3 — تكوين مجلس لحراسة العرش وذلك بصفة مؤقتة وللحيلولة دون التفكير من طرف الفرنسيين فيما سمي وقتئذٍ بالرجل الثالث.

4 — تأليف حكومة مغربية مؤقتة تمثل مختلف اتجاهات الرأي العام المغربي، وذلك للتفاوض مع فرنسا في حل المشكلة القائمة معها. وقد أنجز كل هذا بل أكثر منه، حيث إن جلالة الملك سيدي محمد الخامس لم يمضِ عليه أسبوعان في فرنسا حتى رجع لعرشه منتصراً، بفضل الله وبفضل كفاح الشعب وتضحيته فلست أستثني نصيب جلالته منهما، إذ هو من الشعب، وبالشعب وللشعب في السراء والضراء. وأعظم من هذا أنه لم يمضِ على جلالته في فرنسا أسبوع كامل حتى أصدر مع وزير خارجية فرنسا التصريح المشترك، وذلك يوم سادس نوفمبر 1955، هذا التصريح الذي تضمن بصفة رسمية اعتراف الحكومة الفرنسية بالمغرب كدولة مستقلة في دائرة ملكية دستورية. وهكذا أسرعت الحوادث، وتجاوزت المحادثات الأولى وما نشأ عنها من عناصر أساسية لتسوية مسألة العرش مؤقتاً، ولتوجيه الجانبين المغربي والفرنسي في اتجاه العمل لحل المشكلة الجوهرية القائمة بينهما حول الحالة الراهنة في البلاد، ومستقبل العلائق بينها وبين فرنسا.

وبعد هذا أعود إلى تشكيل الحكومة المغربية المؤقتة لأقول إن بقيامها قد تم إنجاز ما يمكن أن يسمى بلائحة إيكس ليبان.

ومن المعروف أن هذه الحكومة قد وقع الاتفاق سابقاً على أنها

ستتولى تدبير الشؤون العامة في المغرب باعتبار أنها هي الحكومة الوحيدة ذات السلطة والنفوذ والمسؤولية في الحكم والسياسة، كما ستتولى تنظيم الدولة المغربية على أساس التجديد والإصلاح في دائرة الديمقراطية والدستور. وأخيراً إنها ستتولى ـ في الوقت المناسب ـ إجراء مفاوضات حرة مع الحكومة الفرنسية في باريس من أجل تحقيق أمانيها القومية في السيادة والاستقلال، مع تنظيم العلائق الجديدة بين الدولتين على أساس الصداقة والتعاون في دائرة المصالح المشتركة.

وبما أن الحكومة المغربية في بداية هذا العهد الجديد قد تم الاتفاق من أول الأمر على أنها ستكون ممثلة لمختلف اتجاهات الرأي العام المغربي، فقد رأى حزب الشورى والاستقلال ـ منذ جرى الحديث مع الرسميين في باريس حول ذلك ـ أن يقوم التمثيل السياسي داخل الحكومة على أساس الثلث لكل فريق من الأحزاب والمستقلين. وفي المذكرة التي تضمنت أجوبتنا على أسئلة جلالة الملك ـ أيده الله ـ قلنا بالحرف ما يلي:

(إن حزب الشورى والاستقلال يرى تأليف حكومة مغربية محضة تمثل جهد الإمكان الرأي العام المغربي).

(وهذه الحكومة ينبغي أن تتألف على النحو التالي:

الثلث لحزب الشورى والاستقلال، والثلث لحزب الاستقلال، والثلث للمستقلين الصالحين والقادرين على تحمل المسؤوليات).

(ويلوح لنا أن هذا التوزيع قد روعي فيه العدل التام، ذلك

لأن الانتخابات الحرة هي وحدها التي ستكشف عن الأهمية الحقيقية لكل عنصر من العناصر التي يتكون منها مجموع الشعب المغربي).

(وكل اعتبار غير هذا من شأنه أن يزور التمثيل الشعبي، ويعطي لعنصر على حساب الآخر فوائد يركز منحها على أساس غير عادل).

وفيما يخص عناصر المستقلين قالت مذكرتنا لجلالة الملك وفقه الله:

ولا يمكن أن يدرج في المستقلين الذين سيشاركون في الحكومة لا أعضاء المخزن الذين عزلوا بأمر جلالتكم، ولا الباشوات والقواد الذين هم مجرد أعوان للسلطة التنفيذية.

فهل تم هذا وذلك يوم تشكلت الحكومة؟ أترك الجواب على هذا السؤال للقراء الأعزاء.

أما فيما يخص النسبة التمثيلية داخل الحكومة فقد كان في استطاعتنا بل من أسهل الأمور علينا نحن كذلك أن نرتكب الشطط، والإفراط، والمغالاة في اشتراط الشروط التي يمليها التعصب، والأنانية الشخصية والحزبية، وأن ندعم هذا بالادعاءات العريضة، والدعايات الصاخبة، والمظاهر البراقة بغية التغليط والمغالطة، والضغط والتأثير على ضعفاء العقول على اختلاف أنواعهم ومراتبهم، ولكننا لم نفعل شيئاً من ذلك، بل لم نفكر فيه مطلقاً، لأننا نخدم الصالح العام وحده، لا أنفسنا، ولا

الحزبية العمياء، حاشا وكلا.

نعم، لم نفعل ذلك ولم نفكر فيه مجرد التفكير لأننا كعادتنا نؤثر خدمة الصالح العام دون غيره، وفي سبيله رأينا أن يقوم التمثيل السياسي داخل الحكومة المغربية الجديدة على المساواة التامة بين الجميع، وهذا بصفة مؤقتة حتى تكون الانتخابات الحرة التي بها تتبين الأغلبية والأقلية، ويتمكن كل ذي حق من أخذ حقه بدون منازع، فالاحتكام إلى الشعب عن طريق الانتخاب الحر هو الوسيلة الوحيدة لمعرفة الأكثرية والأقلية بما لا يدع مجالاً للشك والقول، وما دام هذا غير موجود، ومتعذراً الآن فالنسبة المستاوية هي الحق والصواب، والواجب والمصلحة.

ونحن في مذكرتنا لجلالة الملك أعزه الله راعينا كل هذا، وراعينا صالح الحكومة نفسها، وما يتطلبه من اتحاد العناصر الوطنية وتعاونها تعاوناً صحيحاً مثمراً.

وفي الحديث الذي أذيع لي أخيراً في طنجة قبيل تشكيل الحكومة قلت باللفظ: ليست الحكومة الوطنية بفريسة، بل هي حكومة المغرب لا فئة خاصة من الناس، ولهذا يجب أن تكون هذه الحكومة ضامنة لتمثيل جميع أقسام الرأي العام المغربي في الوقت الحاضر، وذلك على أساس المساواة، لأن هذه المساواة خير ما يضمن الاتحاد والانسجام والتعاون داخل الحكومة وخارجها.

وقد عملنا ما استطعنا ـ أثناء المشاورات الوزارية ـ لتكون

الأمور عادلة ومستقيمة في سيرها ونتائجها، ورائدنا في هذا كله الصالح العام دون سواه.

ويوم تقرر دخول ممثلينا للحكومة لم يكونوا مختارين، بل مضطرين لأسباب واعتبارات شتى ترجع لقضية البلاد الكبرى في هذا الوقت العصيب، وللحكومة نفسها التي أردناها أن تكون خادمة وفية لتلك القضية المقدسة بكل ما تستطيع من حول وقوة.

ووقتما كانت الحكومة في طور التشكيل النهائي أبرقت إلى جلالة الملك أعزه الله باحتجاجي لديه على التصرفات التي أدت إلى إقامة التمثيل داخل الحكومة على نسب عددية غير متساوية، وعلى كيفية توزيع المناصب الوزارية، كما ضمنت برقيتي لجلالته مبدأ احتفاظ حزب الشورى والاستقلال بكامل حقوقه الوطنية والسياسية في مجال العمل والمسؤولية حاضراً واستقبالاً. وبمثل ذلك الاحتجاج والتحفظ توجهت إلى رئيس الحكومة الجديدة.

ولهذا حينما كانت الإذاعات تعلن خبر تشكيل هذه الحكومة كانت تذيع في نفس الوقت نص برقيتي الاحتجاج والتحفظات الشورية الاستقلالية.

وأنا بعملي هذا إنما قمت بواجبي كأمين عام للحزب مسؤول عن سياسته وحافظ لحقوقه كاملة غير منقوصة بالنسبة للجميع وبتأدية هذا الواجب لم أرتكب غلطاً ولا شططاً، بل سرت وفق ما في مذكرة الحزب لجلالة الملك وفقه الله، كما كنت منطقياً مع نفسي، ومنسجماً مع تصريحاتي التي حددت بها مواقف الحزب

الخاصة بتشكيل الحكومة وتوزيع مناصبها، وتحديد أعمالها ومسؤولياتها.

ونحن بدخول ممثلينا للحكومة على أساس النسبة المعروفة لم نسلم بهذه النسبة كحق كامل، ونصيب عادل، بل كحد أدنى اضطررنا إليه اضطراراً في آخر ساعة، وذلك وعياً للصالح العام الذي كان يقتضي التعجيل بالخروج من الأزمة السياسية بتشكيل الحكومة، والمشاركة في الحكم والمسؤولية حتى نقوم بواجبنا في هذه الساعة الحرجة من تاريخ البلاد، والعمل لضمانة الائتلاف والتضامن والتعاون داخل الحكومة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك كله لبينا رغبة صاحب الجلالة في أن نسهل ما استطعنا تأليف الحكومة التي يتوقف اليوم كل شيء في البلاد على وجودها وقيامها بما عليها من واجبات ومسؤوليات.

لقد راعينا كل هذا، وفي سبيله تساهلنا وتنازلنا، وضحينا، وقد كنا في هذا مرة أخرى رجال الواجب وخدام الصالح العام.

وإن هذا الواجب وهذا الصالح العام لا يتعارضان مع صالح الحزب ولا مع واجبنا نحوه، هذا الحزب الذي هو خير أداة لخدمة الوطن والأمة معاً.

ولأجل هذا شارك رجال حزب الشورى والاستقلال في مسؤولية الحكم. وكيف لا يشاركون وهم الذين لا يهابون المسؤوليات ولا يترددون في اتخاذها ما دامت المصلحة العامة هي الوجهة والقصد، والنهج والسبيل إلى أبعد الأهداف، وأقصى الغايات.

ولكن مشاركتنا نحن الشوريين الاستقلاليين في حكومة البلاد كما تألفت عملياً لا يُسقط حقنا في الاحتجاج على الكيفية التي تم بها هذا التأليف نسبة وتوزيعاً، كما لا يسقط حقنا في إبداء التحفظات حول ما نعتقد أنه ليس بمستقيم في كيان حكومة بلادنا، وبالتالي لا تفوّت علينا المشاركة في الحكومة حقاً من حقوقنا الوطنية والسياسية، ولهذا أعلنا بالطرق الرسمية مبدأ احتفاظ الحزب بها كاملة غير منقوصة في الحاضر والمستقبل، ولست في حاجة إلى شرح معنى هذا الاحتفاظ، فهو أوضح من أن يوضح.

وأود الاكتفاء بما قلت في هذا الموضوع، وعدم الاضطرار إلى أن أتناوله مرة أخرى بالتفصيل والتدقيق، فالوقت ليس وقت كلام، بل وقت عمل، وعبرة كذلك لمن اعتبر.

ومن العبرة التي نريد أن نهدي إليها كل من هو في حاجة إلى خير الهدي تعليق إحدى الصحف الأجنبية على تنازل حزب الشورى والاستقلال من أجل أن يسهل تأليف الحكومة الوطنية الأولى في عهد الاعتراف للمغرب بسيادته واستقلاله، ومن أجل تمكين هذه الحكومة نفسها من القيام بمهامها الكبرى في السياسة، والديموقراطية، والمفاوضة، فقد كتبت الصحيفة المشار إليها:

إنه بقبول حزب الشورى والاستقلال للمشاركة في الحكومة المغربية قد أمكن تأليفها وتقديمها إلى جلالة الملك. وهكذا حلت الأزمة السياسية بأسرع ما يمكن. ويرجع الفضل في هذا

إلى الجهود المتواصلة التي بذلها رئيس الوزارة، كما يرجع الفضل أيضاً ـ وهذا ما يلزم التصريح به ـ إلى ما برهن عليه حزب الشورى والاستقلال من المروءة والشهامة في تمسكه بروح الوئام والوفاق، فهذا الحزب الذي طالب بالتسوية في توزيع الوزارات قد قبل ـ تنازلاً عند رغبة جلالة الملك في تسهيل قيام الحكومة ـ الدخول على غير ذلك الأساس، وذلك حرصاً على تزويد المغرب عاجلاً بحكومة، وإنه لمثال رائع للوطنية، ما أحوج كثيراً من الأمم ذات الأنظمة الحكومية المتعودة على مناورات السياسة إلى أن تستوحي منه، وتنتفع به انتفاعاً.

«فصل الخطاب»

سياسة الحكومة على ضوء البيان الوزاري

«الرأي العام» عدد 265 - 20 دجنبر 1955

في 13 ديسمبر صدر البيان الوزاري للحكومة المغربية الجديدة، وقد تأخر البيان أياماً غير قليلة عن إعلان تشكيل الحكومة وذلك لأسباب لا حاجة لذكرها، غير أننا نسجل هنا أن ذلك البيان كان ينبغي أن يصحب إعلان تكوين الحكومة التي حاول أن يتحدث عن سياستها في الحاضر والمستقبل، هذه السياسة التي طالما انتظر تحديدها الرأي العام في الداخل والخارج.

ولقد رمى البيان الوزاري إلى عرض الخطوط الرئيسية للسياسة المغربية الجديدة فقال: إن الحكومة ستعمل لصيانة السيادة القومية المغربية. وليس معنى هذا أن هذه السيادة قد عادت إلى أيدينا ودخلت من جديد في حوزتنا، بل إنها ما تزال مثقلة بالقيود المفروضة عليها منذ نصب الحماية وبسط نظام الاستعمار في بلادنا، ولهذا يتعين على الحكومة أولاً أن تعمل لتحرير السيادة القومية من جميع تلك القيود، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين،

وإذ ذاك يمكنها أن تقوم بواجب الصيانة لـشيء موجود لا مفقود أو في حكم المفقود.

ثم تعـرض البيان إلى تحقيق الأمـاني المشروعـة للشعب المغربي، فذكر أن هذا سيكون رائد الحكـومة في سيـاستها الجديدة، وحرص البيان أيضاً على أن يذكّر بالقسم الذي أقسمه أعضاء الحكومة وبالعهد الذي قطعوه على أنفسهم أمـام الله والملك لخدمة الوطن بالعمل لصالح الشعب بكل نزاهة ووفاء، وفي مقابل هذا ومن أجله طالب البيان الوزاري أن يـمنح الشعب ثقته للحكومة مؤكداً أنها ستعمل وفق مطامح الأمة، والحرية والديموقراطية.

وغني عن البيان أن منح الثقة رهن بعمل الحكومة لا ببيانها وقولها، ووعدها، ذلك أن الله ـ والشعب الرقيب الحسيب ـ لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى أعمالكم، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره، كما في الذكر الحكيم.

وقد عُني البيان الوزاري ـ بعد هذا ـ بتحديد مهمة الحكومة فقال أولاً إنها حكومة مفاوضة وتدبير الشؤون العامة، ثم أردف هذا بالتنصيص خاصة على أن العمل الأساسي الذي هو السبب والعلة في قيام الحكومة إنما ينحصر أولاً وقبل كل شيء في مفاوضة فرنسا من أجل اتفاق جديد معها.

ومعنى هذا أن البيان الوزاري يتضمن الاعتراف بأن الحكومة تعتبر نفسها حكومة مفاوضة أكثر منها حكومة تـدبير للشؤون

العامة، وسواء كان هذا أو ذاك فنحن أمام اعتراف صريح بأن الحكومة لن تعمل شيئاً مهماً ولن تستطيع القيام بما تريد قبل إجراء المفاوضة أو إنهائها، أما إجراء المفاوضة فمتعذر الآن لأن الحكومة المقابلة الصالحة غير موجودة، فلا بدّ من انتظار نتيجة الانتخابات الفرنسية المقبلة وتشكيل الحكومة الجديدة بعد اجتماع البرلمان الفرنسي الذي سينشأ عن تلك الانتخابات، وهذا ما يحتاج إلى شهرين أو أكثر. وأما الانتهاء من المفاوضات مع فرنسا فلا نعلم أجله. ومما لا شك فيه أن المفاوضات ستدوم شهراً إذا سارت سيرها الطبيعي، فهل ستظل حكومتنا من الآن إلى نهاية المفاوضات (عاطلة) أو (متوقفة) في تدبير شؤون البلاد، وتنظيم الدولة على أسس جديدة مستوحاة من الحرية والديموقراطية؟ هذا ما لا يقبله الشعب، فالحكومة التي قامت اليوم في البلاد، والتي تساهلنا نحن حزب الشورى والاستقلال في تكوينها مراعاة للصالح العام دون سواه، يجب أن تكون حكومة عمل وتنظيم وإصلاح - في دائرة الحرية والديموقراطية - قبل أن تكون حكومة مفاوضة. أما أن يسمعنا البيان الوزاري غير هذا فنغمة جديدة نود أن لا تصل إلى آذاننا التي تعودت أن تسمع نغمة أخرى هي أن الحكومة التي كان متفق على تكوينها حكومة ذات ثلاث مهمات أساسية متساوية هي: تدبير شؤون البلاد، وتنظيم الدولة على أساس دستوري ديموقراطي، ومفاوضة فرنسا من أجل تحديد علائقها بالمغرب في المستقبل.

فالبيان الوزاري الذي ذهب إلى أن الحكومة حكومة مفاوضة

وتدبير، أو على الأصح حكومة مفاوضة أوّلاً وقبل كل شيء لم يوضح لنا سبب هذا الرأي الجديد الذي فوجىء به الشعب. هل معنى هذا أن الحكومة غير قادرة على التدبير والتنظيم قبل نهاية المفاوضة، وتحرير السيادة من القيود، واسترجاع السلطة والنفوذ، وامتلاك وسائل التنفيذ والسياسة:

رجال، وأموال، وإدارات؟

إذا صح هذا فأي معنى لأن يذكر البيان الوزاري أن عهد الحماية قد انتهى وانقضى؟ ولعل ذكر هذا متناقض مع ما أكده البيان بعدُ من أن الاتفاق الجديد الذي سينتج عن المفاوضات المقبلة ـ إن شاء الله ـ سيسجل بصراحة إلغاء معاهدة فاس المبرمة سنة 1912. ومعناه أن الحماية ستستمر إلى أن يتم هذا، وأن كل ما جرى لحد الآن هو الاعتراف من طرف فرنسا بمبدأ الاستقلال، أو على الأصح التزامها الصريح الواضح بإيصال المغرب إلى أن يصبح متمتعاً بنظام الدولة المستقلة كما هو منصوص عليه في البلاغ المشترك الصادر في 6 نوفمبر الماضي باسم جلالة الملك ووزير خارجية فرنسا.

وقد اهتم البيان الوزاري بتوضيح نظرية الحكومة في الاستقلال كيف يجب أن يكون فقال: إنه استقلال مستوحى من الحق ومن الحكمة معاً. وإذا فهمت معنى للحق وللحكمة فلست أفهمه إلا كما يجب أن يفهمه كل واحد منا نحن طلاب الحق ورواد الحكمة، فإذا كانت الحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث يجدها ـ كما في الحديث الشريف ـ فإن الحق يؤخذ ولا يعطى

كما توصي به حكمة العقل والتجربة والمصلحة.

فلحكومتنا أن تطلب ضالتها من الحكمة وفقها الله وسددها وبلغها المقام، ولكنها لتعمل على أن تأخذ الحق أخذاً دون تهاون ولا تقصير، ودون توانٍ ولا تباطؤ، فالشعب يواجه أخطر المشاكل، ويقاسي أَشَدَّ الأزمات، ويمر بأحْرج الفترات، ولن يخرجه من كل هذا ويبدأ بالسير به في طريق الخلاص والإنقاذ إلا العمل الجدي المنتج. ومن أجل هذا يجب أن تكون للحكومة من الآن السلطة والنفوذ، ووسائل السياسة والتنفيذ، فبهذا وحده تستطيع أن تكون صالحة لتدبير شؤون البلاد، والمباشرة للتنظيم والإنشاء والإصلاح، في دائرة التجديد والديمقراطية. وبعبارة أخرى لا نريد حكومة مفاوضة فحسب وقبل كل شيء، بل حكومة تدبير وتنظيم في انتظار المفاوضة التي هي بعض لا كل، وأحد أسس الحكومة لا أساسها، وإحدى غاياتها لا غايتها.

وإذا كانت ترغب الحكومة في أن يتم لها الآن حفظ الأمن والنظام في البلاد، وإعادة حالة الاستقرار إليها لصالح الأمة، فلن تستطيع هذا بمجرد الكلام والترغيب، بل لا بدّ أن تتخذ إلى هذا أجدى الوسائل وأنتج الأساليب.

وعلى سبيل الإشارة والمثال ـ لا التحديد ـ أذكر أنه من واجب الحكومة أن تبرّ باليمين التي أقسمتها يوم تشكيلها، وأن تتحرر كل التحرر من أي ضغط داخلي أو خارجي، وأعني ضغط الشارع وما قد يكون له من استغلال داخلها، وأن تنبذ المجاملة والمحاباة

مضحية بهما في سبيل الصالح العام، وأن تحرص كل الحرص على أن تكون باستمرار عادلة مقسطة ليوفقها الله إلى الاضطلاع بالأعباء، والقيام بالمسؤوليات، خصوصاً وأن البيان الوزاري قد تدارك في آخره ما أغفله في أوله، فأوضح أن الحكومة عازمة على أن تباشر ـ في فترة الانتقال ـ تدبير الشؤون العامة مؤملة في روح التفاهم لدى المقيم العام وأعوانه، كما هي عازمة على اتخاذ التدابير الأولى في ذلك السبيل ومن أجل تحقيق ديموقراطية الدولة، وأول ما سيعنى به كل وزير تقديم برنامج دقيق يتعلق باختصاصه للمصادقة عليه من الحكومة، فهذا من شأنه أن يجيب عن تساؤلاتنا ومخاوفنا التي أبديناها في بداية هذا المقال.

ولم يفت البيان الوزاري أن يؤكد القول بأن الحكومة مصممة على العمل بسرعة من أجل بعث الحريات العامة من مرقدها وتجديد حياتها وازدهارها، وتلك هي: حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي، والتجول، والجمعيات وبالأخص الحرية النقابية. ثم زاد البيان بأن ممارسة جميع هذه الحريات يقتضي إلغاء نظام الأحكام العرفية.

إن هذا الكلام حسن، ولكن أضيف إليه أن ممارسة تلك الحريات لكي يكون حقيقياً وكاملاً يجب أن تعجل الحكومة بالقضاء على ما لا يقل عن نظام الأحكام العرفية، وهو تحرير الاتحاد النقابي المغربي من سيطرة التحزب والتعصب، وما يمكن أن نسميه الجاهلية الأولى، فغير خاف على الحكومة أن الاتحاد النقابي المغربي قد خرج عن حقيقة الحق النقابي وخالف مبدأ

الحرية النقابية، والحرية الفردية، والحرية الديموقراطية ووحدة صفوف جميع العملة المغاربة بما أعلنه على لسان المسؤولين فيه، وبما يقوم به من تصرفات سراً وجهراً، وهو إظهار التحزب لجهة معينة، ومطاردة جميع العملة المغاربة الذين لا ينتمون إلى بعض الأحزاب. واشتراط الانضمام لهذا الحزب في دخول العملة للاتحاد النقابي المغربي كأنّ هذه الهيئة حزب سياسي أو أداة مسخرة للحزبية. وقد جهل أو تجاهل المسؤولون عن تلك الهيئة، أن الحق النقابي المعترف به اليوم في المغرب هو لكل عامل مغربي دون اعتبار رأيه السياسي، وأن الحرية النقابية حق للجميع لا فريق دون فريق، وأن مصلحة الطبقة العاملة المغربية هي في وحدتها وتضامنها وتعاونها بعيدة عن التحزب، والتعصب، والتفرقة، وأن الهيئة النقابية في جميع الأمم تقوم على الحياد التام المطلق لتؤدي رسالتها لصالح جميع العملة في الوطن، فيجب على الحكومة المغربية أن تعجل بصيانة الحق النقابي، والحرية النقابية، والحرية الفردية وحرية الرأي والتعبير عنه لجميع العملة المغاربة دون استثناء، وإذا لم تفعل فإنها ستكون مسؤولة عما قد يؤدي إليه تحزب النقابة في بلادنا من عواقب وخيمة على الأمن والنظام والسلام.

لقد طالب البيان الوزاري منح الحكومة الثقة والتأييد، وهي تسحقهما بالعمل والواجب، لا بالوعد والأماني.

فإذا عملت الحكومة عملاً صالحاً، وأدت واجبها كاملاً فإنها تفتح أمام الشعب ـ كما قال البيان الوزاري ـ آفاق مستقبل يقوم

على الحرية والعمل والرفاهية..

ونحن مع البيان الوزاري إذ يقول: (إن نضوجنا الفكري وحكمتنا السياسية يجب أن يكونا على قدر ما ينتظرنا من مهمات جسيمة) ونحن أيضاً مع البيان الوزاري إذ يطالب بأن نكون حذرين حازمين متبصرين، وإذ يتوجه ـ على لسان الحكومة ـ بالنداء إلى وطنيتنا وتقديرنا للصالح العام لنكون جميعاً في كل مكان منارة النظام والسلام، وصرح الطاعة والامتثال، وإذ ينصحنا بأداء واجباتنا الوطنية وعدم الانتقام والاقتصاص من غيرنا لغير حق ولا عدل.

ولكن الحكومة أحق بأن تكون في هذا كله خير القدوة والمثال للشعب.

وإذا كان لي ما أضيفه إلى هذا فهو قول الحسن البصري:

لو كانت لي دعوة مستجابة لجعلتها للحاكم، فإن الله يُصلح بصلاحه خلقاً كثيراً.

«فصل الخطاب»

التقسيم الإداري والولاة. . . .

«الرأي العام» عدد 266 - 28 دجنبر 1955

(1)

لقد كان التقسيم الإداري الإقليمي وتعيين الولاة المغاربة رؤساء لمختلف الولايات المحدثة من الأعمال الأولى للحكومة المغربية. وقد سمي هذا التقسيم (إصلاحاً) إدارياً ونحن لا ننظر إليه بهذه النظرة إلا إذا أيقنّا بهذه التجربة والنتيجة أنه كذلك في الواقع والحقيقة لا في القول والصورة، عملاً بالحديث (إن الله لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى أعمالكم) ولهذا لا نريد أن نحكم له أو عليه حتى يتبين العمل من القول، والحقيقة من الخيال. .

مما لا شك فيه أن التقسيم الإداري عمل جديد من حيث التنفيذ، ولكن مما لا شك فيه أيضاً أنه جاء تطبيقاً لمشروع قديم طالما فكرت فيه إدارة الحماية، وكاد أن يتحقق على يد المقيم العام لاكوست، وأن الصحف الفرنسية لم تكتم هذا، بل حرصت على التصريح بأن التقسيم الإداري الحديث مطابق (للإصلاح) الذي تضمنه برنامج المقيم العام.

ولسنا ندري بالضبط ماذا أرادت بهذا، هل مجرد التذكير أو الملاحظة العابرة، أو كان ذلك ذا قصد معين خفي هو ـ مثلاً ـ الإشارة إلى أن الحكومة المغربية لا فضل لها في ابتكار التقسيم الإداري، بل هو من مبتكرات الحماية الفرنسية سابقاً وإنما نفذت هذه الحكومة اليوم ما كان مُقرراً وعلى وشك الإنجاز بالأمس؟.

ومهما يكن فإن التقسيم الإداري لم ينفذ إلّا في عهد الحكومة المغربية، فهو بهذا الاعتبار جديد. ولسنا نرمي بهذا إلى أن كل جديد لا بدّ أن يكون صالحاً في النظر والواقع، ولسنا كذلك من أولئك الذين يعملون بالقاعدة العاطفية التي تقول: إن كل ما يفعله المليح مليح، بل نحن أصحاب رأي نعبر عنه بكامل الحرية في حدود القانون واللياقة، ونحن كذلك أصحاب مسؤولية في الأمة نؤدي واجبنا في دائرتها بما نستطيع من إخلاص وعمل وتضحية. وإذا كانت الحكومة المغربية منا وإلينا فلسنا نعاملها بمبدإ الجاهلية الأولى، أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، بل نسير إزاءها سيرة العقل والتبصر والحق والحرية والصدق والإنصاف، وليس لنا من هادٍ في سيرتنا هذه إلا الحديث: كلّكم راعٍ وكلُّ راعٍ مسؤول عن رعيته. وتطبيق هذه يجعلنا نتعقب أقوال وأعمال الحكومة والولاة بما تقتضيه منا ومنها مصلحة البلاد والأمة، ولسنا نريد إلّا الإصلاح ما استطعنا إليه سبيلاً. فإذا ما رأينا في سياسة الحكومة وتصرفات الولاة ما هو جدير بالنقد والإصلاح، فإننا لا نتأخر لحظة في القيام بواجبنا كاملاً، وذلك بغية أن تستقيم الأمور العامة، وتكون الوجهة خدمة الصالح العام حقاً ويقيناً. وما دمنا

في مجال توضيح الموقف فإننا نأتي على سبيل التذكير بما شرعه الإسلام الحنيف وأقطابه الأولون من قواعد وأصول الحكم والسياسة في الدولة، فهذا خليفة الرسول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قد ضرب لكل مَن يلي أمر المسلمين خير المثل في مسؤولية الرعاة عن رعيتهم وحسن السياسة، وصلاح الحكومة في الأوطان، فلقد خطب في جمهور المسلمين الحاضرين، إلا أن رجلاً قام وسيفه في يده ليرد على عمر بن الخطاب بقوله، والله يا عمر لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، فلم يغضب عمر بل أجابه: الحمد لله الذي أوجد في رعية عمر مَن يقوّم اعوجاجه بالسيف.

نعود إلى التقسيم الإداري لنقول، إذا كان جديداً من حيث التفكير والابتكار، وكل هذا - في الحقيقة - ليس هو أهم ما في الأمر فلسنا نستحسن كل جديد لجدته، ولا نستنكر كل قديم لقدمه، بل لا ننظر في هذا وذاك إلّا لما قد يكون فيهما من خير وشر، وصلاح أو فساد.

ومما نلاحظه في التقسيم الإداري أنه أسس بظهير شريف يحمل تأشيرة (الفيزة) المقيم العام كما كان الأمر في عهد الحماية، وهذه التأشيرة هي التي يعبر عنها بهذه العبارات، رُئي وصودق عليه، وتحتها إمضاء المقيم العام. ويُمثل هذا الختم المقيمي الرقابة المفروضة على التشريع المغربي وعلى جميع أعمال وتصرفات الحكومة في المغرب ونكون أكثر وضوحاً وتدقيقاً في هذا الموضوع فنقول: إن التقسيم الإداري جاء من حيث

الابتكار والتنفيذ مطابقاً لأحد بنود معاهدة الحماية التي تعطي حق الابتكار والاقتراح، وحق الاطلاع والمصادقة للمقيم العام، وذلك في مجال التشريع والحكم والسياسة، وقد يبدو فيما جرى بمناسبة التقسيم الإداري أننا نعيش اليوم في وضع سياسي متناقض مع نفسه، فمن جهة اعترفت لنا فرنسا بمبدأ الاستقلال، ومن جهة أخرى أخذت الأمور تسير سيرتها الأولى في عهد الحماية وسيطرة الاستعمار.

ولكن ينبغي أن لا نغمز من الآن بالمظاهر والشكليات، وأن لا نتخذ من الظنون حقائق، ومن الأماني منجزات.

كما ينبغي أن لا نسيء الفهم لما قيل ويقال، ولما جرى ويجري في مجال الحكم والإدارة والسياسة.

فالحقيقة التي لا مراء فيها أن فرنسا سجلت في البلاغ المشترك الصادر في 6 نوفمبر 1955 قبولها أن تسير بالمغرب سيراً يجعل منه دولة مستقلة في دائرة ملكية دستورية ومرتبطة بفرنسا بروابط ما سمي بالتكافل.

فبهذا الاعتراف قد أصبح المغرب دولة مستقلة كما نريدها.

فإلى أن يكون هذا أمراً واقعاً وحقيقة ملموسة، ونظاماً قائماً، وذلك نتيجة للمفاوضات المغربية الفرنسية التي لم تتم بعد، لا تزال أوضاع النظام السياسي القديم في محلها إلا ما كان من تكوين حكومة مغربية (باستثناء الشؤون الخارجية والدفاع العسكري) وتنصيب الوزراء الجدد في مختلف الإدارات الفنية،

وتعيين ولاة مغاربة كرؤساء الأقسام الإدارية الإقليمية في المغرب، وكل هذا جهاز حكومي وإداري يقوم اليوم في تناسق مع الأوضاع السياسية المألُوفَة في عهد ما قبل اعتراف فرنسا بمبدأ الاستقلال، ونحن إذ نقول هذا لا نغفل أننا ما نزال نعيش في مرحلة الانتقال، ولهذا نظن أن ذلك التناسق مؤقت إلى أن تنتهي المفاوضات المقبلة إن قدر لها أن تجري على أحسن حال وتؤدي إلى ما نتوخاه منها من نتائج مرضية هي تحقيق الوعود الرسمية، والأماني الوطنية. وإذا كنا في مرحلة الانتقال مقيدين بالأوضاع القديمة ـ أو بكثير منها على الأقل ـ فمعنى هذا أننا لم نخرج بعدُ من العهد الذي يسرع بعضهم فيسميه (بائداً)، ولم ننغمر بعد كذلك في العهد الذي نريده جديداً، والذي يمكن أن نسميه بشيء من التسامح والتفاؤل طبعاً (بالعهد المخضرم).

ولهذا لا غرابة في أن يصدر ظهير التقسيم الإداري كما كانت تصدر الظهائر من قبل، وأن يكون هذا التقسيم من مبتكرات الإقامة العامة ومقترحاتها، وأن تكون الحكومة المغربية غير كاملة الوزارات، وأن يكون الولاة الجدد تابعين للحكومة في نظامها الإداري وممارسة ما أسند إليهم من أشغال عامة، فنحن كما قلنا ما نزال نعيش في (عهد مخضرم) يقوم على كثير من الحقائق والوقائع القائمة وبجانبها بعض المنشآت والمحدثات، وبيننا وبين هذه وتلك حجب من الصور، والخيالات، والأماني، وهل الحياة ـ وحتى السياسة ـ إلا صورة ومثال، وحقيقة وخيال، وأمنية وواقع.

ولا يفوتنا بعد هذا أن نلاحظ أن التقسيم الإداري إذا كان جديداً في حد ذاته، فإن أكثر مَن عُينوا في مناصب الولاة تطبيقاً له ليسوا بجدد، بل سبق لهم أن تقلدوا المنصب في عهد الحماية، فهم من السلك الإداري المألوف في البلاد، وهو سلك الباشوات والقوّاد.

وهذا يذكرنا ببيتين للشاعر الفرنسي الكبير (أندري شينيي).

ألا فلننظم أبياتاً شعرية جديدة بأفكار عريقة في القدم والزمن الغابر.

ولقد شاء بعض المعلقين السياسيين الفرنسيين أن يصوروا التقسيم الإداري الجديد بأنه تراجع عن نظام الحكم المباشر وبداية نقل السلطة الإدارية من أيدي الفرنسيين إلى أيدي المغاربة، وفي هذا شيء من الحقيقة، ولكن هذا يحمل على التساؤل، هل ما تم من تكوين وتقسيم إداري وتعيين للولاة المغاربة يعدُّ في نظر الفرنسيين تطبيقاً لمبدأ الاستقلال وإعادة السيادة المغربية إلى أصحابها الشرعيين أو مجرد تطبيق لمعاهدة الحماية كما كانوا يريدون أن يفعلوا يوم كانوا يقترحون الرجوع إلى معاهدة الحماية كحل مؤقت للمشكلة المغربية الفرنسية، والمؤقت في نظرهم قد يطول ويدوم؟.

«فصل الخطاب»

التقسيم الإداري والولاة

«الرأي العام» عدد 267 - 4 يناير 1956

(2)

تساءلنا في المقال السابق هذا السؤال: هل ما أنجز أخيراً مِن تقسيم إداري جديد وتعيين لولاة على رأس الأقسام الإدارية المحدثة يعدّ - في نظر الفرنسيين - تطبيقاً لمبدأ السيادة والاستقلال أو إنما هو رجوع إلى تطبيق معاهدة الحماية وفق الحل الذي حاول الفرنسيون من قبل إعطاءه لمشكلة العلائق المغربية الفرنسية؟.

ونجيب على السؤال بأن هذا هو ما تحدثت به كثير من الصحف الفرنسية عقب إنجاز (الإصلاح) الإداري الجديد، فقد كتبت إحدى هذه الصحف أن نظام الحكم المباشر بواسطة السلطات الفرنسية والموظفين الفرنسيين كان مخالفاً لنص تلك المعاهدة وروحها، وأن وجود ذلك النظام قام على الاستعانة بالباشوات في المدن والقوّاد في البوادي من غير أن يكون على رأسهم ولاة مغاربة يكونون بمثابة (أغطية) ويمثلون بهذه الصفة دوراً خاصاً هو جعلهم غير تابعين - في الظاهر على الأقل -

لرؤساء النواحي الفرنسيين. وقد أضافت الصحيفة أن إحداث ولاة مغاربة كان القصد منه سد تلك الثلمة، وملء ذلك الفراغ في تطبيق معاهدة الحماية. وذهبت تلك الصحيفة إلى أبعد من هذا وهو قولها: لو طبقت معاهدة الحماية تطبيقاً حرفياً منذ أول يوم لما عدّ كل من تعيين الحكومة المغربية والولاة المغاربة حادثاً استثنائياً. والصفة الاستثنائية لما حدث سواء في مجال الحكومة أو الولاية إنما ترجع إلى الظروف والماجريات.

فهذا كلام لا غبار عليه، وصراحته تغني عن كل تعليق وتوضيح. وفي الحقيقة أن ما يهم في هذا كله ـ بقطع النظر عن المسألة الاعتبارية لكل واحد من الطرفين المغربي والفرنسي ـ هو الجوهر لا الشكل. ونعني بالجوهر السلطة الفعلية لا الإسمية، والنفوذ العملي لا الظاهر، فمن سيمارس هذه السلطة الفعلية، ويكون صاحب هذا النفوذ العملي؟ أهم الولاة المغاربة الجدد أم الموظفون الفرنسيون الذين سيكونون بجانبهم؟ هذا سؤال نترك الجواب عليه لما سنراه من الحقائق في بلادنا، ولكن مما لا شك فيه أن القيام بما أسند أو سيسند إلى الولاة المغاربة من اختصاصات ومهمات تابع لما سيعطاهم من سلطة، ويترك لهم من نفوذ، وإلا فإن التوجيهات السامية التي تفضل بها جلالة الملك على الولاة يوم التولية في مناصبهم الجديدة ستظل حبراً على ورق، وصيحة في وادٍ، وهذا ما لا ينبغي أن يكون، لأن تلك التوجيهات كلها في صالح الوظيفة الجديدة، وفي صالح المحكومين من المواطنين وغيرهم.

وإذا نظرنا بشيء من التحليل إلى ما تم في أمر الولاة المغاربة، فإننا نلاحظ أولاً أنهم يمثلون في أقاليمهم صاحب الجلالة الملك الذي عينهم بظهائر شريفة أكثر مما يمثلون الحكومة، كما نلاحظ أن حفلات الاستقلال والتنصيب اتخذت كلها شكل مظاهر وصفة دعايات قصد بها محاولة (التغطية) أكثر مما قصد بها الاحتفاء والتكريم. وبعبارة إن ما ينبغي أن نهتم به ليس هو المظهر بل المخبر، وليس هو الظاهر بل الباطن.

وهناك سؤال يتوارد على ذهن الباحث وهو يعالج هذا الموضوع هل عين الرجل الصالح في المنصب الصالح؟ ونحن نكتفي بوضع السؤال تاركين الجواب عليه لكل قارىء، ونتخذ هذا الموقف منتظرين الأعمال والتصرفات التي هي وحدها خير الحكم في الموضوع. وفي انتظار أعمال الولاة وتصرفاتهم نريد أن نقول كلمة فيها على ضوء ما أعطاهم جلالة الملك من تعليمات وتوجيهات.

فقد أوصاهم جلالته بأن يكون هدفهم الأول هو العمل للقضاء على الظلم والاستبداد لأنهما من أسباب الانحلال والانهيار بالنسبة للأمم والحضارات، كما أوصاهم جلالته بمقاومة جميع أسباب الشقاق والتفرقة، وتقوية روابط الأخوة والتضامن بين المغاربة، وبين هؤلاء وغيرهم من الأجانب الساكنين بأرضنا.

وهذه مهمة وطنية، واجتماعية، وإنسانية ملقاة على كاهل الولاة بصفتهم رؤساء مسؤولين، فيجب عليهم أن يؤدوا تلك المهمة على أكمل صورة ومثال، لأن فيها صلاح الحاكمين

والمحكومين أجمعين، ولأنها العمدة والأساس في نشر العدل، ونصر الحرية، وصيانة الأمن العام.

ويدخل في مهمة الولاة ـ كما حددها جلالة الملك ـ السهر على النظام والأمن في البلاد، ولكن قلنا ونقول مرة أخرى إن حفظهما لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق الأماني الوطنية وحماية الناس في أشخاصهم وأقوالهم وآرائهم، لا عن طريق القوانين والنداءات والتصريحات فحسب، بل عن طريق العمل لتنفيذها بما يجدي من الوسائل والأساليب، فبهذا وحده تنتهي الفوضى، ويسود العدل، وتتحقق الحرية، ويكون النظام محفوظاً والأمن مصوناً. أما ترك ذلك والاقتصار على إصدار القوانين وإرسال النداءات فعمل قلما يفيد وينتج.

فعلى الحكومة المغربية أولاً والولاة ثانياً أن يجدّوا في تحقيق العدل والحرية، فهما اللذان يحتاج إليهما الشعب في كل مكان، وهما مفتاح وضمانة النظام والأمن. وغنيٌّ عن البيان أن النظام والأمن يجب أن يتحققا لصالح البلاد والأمة، لا كما كان أمرهما في غير هذا الوقت. فالنظام والأمن اللذان عرفناهما في الماضي إنما قاما على رؤوس الحراب، وشر القوانين والأنظمة.

وخلاصة القول أن الولاة الجدد لا يمكنهم أن يؤدوا ما عليهم من واجبات ومسؤوليات لصالح الشعب إلاّ إذا حددت اختصاصاتهم بكيفية رسمية واضحة، لا بكيفية خطابية أو تجريبية، ولا قيمة لهذه الاختصاصات إلا بالسلطة الفعلية والنفوذ العملي، والقوانين الصالحة، والأنظمة الصائبة. وتحديد

الاختصاصات سواء بالنسبة للحكومة أو الولاة أو الباشوات والقوّاد وغيرهم من الموظفين المغاربة مسألة المسائل في الوقت الراهن، لأن حلها تابع لتحديد اختصاصات الإقامة العامة وكبار الموظفين الفرنسيين في العاصمة والأقاليم، وبغير هذا لا سبيل إلى الخروج من الوضع الحاضر وضع السيادة المزدوجة، والحكم المشترك والسلطة المختلطة، على أساس تنازع الاختصاص، وتداخل المسؤوليات، فإذا لم يعجل بتسوية هذه المسألة التي ما تزال معقدة فلا يمكن أن ننتظر لا من الحكومة ولا من الولاة المغاربة تحقيق ما يناط بهم من مهام، والسير بالبلاد والشعب في طريق السيادة والحرية والديموقراطية.

«فصل الخطاب»

في فترة الاستقلال: اختصاصات الحكم والمسؤولية العامة

«الرأي العام» عدد 269 - 18 يناير 1956

سبق لنا أن تحدثنا عن مسألة جوهرية في هذه المرحلة التي يجتازها المغرب عامة، وحكومته خاصة، تلك هي مسألة تحديد الاختصاصات السياسية والإدارية، إذ بغير هذا يبقى الوضع اليوم كما كان بالأمس، ويكون ما أنجز خلال الفترة الأخيرة من تشكيل الحكومة، وتنصيب الوزراء، وتعيين العمال وغيرهم من الولاة في المدن والبوادي (إصلاحات) شكلية في إطار النظام القائم في البلاد، بل إن استمرار الأمور على حالها لا يخلو من فوضى منظمة لسنا ندري هي في صالح مَن، كما لا يخلو من تناقض صريح مع ما اعترف به رسمياً من مبدأ السير بالمغرب نحو مصيره الجديد كدولة قائمة على نظام الاستقلال في دائرة ملكية ديموقراطية دستورية.

وتلافياً لاستمرار الأوضاع السياسية والإدارية في المغرب كما كانت في الماضي القريب، ولما نشأ و ينشأ عن ذلك من الفوضى

الناتجة عن تداخل الاختصاصات والمسؤوليات بين المغاربة والفرنسيين الموظفين في الدولة، أو على الأصح عن استمرار هيمنة هؤلاء على مقاليد الأمور حتى بعد تدشين العهد المسمى (بالجديد) وسعياً في استعادة الحقوق والاختصاصات والمسؤوليات التي هي ضرورية لقيام الحكومة المغربية بمهامها من تسيير للشؤون العامة وإحداث الأنظمة الديمقراطية لصالح الشعب، اهتم جلالة الملك ـ وفقه الله ـ والحكومة المغربية كل الاهتمام بمسألة تحديد اختصاصات الحكومة في الفترة الحاضرة، لأن عدم تسوية هذه المسألة من شأنه أن يعطل كثيراً من الشؤون العامة، في حين أن الحكومة تريد أن تعمل، ولا بدّ من أن تعمل، لأنها ليست حكومة مفاوضات فحسب، بل هي قبل هذا ـ أو مع هذا ـ حكومة تسيير وتنظيم. وفي انتظار انتهاء المفاوضات المقبلة يجب أن تقوم الحكومة المغربية بما عهد إليها كحكومة من المهام السياسية والإدارية وغيرها. هذا هو الحق، والمنطق، والمصلحة.

وكنا نظن أن تسوية مسألة تحديد الاختصاصات الضرورية للحكومة المغربية لن يطول أمرها، ولن تلقى أية عقبة غير قابلة للتذليل. ونحن إذ كنا نظن هذا لم نكن غافلين عما لا تزال عليه الأوضاع في انتظار نتيجة المفاوضات الآتية، ولكن الواجب والمصلحة يقضيان اليوم أكثر من ذي قبل أن لا يبقى كل شيء معلقاً إلى أن تتم المفاوضات التي لم تبدأ بعد.

وهذا ـ مع غاية الأسف ـ هو ما تمَّ أخيراً حيث إن مسألة

تحديد الاختصاصات لم تطرأ عليها تسوية جديدة، وإنما وقع تأكيد ما جرت به الأمور في المغرب، واقتضته الأوضاع التي كنا وما نزال نريد الخروج منها بأسرع ما يمكن باسم الاستقلال والديموقراطية.

فقد صدر ظهير شريف بتاريخ 6 يناير، قالت الصحف الفرنسية إنه سينشر في العدد المقبل من الجريدة الرسمية (لحماية) الجمهورية الفرنسية في المغرب. وموضوع هذا الظهير اختصاصات رئيس الحكومة المغربية، وهو يشتمل على فصل واحد لا ثاني له، فهو بهذه الصفة يندرج في باب (ما قل ودل). ولقد علقت عليه الصحف الفرنسية بعض التعليق ـ عملاً بمبدأ (ما قل ودل) ـ فذهبت كلها مذهباً واحداً وهو أن إصدار ذلك الظهير إنما يفسر بضرورة التعجيل بالبت في القضايا العامة المعلقة المتراكمة منذ شهرين، ومن شأن هذا أن يضمن حسن السير الإداري من الآن.

وليس هذا هو أهم ما يعنينا، بل هو موضوع الفصل الوحيد الذي يتركب منه ظهير اختصاصات الحكومة المغربية.

فماذا يقول ذلك الفصل الأوحد؟ يقول: ريثما يحدد توزيع سلطات التقرير الإداري، يمارس رئيس مجلس الوزراء الاختصاصات التي عهدت بها النصوص التشريعية الجاري العمل بها اليوم إلى رئيس الحكومة المغربية.

ومعنى هذا أن رئيس مجلس الوزراء هو اليوم من حيث

الاختصاصات الإدارية (صدر أعظم) لا أقل ولا أكثر، ومعناه أيضاً ـ فيما يظهر ـ أن اختصاصات الحكم والإدارة تتجمع اليوم في يده كما كان أمرها بين يدي الصدر الأعظم. وبناءً على هذا فإن ما كان يصدر من القرارات الوزيرية في المدة الأخيرة سيصدر من الآن فصاعداً في شكل مراسيم بإمضاء رئيس مجلس الوزراء.

وأضافت الصحف الفرنسية ـ على سبيل التوضيح، أو محاولة التخفيف والتطمين ـ إن تلك المسطرة الجديدة (وهي في الواقع غير جديدة) إنما هي مؤقتة بحيث لا خوف منها على التنظيم النهائي للسلطات العامة، هذا التنظيم الذي سيقوم في المستقبل على تحديد اختصاصات كل من رئيس الحكومة والوزراء خلال المرحلة الانتقالية المحدودة بنهاية المفاوضات المغربية الفرنسية المقبلة. ويستفاد من هذا أن ظهير الاختصاصات المتحدث عنه ليس بنهائي في موضوعه، بل قد يطرأ عليه تغيير يرمي إلى توسيع الاختصاصات، وتحديدها أكثر وتوزيعها دون انتظار نتائج المفاوضات.

تلك هي حقيقة الظهير المتعلق باختصاصات الحكومة المغربية، وتلك أيضاً هي التعاليق التي رافقت ـ في الصحف الفرنسية ـ صدور ذلك النص التشريعي الجديد، وقد يكون كل ما قيل مطابقاً للحقيقة، كما قد تكون هناك أسباب واعتبارات كانت من جملة أو أهم ما دفع إلى إصدار ذلك الظهير. ونحن لا نريد أن ندخل في جدال ونقاش في هذا الموضوع، ولكن لا نريد أن يفوتنا توضيح ما يوحي به المرسوم المذكور من ملاحظة، هي:

أن رئيس مجلس الوزراء يملك نفس الاختصاصات التي كانت للصدر الأعظم، وأن تطبيق نظام الحماية كما عرفه المغرب ما يزال يطغى في تسيير الشؤون العامة وممارسة الحكم والإدارة، وذلك في انتظار المفاوضات وما ستؤدي إليه من حل المشاكل المعلقة، وعلى رأسها مشكلة النظام الجديد للعلائق المغربية الفرنسية في عهد السيادة والاستقلال والديموقراطية.

تنازع الاختصاص وحقيقة الأوضاع السياسية

«الرأي العام» عدد 280 - 25 يناير 1956

إن تحديد اختصاصات الحكم في العهد الحاضر وما تستلزمه هذه الاختصاصات السياسية والإدارية من سلطات ومسؤوليات فعلية، كان وما يزال مسألة المسائل الموضوعة على بساط البحث بين الطرفين المغربي والفرنسي، وما دامت هذه المسألة الجوهرية الأولى لم تحل على أحسن حال فإن أداة الحكم الجديدة ستبقى مشلولة «لا تسمن ولا تغني من جوع».

وقد تبين الآن بالدليل والتجربة أن تأليف الحكومة الجديدة قبل تسوية تلك المسألة التسوية المطلوبة كان يقوم على شيء من التسرع والارتجال، والسبب في هذا هو حسن نيّة الطرف المغربي الذي كان يظن أن كل شيء سيسير السير المنشود، وأن الحكومة الجديدة لن تلقى أية صعوبة غير قابلة للتذليل في طريق أخذ مقاليد الحكم، وتسلم السلطة، وممارسة تدبير الشؤون العامة، وتحمل ما يقتضيه هذا من مسؤوليات.

وبعبارة لو حددت الاختصاصات والسلطات قبل الإقدام على

تشكيل الحكومة المغربية لما وقعت هذه فيما هي فيه الآن من (أخذ ورد) مع الجانب الفرنسي الذي هو أحرص ما يكون اليوم على عدم التنازل عما بيده من سلطة ونفوذ ومسؤولية، ذاهباً إلى أنه ينبغي أن يبقى الوضع هكذا إلى أن تتم المفاوضات التي لا نعلم متى ستبدأ بالضبط، ولا كم ستطول، ولا كيف ستنتهي.

وما دام الأمر هكذا فلا عجب أن نرى بعض الشكليات هي التي تغيرت دون الجوهريات. ويختلف المغاربة والفرنسيون في فهم هذا التغيير الشكلي، فالأولون ينظرون إليه كخطوة أولى ـ متواضعة طبعاً ـ في سبيل تحقيق الاستقلال بواسطة (الحكم الوطني) بينما الآخرون فيما يظهر يعتبرون ذلك التغيير (إصلاحاً) إدارياً، وتعديلاً سياسياً يقصد بهما إحياء ما اندثر من الحكم الوطني في عهد الحماية وإعطاء (قيصر ما لقيصر) سواء أكان قيصر هذا مغربياً أو فرنسياً، والرجوع بالأمور إلى أهلها، وذلك بتطبيق ما يسمى «بالمعاهدة» تطبيقاً حرفياً وروحياً، وكل هذا باسم الاعتراف بمبدأ الاستقلال، وفي انتظار التفاوض على هذا الاستقلال بدون شرط ولا قيد في نظر المغاربة، وبشروط وقيود في رأي الفرنسيين. ومعنى هذا أنه يقوم بين الطرفين سوء فهم أو تفاهم أساسي ليس من شأنه أن يسهل الأمور، وييسر الحلول، ويحقق الآمال ويرضي الأماني.

وإن اختلاف وجهتي النظر المغربية والفرنسية فيما يخص اختصاصات الحكم في مغرب اليوم ـ وذلك في انتظار ـ مغرب الغد ـ ليتجلى كلما امتدت المناقشة حول تلك الاختصاصات

المتنازع عليها بين الحكومة المغربية والإقامة العامة.

وقد رأينا أن وجهة النظر الفرنسية هي التي سادت وتغلبت أخيراً لما تقرر رسمياً بمرسوم أن رئيس الحكومة المغربية في الوقت الحاضر لا يملك من الاختصاص إلا مما كان للصدر الأعظم في المخزن القديم. ولقد قيل إن هذا نظام مؤقت وقابل للتغيير نتيجة لما قد يعقد بين المغرب وفرنسا من اتفاقات عقب المفاوضة المقبلة. ومهما يكن من الأمر فمن المؤكد أننا بذلك لم نحقق شيئاً من الاستقلال، ولا اتجهنا في سبيل الانقلاب المؤدي إلى هذا الاستقلال، بل رجعنا بنظام الحكم إلى الماضي الذي خيل لغير واحد من الناس أنه ذهب لغير رجعة، والذي صرنا نراه في صور جديدة وأشكال زاهية، وتحت عناوين لامعة وألقاب فخمة. ومن خلال كل هذا تبدو للباحث الفاحص الحقيقة عارية مجردة ليست هي الاستقلال المنشود، بل هي الحماية. كانت بالأمس إسماً ومسمى، فأصبحت اليوم مسمى بدون اسم. وهذا ما يفسره أصحابها بالتخلي عن الحكم المباشر والفرنسيون هم أصحاب العقد والحل ولو تَوَارَوْا عن أعين الناظرين بحجاب، وزهدوا في بعض الألقاب، وتنازلوا طوعاً أو كرهاً عن بعض الاختصاصات.

وخير مثال لهذا أن المقيم العام ما يزال يملك اختصاصاته من اقتراح مشروعات القوانين والإصلاحات، والمصادقة على إصدارها وتنفيذها طبقاً لمعاهدة الحماية التي يجري العمل بها إلى أن تحل محلها اتفاقات أخرى، كما أن المقيم العام يملك

اليوم اختصاصه التقليدي، وهو المسؤولية عن حفظ النظام والأمن العام، وعن العلائق الخارجية للمغرب، وعن شؤون الدفاع العسكري، وعن حماية المصالح الفرنسية والأجنبية، فجميع هذه الأمور كانت وما تزال (محفوظة) في يد المقيم العام، ومستثناة من تدخل الحكومة المغربية التي تخضع فيما لها من اختصاص للرقابة العليا من طرف المقيم العام نفسه وأعوانه وممثليه. وإذا كان رؤساء الإدارات الفنية من الفرنسيين قد تخلوا عن الرئاسة للوزراء المغاربة وأخذوا أسماء جديدة، فأصبح كل واحد منهم يسمى بالكاتب العام للوزراة بدل المدير العام، فإنهم احتفظوا بما كان لهم أو تقريباً من سلطة ونفوذ، وإن كانوا اليوم غير تابعين كما كانوا للكاتب العام للحماية الذي حصرت اختصاصاته في المراقبة الإدارية.

وما يقال في مسألة الاختصاص بالنسبة للحكومة المغربية والإقامة العامة يقال كذلك بالنسبة للعمال الجدد من المغاربة ورؤساء النواحي الفرنسيين. ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع ستستمر فيما يسمى بفترة الانتقال إلى أن تتم المفاوضات التي نريد أن تنتهي باستقلال المغرب لا باستقلال منقوص ومشروط كما يريد الفرنسيون.

في انتظار كلمة القضاء
وتحقيق العدالة في فاجعة سوق أربعاء الغرب

«الرأي العام» فبراير 1956

«سوق أربعاء الغرب» لم يعد إسماً لتلك القرية المعروفة وكفى، بل أصبح لا يذكر إلا وذكرت معه تلك المجزرة البشرية الفظيعة، وتلك الوحشية التي قلما يوجد لها نظير في تاريخ البشرية في عصورها المظلمة، أي وقتما كانت أقرب إلى الوحوش منها إلى الأناسي، لا دين يردعها، ولا سلطة تزعها، ولا إنسانية توجهها، ولا مدنيه تهذبها، ولا وطنية تغذيها. إن حوادث سوق أربعاء الغرب لم تكن مجرد حوادث قتل وجرح، بل كانت حوادث تمثلت فيها الوحشية البشرية والشهوة الدموية، وغريزة التنكيل ونعرة التمثيل، وثائرة الانتقام، وغير هذا من أنواع الشر والبطش والخبث والإثم، والعدوان والإجرام، مما لا يستطيع قلم أن يسطره، ولا لسان أن يصفه، ولا كلام أن يستوفيه. وقد تمثلت تلك الفظائع والجرائم في أقبح صورها، وأبشع مظاهرها، وأخزى أشكالها، ولم يكن لها من سبب غير الحزبية الضيقة العمياء التي تمثل في عصرنا هذا وفوق أرضنا هذه عصبية

الجاهلية الأولى، هذه العصبية، وهذه الجاهلية التي قضى عليها الإسلام الحنيف في موطنها، والتي بعثتها الحزبية الضيقة العمياء من مرقدها في هذا الوطن الذي يعدّ من أوطان الإسلام الحنيف، كما يعد شعبه من أتباع الرسول (ﷺ)، وهو الذي أتى للإنسانية كلها برسالة النور والهدى والرحمة والأخوة، والأخلاق والألفة، والعزة والعدالة، والحق والحرية.

نعم، إن عصبية الجاهلية الأولى التي تسمى اليوم في بلادنا بالحزبية الضيقة العمياء، فتكت وما تزال تفتك بوحدة الأمة المغربية، وتسيء إلى قضيتها الوطنية الكبرى، وتقذف بالصفوف العاملة وبالجماهير الشعبية في بحر الفتنة والضلال، هذا البحر الهائج الذي إن عرفنا ساحله وسطحه وما يتلاطم فوقهما من أمواج فلا نعرف ما يختبىء لنا في قعره، ولا إلى أين قد يؤدي بنا إن نحن خضناه.

ومما لا شك فيه أن الشعب المغربي قد أخذ يشعر بهذه الأخطار الجسيمة التي تهدد سلامته ووحدته وحريته، وحياته، في الحاضر والمستقبل. وكيف لا يشعر الشعب بما يحيق به من شرور وأخطار وقد رأى من أفعال الحزبية الضيقة العمياء، ودعاياتها، وأباطيلها، وإجراماتها التي فاقت كل حد، ما حدا بالعقلاء، والأحرار ـ وما أكثرهم في هذا الوطن ـ إلى دق ناقوس الخطر يوم فاجعة سوق أربعاء الغرب.

وأي دليل أقوى على هذا من تلك مئات الآلاف التي شهدت جنائز الضحايا الأبرياء، والشهداء الأبرار الذين سقطوا في ساحة

الواجب، وصرعوا في سبيل الحرية لا برصاص أو بحديد الاستعمار الغاشم، ولكن بأياد شريرة مجرمة، هي أيادي من يجمعهم بهم الوطن، والجنس، والدين، واللغة، والوطنية، والكفاح وفي وقت الأمة فيه أشد حاجة إلى من يُحكم ألفتها، ويمتن أخوتها، ويقوي صفها، ويشدّ أزرها في جهادها الأكبر الذي هو جهاد تحقيق الاستقلال بالسيادة القومية، والوحدة الوطنية، والديموقراطية الحقة.

وأي حجة أعظم على انتباه الأمة للداء الدفين، والسم القاتل، والخطر الجاثم، من تلك الثورة النفسية التي سادت مختلف طبقات الأمة التي استفظعت بمنتهى الشدة والغضب والسخط، ما ارتكب من أبشع القتل، وسفك الدم الزكي، والتنكيل، والتمثيل، بالضحايا الأبرياء من الوطنيين الآمنيين كباراً وصغاراً يوم 23 يناير 1956 ـ اليوم الأسود المشؤوم ـ بسوق أربعاء الغرب.

وأي برهان أسطع على ما أبداه ويبديه الشعب المغربي من العطف والتضامن والإكرام والتقدير لأولئك الضحايا الأبرياء، والشهداء الأبرار من جنود الحق، والواجب والحرية، وأبطال الوطنية، والكفاح، والديموقراطية في هذه الأرض التي ابتليت بشرذمة من بنيها أكثر مما ابتليت بظلم وعدوان الغرباء عنها، وقد تجلت عواطف الشعب المغربي الأبي، وتجسمت ثورته، الصامت منها والناطق، في ذلك السيل من البرقيات والرسائل، وغيرها من وسائل التعبير والإفصاح، الذي ما يزال يتدفق علينا نحن رجال حزب الشورى والاستقلال عامة، والأمانة العامة

خاصة، من كل حدب وصوب، ومن مختلف المواطنين الثائرين على البغي والعدوان، الناقمين على سفاحي سوق أربعاء الغرب المطالبين بإحقاق الحق، وإجراء العدالة، والاقتصاص فوراً بواسطة القوانين من شر ما خلق الله من المجرمين المرخصين للأرواح، المتعطشين للدماء، المثيرين للمشاغبات والقلاقل والفتن بين المواطنين والإخوان. ولم يكن الشعب بمختلف عناصره وطبقاته هو وحده الذي أظهر ويظهر للضحايا الأبرياء، والشهداء الأبرار، وذويهم، وعشيرتهم وإخوانهم في المبدأ والكفاح من رجال حزب الشورى والاستقلال، من صادق العطف، وعظيم التضامن ما دل على نبل، وإحساس، وإنسانية، ووطنية، ويقظة قومية، وتمسك بالحق والحرية، وكل هذا جدير بأن يبعث على الثقة بأن الشعب المغربي للظالمين بالمرصاد، وأنه سيقطع الطريق على أعداء الحرية، وأنصار العبودية لغير الله الواحد القهار.

نقول: لم يكن الشعب المغربي هو وحده الذي انحنى خشوعاً أمام الضحايا الأبرياء، والشهداء الأبرار من صرعى فظائع سوق أربعاء الغرب ـ المشؤومة الذكر ـ وتسابق إلى إظهار العطف والتضامن في هذه المناسبة الحزينة، بل أكد الشعب في حركة عطفه وتضامنه، وغدا كلاهما إجماعياً، وقومياً، ورائعاً منذ الساعة الأولى التي ارتفع فيها النطق الملكي السامي بالاستنكار الشديد لكل ما جرى من فظائع في سوق أربعاء الغرب يوم سقط رجال الوطنية والكفاح، وجنود الحرية والشورى، ودعاة الوئام والسلام.

صرعى الحزبية، والجاهلية، والطغيان، والإجرام، والوحشية.

ولم تكن الحكومة المغربية نفسها لتقف موقفاً غير الموقف الذي وقفته منذ اللحظة الأولى من الاستنكار الشديد كذلك لجرائم سوق أربعاء الغرب، هذه الجرائم التي لطخت تاريخ المغرب، وأساءت إلى سمعة البلاد في الداخل والخارج، وسجلت بمداد العار والشنار على مقترفيها، والآمرين بها، والساعين فيها من بعيد أو قريب.

وقد أبى كل من جلالة الملك أعزه الله ومن رئيس الحكومة المغربية إلا أن يشاركا في تشييع جنائز الشهداء الأبرار إلى جانب الشعب المحتشد في أعظم المواكب، والمظاهرات، والاستعراضات الاحتجاجية والتضامنية فأوفدوا ممثليهما الرسميين، الذي زاد حضورهم المشهد الشعبي، العظيم، والحزن القومي الكبير، والاستنكار الإجماعي القوي روعة، وجلالاً، وعبرة، مما جعل المناسبة هي الأولى من نوعها. كما أن كارثة سوق أربعاء الغرب كانت هي بدورها فريدة في رهطها.

ولم تقتصر الحكومة خاصة على التضامن مع الشعب والحزب في ثورة الاستنكار لفظائع سوق أربعاء الغرب، وفي تشييع جنائز الضحايا الأبرياء، والشهداء الأبرار، بل حرصت أول الأمر على القيام بواجبها في تحديد مسؤوليات المجرمين السفاكين لمحاكمتهم وعقابهم.

وغني عن البيان أن المسؤوليات قد حددتها بكل دقة ووضوح

الحوادث الدموية نفسها، ومَن خرَّ صريعاً فيها من قتلى وجرحى بلغ عدد الأولين أربعة، وتجاوز الآخرون الأربعين.

نعم، إن المسؤوليات محددة أكثر مما يلزم للعدالة ـ إذا كانت في المغرب عدالة ـ وهي محددة التحديد الواضح البين، والصارخ التام، حيث إن جميع القتلى وأكثر الجرحى شوريون. فإن دل هذا على شيء فإنما يدل أولاً على أن المعتدين ليسوا هم الشوريين الذين ذهبوا ضحايا الفتك والبطش وصرعى القتل والتنكيل؛ وثانياً أن المعتدين كانوا وحدهم المسلحين؛ وثالثاً أن هؤلاء المعتدين بما اقترفوه من جرائم القتل والسفك، وفظائع التمثيل بالموتى، والتشويه لأجسام الجرحى، والتعذيب للأطفال من الكشافة قد سجلوا على أنفسهم جسيم المسؤولية وكتبوا وثيقة اتهامهم بالدم المسفوك، وحكموا على أنفسهم بما لا يدفعه إنكار، ولا يخفف منه ادعاء، ولا يهون منه «الأسف المموه» بعد الإثم والعدوان، وقتل النفس التي حرم الله إلاَّ بالحق.

إن قضية الضحايا والشهداء لم تنته بدفنهم وتأبينهم، ولا بالاحتجاج على قتلهم بالبرقيات والبلاغات، ولا بالتأسف عليهم في المقالات والبيانات، كل هذا لا يجدي ولا يغني عن متابعة المجرمين السفاحين وتسليمهم للقضاء ليقتص منهم أشد الاقتصاص وأعدل الاقتصاص.

ونحن ننتظر بفارغ الصبر، وعلى أحر من الجمر ـ والرأي العام المغربي ينتظر معنا ـ أن يقول القضاء كلمته ويصدر حكمه، وينزل عقابه في غير لين ولا هوادة، لتبقى الكلمة العليا للحق،

وللحق وحده، ولتكون كلمة الباطل هي السفلى.

وإننا إذ نقول هذا إنما نثأر للحق بالحق، ونريد أن نفصل بين الجرائم المرتكبة في سوق أربعاء الغرب، وبين مساعي التوفيق والاتحاد بين الأحزاب الوطنية المغربية. فهذه المسألة يجب أن تدخل فيما هو من اختصاص القضاء وحكم العدالة، بل إن قيام القضاء المغربي بواجبه في هذه المسألة الخطيرة لخير وسيلة للضرب على أيدي المسؤولين، وتلافي كل ما من شأنه أن يعكر من جديد صفو الجو السياسي والوطني في المغرب، وحمل الجميع على أن يعملوا في وئام وانسجام تامَّين، رائدهم الصالح الأعلى وحده للوطن والأمة.

«حديث جهينة»

لكي يحكم الشعب.....

«الرأي العام» عدد 621 - 3 أكتوبر 1957

في كتاب لأحد الأحرار المناضلين عن الحرية هذا التعريف لديموقراطية الحكم:

(لكي يكون الشعب حراً يجب أن يسود.....)

(ولكي يسود يجب أن يحكم، وهذه هي الديموقراطية حكم الشعب).

ويمكن أن نعكس هذه العبارة ـ ونحن نتحدث عن أوضاع السياسة والحكم في المغرب ـ فنقول:

(إذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب، فلكي توجد ديمقراطية يجب أن يحكم الشعب، ولكي يحكم يجب أن يسود، ولكي يسود يجب أن يكون حراً).

فهل هذا هو ما عناه وزير الداخلية في حديثه (العدواني) بالحسيمة لما قال: إن في المغرب ما سماه (ديمقراطية؟).

الجواب هو أن (الديمقراطية)[1] الحقة الصحيحة بأية صلة لا قولاً ولا فعلاً.

ذلك أن الديمقراطية في جوهرها ونظامها تقوم على احترام حقوق وحريات الفرد والجماعة، وعلى نزاهة وعدالة القوانين، وعلى استقامة الحكام، وعلى رعاية الحرمات والمقدسات، وعلى صيانة الأمن وكفالة الاستقرار، وعلى ضمان سلامة النفوس والأرواح وعلى حفظ حرمة البيوت والمساكن، وعلى اطمئنان الضمائر والقلوب، وعلى الشعور العام بكل ما يجعل الحياة طيبة، والعيش هنيئاً، والعيشة راضية.

فإذا كان في المغرب كل هذا فإن لنا ديموقراطية، ولكنه من المؤلم جداً أن لا يكون في المغرب ـ إلى الآن ـ شيء من ذلك. من الادعاء ـ كما فعل ويفعل بعض المسؤولين ـ أن نقول: إننا ظفرنا حقاً بالديموقراطية، وإنها حقيقة قائمة في أرضنا وتحت سمائنا، وإن الشعب سعيد وفخور بها دون أن نخشى رداً ولا اعتراضاً، ومن غير أن يؤاخذنا ضميرنا ووجداننا قبل أن يؤاخذنا الغير على ما قد ندعي ونزعم جهلاً أو تجاهلاً أو خدَاعاً.

وإذا احتاجت الشمس في رابعة النهار إلى دليل، احتجنا نحن إلى إقامة برهان على أن المغرب ما يزال بعيداً عن الديموقراطية كما نفهمها حق فهمها، وكما تفهمها الشعوب المؤمنة بها مثلنا، والمتمتعة بنظامها وحكمها خلافاً لما هو عليه الأمر عندنا.

---

(1) في قول وزير الداخلية هي التي لا تمت إلى الديمقراطية.

ولو شئنا الإتيان ببرهان على ذلك لألفيناه في تصريحات وزير الداخلية التي حاول أن ينال بها من جلال المعارضة، ونزاهتها وصلاحها، وهي تقوم بواجب النصح والإرشاد، ومهمة الرقابة والحساب، وبحق النقد والتبصير في صالح الأمة، والحكومة نفسها لو كانت تدري.

والآن وقد أبطلنا خرافة الديموقراطية الوارد ذكرها في حديث وزير الداخلية بالحسيمة، فلنتابع البيان حول بقية الحديث الذي كان أمره في الناس عجباً عجاباً.

ولعل سائلاً يسأل: لماذا لم تنشر الإذاعة، ولا بلاغ رئاسة الحكومة، نص السؤال الذي وجهه صاحبه في الاجتماع الحزبي بالحسيمة إلى رئيس الوزارة عن مواقف جريدة (الرأي العام) لسان المعارضة بالمغرب؟ فقد سمعنا ثم قرأنا أن سائلاً سأل رئيس الحكومة سؤالاً يتعلق بصحافة المعارضة باللغة العربية، ولم يهتم لا المذيع ولا البلاغ الرسمي بنشر نص ذلك السؤال ليعرفه الناس. وهذه مسألة ذات مغزى، وهو خوف المسؤولين من الاعتراف بما تتحدث عنه صحافة المعارضة وبما تنتقده في سياسة الحكومة عامة، ووزارة الداخلية خاصة، وتفضحه بواسطة النشر عملاً بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتأدية للواجب والأمانة في خدمة الأمة المغربية. وهكذا سمع الناس ثم قرأوا جواباً على سؤال غير مصرح به، وليس هذا بغريب. والأمر كما نعلم جميعاً في هذه البلاد التي تأبى تصرفات بعضهم في أمورها إلّا أن تكون اليوم أكثر مما مضى بلاد الغرائب والعجائب

والمتناقضات، فإن قصة جواب الوزير على سؤال طواه الكتمان طياً لتشبه ـ عن إذن حضرات المسؤولين! ـ مجزرة سوق أربعاء الغرب التي انتهى أمرها أمام القضاء بأن سجلت في التاريخ كمجزرة بدون جزارين، وكقتل بدون قتلة، وكإجرام بدون مجرمين! فإذا وقع هذا ـ كما يعلم الناس أجمعون بما فيهم المسؤولون ـ فكيف يتعجب أحد اليوم من أن يعلن عن جواب وينشر من غير السؤال الذي بعث عليه؟ ثم لماذا امتنع رئيس الحكومة الذي وجه إليه السؤال (المجهول) من الإجابة عليه، فناول وزير الداخلية الكلمة للرد عليه؟ فهل كان هذا مجرد صدفة أو دُبر من قبل تدبيراً؟ ومهما يكن، فإن رئيس الحكومة تحمل مسؤولية جواب وزير الداخلية حيث (أمَّن) عليه تأميناً، سواء بقصد التضامن معه أو تورطاً ووقوعاً في فخ نصب له.

وقد لا يعدو أن يكون هذا هو ما قصد إليه من (أكرموا) الرئيس إكراماً حزبياً، كما كان من مصلحته الشخصية والسياسية، ومن حسن سمعته وشهرته أن يجتنب فيه موقف التورط والوقوع في فخ ماكر، خصوصاً وقد بدأ يدعو إلى الاتحاد الوطني، وجبهة قومية من الأحزاب المغربية، الأمر الذي كنّا سباقين إلى تحبيذه وتشجيعه كما أوضحته أخيراً افتتاحية (الرأي العام) هذه الجريدة التي كانت في (التكريم الحزبي) محلّ هجوم من الحزبية الماكرة، وتهجم باطل من وزير الداخلية، وتأمين مقصود أو غير مقصود ـ بكل أسف ـ من لدن رئيس الحكومة الذي هو أهل لكل تكريم حقيقي، والذي أسفنا ـ وأسف الشعب معنا ـ على بعض مواقفه الخطابية

الأخيرة من وجدة إلى الحسيمة تجاه معارضة جديرة في نفسها بكل احترام، وهي أجدر بالاحترام لأنها كما أعلنته غير ما مرة على لسان الناطق بها، من الشعب وإلى الشعب، ومن الملك وإلى الملك، فهي (معارضة صاحب الجلالة) الذي تستمد من توجيهاته وتعليماته العامة السامية، كما تقوم في البلاد وهي الآن خلو من كل نظام ديموقراطي وبرلماني، بمهمة الرقابة، والنقد والنصح ، والتوجيه، والإرشاد، شأن كل معارضة حيثما وجدت، بل إن وجود المعارضة في المغرب هو وحده الذي ينفي ـ في النظر والواقع ـ عن الدولة والحكومة معاً ما قد تتهمان به من أنهما دكتاتورية، فيوم تنعدم المعارضة في هذه البلاد ـ لا قدر الله ولا سمح الملك والشعب ـ ستهوي إلى الدكتاتورية والفاشستية اللتين هما عدوتان لدودتان لا للشعوب وحدها، بل حتى للعروش والأنظمة الملكية فيها. والتاريخ خير شاهد على هذه الحقيقة، ولا يحتاج الإنسان إلى أن يذهب بعيداً عن المغرب ليبصرها ماثلة شاهدة على نفسها بنفسها. ولهذا فالمعارضة في المغرب سند قوي للعرش المكين ضد مرضى النفوس من الحالمين بالدكتاتورية السافرة أو المقنعة، ولعلهم بما يحاولون تدبيره ضد المعارضة يريدون أن يخطوا نحوها خطوات..

وإن المعارضة التي نتولى أمرها اليوم ـ وقد يتولاها غيرنا معنا أو من بعدنا ـ لطبيعية وضرورية في بلاد كبلادنا ليست فيها قوانين تحمي الحقوق والحريات وتضمنها، وليست فيها مواثيق وعهود صادرة بها، وليس فيها دستور يشرع الأنظمة الصالحة لكل من

الأمة والدولة، والفرد والسلطة، كما هو الشأن والنظام في كل وطن حر ديموقراطي.

كما أن المعارضة طبيعية وضرورية في بلادنا التي لم تستقم بعد فيها الأوضاع بالإصلاح والتنظيم، والتشريع والسياسة، فرقابة المعارضة مسألة حيوية بالنسبة للشعب وللحكومة نفسها في فترة تجتازها كل أمة متحررة، لأنها هي التي تقرر مصيرها إما إلى الديموقراطية وإما إلى الدكتاتورية. ولهذا فإن المعارضة تقوم سداً منيعاً في وجه المرائين بالديموقراطية ـ أو المتمقرطين كما تسميهم جريدة المعارضة ـ الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم وتكذّب أقوالهم بعضها بعضاً.

إن كل من يخاصم المعارضة أو يتضايق من صوتها الصريح الحر أو يحاول أن يكبلها بسلاسل القوانين الباغية إنما يعرض بنفسه لأن يحشر في زمرة الحالمين بالدكتاتورية، وهم في صورة المرائين بالديموقراطية أو المتمقرطين قولاً وعملاً، ونحن نربأ بوزير الداخلية أن يزجّ بنفسه في عداد من يعنيهم هذا الكلام.

أما قوله إن جريدة المعارضة (الرأي العام) لم تكتب واحداً في المائة من الحقيقة فيما نشرته عن المظالم الإدارية، والتصرفات السيئة من طرف بعض الولاة والحكام فقول زائف واتهام باطل، وطعن رخيص، وإن الشعب المغربي لعلى بينة مما نشرته وتنشره (الرأي العام)، وهو الواقع الذي ليس له من دافع بمجرد القول والإنكار، وحيث أضاف الوزير إلى قوله وإنكاره أنه مؤمن بما قاله وأنكره، بل أن له على هذا الحجة الناطقة فنسأله هذا السؤال:

لماذا سكت طوال هذه المدة دون أن ينبس ببنت شفة، ولا أن يعمل لرد الحقيقة إلى نصابها وإظهار الحجة الصريحة التي قال إنه يملكها؟ الحقيقة هي أن الوزير التزم الصمت قبل هذا كأبي الهول مع أن لديه من وسائل وإمكانيات النشر ما لا يملكه أحد، ومن هذا جريدة (السعادة) ـ عفواً (العهد الجديد) التي كانت تصدرها إدارة الداخلية في عهد الاستعمار، والتي تصدرها اليوم بعنوان جديد وزارة الداخلية. فلماذا لم ينشر الوزير فيها ردوده وحججه؟ ولماذا لم يرسل كذلك لجريدة المعارضة شيئاً من هذه الردود والحجج لبيان الحقيقة، حقيقة الناس لا حقيقة الوزير طبعاً؟ فإن (الرأي العام) كانت وما تزال مستعدة لإنصاف الوزير، وستكون طروبة، بل سعيدة، بأن يثبت لديها ـ وللرأي العام المغربي ـ بالحجة والبرهان أن المغرب جنة الله في أرضه لا يحكمها إلا الأخيار والصالحون، ولا يعيش فيها الناس إلا سعداء منعمين بما أفاءه الله عليهم من الحقوق والحريات، والنعم والخيرات فضلاً منه وتكرماً.

والآن وقد خرج الوزير من صمته، وأنطقت الحسيمة (أبا البيانات والحجج) التي تبرز أمام الشعب أن ما كتبته المعارضة ليس حتى واحداً في المائة من الحقيقة؟ إننا نستحث الوزير، ونشجعه، ونساعده على القيام بذلك خدمة لنفسه ولوزرائه قبل الحقيقة والشعب، فهل هو فاعل شيئاً من ذلك حتى يعلم الناس أن أساليبه في الحكم والإدارة، وأساليب من هم تحته من الولاة والحكام تخالف أساليب المعارضة التي اتهمها بأنها غير شريفة!!.

ومما قاله الوزير إنه مضطر للاختيار بين سياسة القمع، وخطة الصمت، وأنه اختار الصمت على القمع. ولقد أبانت جريدة المعارضة أمس أنها لا تريد منه الصمت، بل النطق والكلام، لأنها لا ترضى لأحد الكبت و(الكمامة) وإن رضيهما لنفسه، فإنما حرية الكلام، في دائرة الصواب والقانون، والأدب واللياقة، حق مشاع بين الوزير وغيره من الناس، وكيف يسمح لوزير أن يصمت وإن اختار هذا وهو مسؤول ومطالب بالإفصاح عما يهم الشعب أن يعرفه، ويعرف رأي الوزير فيه؟.

ولهذا نشير على الوزير أن يسلك مسلك الكلام والبيان والبرهان فيثبت لنا ـ مثلاً ـ أن جميع ما تحدثت أو تتحدث عنه جريدة المعارضة من المظالم والمناكر إنما هو (مكذوب) عليها وعلى من نسب إليهم من الحكام، وأن مسألة المختطفين الذين ما فتئنا ننشر صورهم ونسأل عن مصيرهم إنما هي أيضاً أكذوبة وخرافة، بل إن أولئك المختطفين أسماء أشخاص خياليين لم تلدهم أمهاتهم قط، ومثلهم سائر المعتقلين السياسيين، وضحايا حوادث الاغتيال والإجرام، وإن المستشفيات في المغرب أكثر من السجون وأن (ضيوف) الأولى أكثر من (ضحايا) الثانية، وباختصار، إن في المغرب من الحرية، والعدالة، والمساواة، والأمن، والسلامة، والطمأنينة، والاستقرار ما يجعل الحكم فيه صالحاً وما يبرر قول الوزير (إننا بلاد ديموقراطية) أو ما قاله رئيس الحكومة في محاضرته بوجدة من أنه (لا توجد في العالم حكومة منحت شعبها حرية أكثر من حكومة المغرب).

«حديث جهينة»

أحرار في أرض الحرية

«الرأي العام» عدد 625 - 7 أكتوبر 1957

(أحرار في أرض الحرية) هذا هو ما يريده العبيد في نزوعهم إلى العتق والخلاص من كل عبودية. وهذا نفس ما يعملون من أجله، بل يناضلون ويضحون في سبيله بقدر ما يرضون في أنفسهم روح الحرية التي هي روح الإنسانية الحقة، ويلبون بوثبتهم نداء الضمير والوجدان، ويؤدون واجب الوفاء والدفاع عن النفس التي حرم الله إلّا بالحق. وليست النفس جسداً وروحاً فحسب بل هي هذا، وأكثر من هذا، لا تكون النفس نفساً إلا بما عظم الله من حرماتها، وأوجب لها من حقوق، وفرض لها من حريات، فطرة فطر الناس عليها، ونظاماً ارتضاه لهم في دنيا الحياة. ومن المقرر في الإسلام أن لا عبودية إلا لله تعالى دون سواه، ولهذا قام الإسلام على محاربة الشرك بالله وإفراده تعالى بالعبادة من الخلق كافة. وبهذا شرع الإسلام مبدأ ونظام الحرية الإنسانية، أي تحرير الإنسان من كل عبودية، ومنها: عبودية الإنسان للإنسان، وهذا هو الاستعباد والاسترقاق بمختلف أنواعه

وأساليبه. ومن أجل هذا فالإسلام دين الحرية وشريعة التحرير، وقد كان ظهوره وانتشار دعوته بين العرب والعجم (ثورة تحريرية) كاملة بما قامت عليه من الدعوة إلى الخير والهداية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا مبالغة في القول بأن ما في الإسلام كدين وشريعة ونظام من الأصول والمبادىء والكليات في مختلف مجالات الحياة البشرية الفردية والاجتماعية ليس له نظير فيما أتت به الثورات والانقلابات التحريرية الكبرى، بعد الإسلام باثني عشر قرناً، وإنه لمن غلط المسلمين أن لا يرجعوا إلى (أصلهم) (وتاريخهم الأول)، وعهد (سلفهم الصالح) لاستمداد ما يرون أنفسهم اليوم في حاجة إليه في نهضتهم وبعث روح الحرية والعدالة فيهم وتجديد نظامهما في مجتمعهم. وما الشورى، وهي من الإسلام، إلا تعبير عن حرية الرأي، وحرية الإفصاح عنه، وحرية النقد، وحرية المراقبة والمحاسبة، وهو ما يعبر عنه اليوم (بالمعارضة).

(أحرار في أرض الحرية) هو كذلك ما تريده الشعوب المغلوبة على أمرها بالاستبداد والطغيان، أو الاستعمار والاستغلال، وما فيهما من استعباد واسترقاق، وسواء كان هذا في عصورها المظلمة التي تكون فيها ـ بسبب جهلها وتأخرها وانحطاطها وذلتها ـ خاضعة بعضها لسيطرة وجبروت البعض الآخر، أو كان ذلك في فترات احتلال أوطانها من الخارج واستسلامها قهراً وكرهاً للفاتحين الغالبين، فقد اعتادت تلك الشعوب المغلوبة... ويختبرون هل أنهم كما كانوا فيما مضى طلاب حق

وحرية لوطنهم وشعبهم ـ لا لأنفسهم ـ قد صاروا كذلك يحكمون ويسوسون في دائرة الحق والحرية، ولصالح الوطن والمواطنين كافة؟.

إن هذا أشرف وأخطر امتحان يمر به الوطنيون في كل بلاد عندما يتقلدون مناصب الحكم والمسؤولية في أمتهم، وفي الامتحان ـ كما يقال ـ يعز المرء أو يهان! وليس من ممتحن لهم في هذا غير الضمير، والشعب، والتاريخ.

وتعرّف القوانين الحرية بأنها حق مشترك بين الجميع، وأنها تقوم بالنسبة لكل واحد على أن يعمل كل ما تبيحه القوانين العادلة النزيهة في صالح المجتمع وحياته ونظامه. وفي (ميثاق حقوق الإنسان) نجد مثلاً هذا التعريف للحرية: هي القدرة التي لكل إنسان ليعمل كل ما لا يضر بغيره، فحرية الإنسان تنتهي حيث تبتدىء حرية غيره من بني نوعه، والدولة ملزمة بحماية الحرية بالنسبة لكل المواطنين على السواء.

ولأهمية حرية الإنسان قامت الثورات من أجلها، وأوذي الأحرار من الأفراد والشعوب في سبيلها، كما اهتمت بها الدساتير، والمواثيق، والقوانين الخاصة بكل دولة أو العامة بين سائر الدول كميثاق هيئة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن أسباب ذلك الاهتمام، عن طريق الإعلام، والتشريع، والتعهد، الدفاع عن الإنسان وما له من حقوق وحريات طبيعية لا

تكمل، ولا تصفو ولا تستقيم حياته الفردية والاجتماعية إلاَّ بها، ولهذا كان الهدف الأساسي من تقنين الحقوق والحريات، وسن ضماناتها، وتنظيم طرق ممارستها، هو استقامة العلائق بين الفرد والسلطة، وبين الحاكم والمحكوم وذلك على أساس معرفة كل واحد ما له من حقوق، وما عليه من واجبات، فتنتظم العلاقة بين الجانبين مما يجعل الحياة الاجتماعية سليمة والحكم فيها صالحاً. وعلاقة الفرد والسلطة كانت وما تزال المشكلة الجوهرية الأولى في كل مجتمع ودولة، فاختلال أو استقامة الأوضاع فيهما رهن بالكيفية التي تحل بها تلك المشكلة بواسطة القوانين والأحكام، وإهمال حلها أو التقصير فيه إنما يفتح الباب للفوضى، والظلم، والفتنة.

وكما أن الشرائع والدساتير والقوانين أعلنت وسنت، ونظمت الحقوق والحريات، فكذلك أحاطتها بكل ما يلزم من الحمايات والضمانات لصالح الفرد، والمجتمع، والدولة، والحكومة.

ولهذا فكل ما ينقص تلك الحقوق والحريات أو يُخل بها يعتبر عدواناً عليها وخروجاً على ما أمرت به الشرائع والدساتير والقوانين التي تعاقب عليها بأشد العقوبات. وحرصاً على حفظ تلك الحقوق والحريات من أن يعبث بها العابثون من المستبدين والطغاة أعلنت كثير من الدساتير - مثلاً - ما في (ميثاق حقوق الإنسان) من شرعية المقاومة لكل ظلم واضطهاد ودفع عدوانهما بكل ما يستطيع الإنسان. وهي إذ تقرر هذا تعتبر أن هناك تصرفات أو جنايات (ثانوية) تمس بأعز ما في الإنسان، أو بأقدس

ما له مما لا يمكن بحال أن يسكت عنه أو يتهاون في أمره، بل إن الدفاع المشروع عن الحقوق والحريات يُعدُّ واجباً مطاعاً لا يسمح للإنسان بأن يقصر في أدائه، لأن للإنسان قدراً من الحرية والكرامة ليس من سبيل إلى إنكاره أو سليه دون أن يكون في هذا عار جدير بكل ثار. هذا هو ما يبرر في الإعلانات التاريخية لحقوق الإنسان وغيرها من الدساتير الحرة الشعبية (نظرية مقاومة الظلم والعدوان).

نعم ليست الحرية مطلقة من كل قيد، فقد قلنا إنها تنتهي حيث تبتدىء حرية الغير، هذا هو قيدها المشروع في القانون النزيه الحر العادل. ولكن قد تطرأ ظروف شاذة تقتضي المصلحة العامة فيها أن تنظم الحرية تنظيماً خاصاً مؤقتاً، غير أن هذا لا يحدث إلّا في الأحوال الاستثنائية كحرب أو ما أشبهها، أما القاعدة الأساسية لهذا النظام الجديد أو (القيد) الطارىء فهي ما عبر عنه سعد زغلول، رجل القانون والدولة المعروف حيث قال: (إن كل تقييد للحرية يجب أن يكون له مبرر من الحرية نفسها وإلا كان ظلماً). وأما غير هذا من الشروط والقيود التي تضايق الحرية وترهقها، وتعسف، وتعصف بها فإنما هو باطل وبهتان، وعدوان وطغيان، لا أقل ولا أكثر. وكل شيء من هذا القبيل تحرمه وتمنعه الشرائع، والدساتير، والقوانين، وتوجب العمل لتغييره كمنكر بجميع الوسائل المشروعة في تغيير المنكر، وهو واجب على الأفراد والهيئات، كما هو واجب على الشعوب نفسها.

وإنه لمن أغرب الغرائب أن يظن حاكم أن منح الحرية للمحكومين إنما هو (حلم وتسامح) وبهذه المناسبة يؤسفنا أن يكون هذا ما سمعناه وما سمعه الشعب ـ عن طريق الإذاعة الرسمية ـ يوم حاضر رئيس الحكومة بمدينة وجدة فقال ـ كما يذكر جميع المستمعين ـ: (إن موقف الحكومة الحالي إزاء المنتقدين لا يعدُّ ضعفاً، بل حِلْماً منها نحو المواطنين، وإلا فالحكومة قوية ونحن أقوياء!).

ونحن إذ نغتبط بأن تكون حكومتنا قوية، وأعضاؤها كذلك أقوياء، نريد أن تكون هذه القوة بالله وبالحق، وفي سبيل الله والحق، وأن تكون في صالح الفرد والأمة، لتكون كذلك في صالح الحكومة وأعضائها.

وكم نكون سعداء وفخورين أكثر من غيرنا بأن نرى قوة الحكومة وأعضائها تتجلى في عظمة الأعمال والصالحات التي يرضى عنها الله والمواطنون أجمعون، ورضى الله والناس أعزُّ أماني الولاة، وأعظم ما يمكنهم أن يفتخروا به في حياتهم ويقدموه ذخراً عند الله الذي هو أحكم الحاكمين، وأقسط المقسطين.

وفي الرد على كل حاكم يظن أن منح الحرية ـ ومنها حرية النقد والمعارضة ـ إنما هو (حلم وتسامح) منه نحو المحكومين لسنا نجد أحسن من هذه الكلمة لأحد الأحرار:

(إن التسامح شيء يعتمد على الرغبة والتفضل، أما الحرية

فحق محتوم. والتسامح يُثمر هبة يمكن استردادها، والحرية تُثمر حقوقاً مكسوبة خالدة.

والحاكم الذي يمكنني من حق باسم التسامح يستطيع أن يسلبني نفس الحق باسم التعصب).

(ويوضح الفارق بين الحرية والتسامح رجلان كافحا من أجل الحرية كفاحاً باسلاً، هما (توماس بين)، و(ميرابو)).

يقول (بين):

(ليس التسامح عكس التعصب، بل هو تلفيق له، وكلاهما تحكم واستبداد، فالتسامح يزعم لنفسه حق منح الحرية، والتعصب يزعم لنفسه حق منع الحرية).

ويقول (ميرابو):

(إن الحرية تبلغ من القداسة حداً تبدو فيه كلمة التسامح كأنها نوع من الاستبداد، لأن السلطة التي يتراءى لها أن تتسامح، قد يتراءى لها أن تتعصب).

«حديث جهينة»

سكت أَلْفا ونطق خُلْفا

«الرأي العام» عدد 659 - 16 نوفمبر 1957

منذ تأسست وزارة الشؤون الخارجية وأُسندت لمن يتولاها إلى الآن، والرأي العام المغربي في قلق وحيرة من سير سياستها التي ـ بالرغم عما يتظاهر به أحياناً أشياعها من الرضى والتأييد ـ لم تنجح إلاَّ في شيء واحد لا ثاني له، هو توحيد الرأي العام ضد ما ينهجه المسؤول عنها مما يظن أنه (سياسة خارجية مغربية) و (دبلوماسية) حقيقية مجدية.

وطالما انتظر الرأي العام المغربي من وزارة (فيلة لوريش) وهو الاسم الفرنسي لمقر وزارة الخارجية زمن الحماية، أن تخرج سياستها ـ أو ما يدعى هكذا ـ من الغموض والذبذبة، والارتباك والارتجال والتناقض، وبالتالي مما مُنيت به، وأسفاه! من العجز والفشل على حساب الوطن والأمة ومصالحهما العليا في الداخل والخارج.

وطالما انتظر الجمهور الواعي كذلك في بلادنا أن يقتنع المسؤول عن وزارة الخارجية بأن السياسة والدبلوماسية شيء،

وشيء آخر هو اللجوء إلى (البلاغات) للتحدث عن شؤون تلك الوزارة أحياناً، أو إلى (الرحلات) للتظاهر بالنشاط على حساب صندوق الدولة، أو إلى (المآدب) تقليداً ومباهاة على حساب الصندوق العام أيضاً، أو باختصار إلى ذلك (الفراغ) الكبير الخطير الذي عجزت وزارة الخارجية عن أن تملأه بسياسة صحيحة إيجابية يجمع الرأي العام اليوم أكثر من ذي قبل على ضرورة إيجادها ويتفق الجميع ـ بعدما تُوجدُ فعلاً ـ على أنها في صالح المغرب حقاً ويقيناً.

ولكن بدل هذا كان فراغ في فراغ إلا ما كان من «سياسة الاتفاقيات» التي أعلن وزير الخارجية في أحرج الساعات التي مرت بها أزمة العلائق المغربية ـ الفرنسية بمناسبة الخلاف بين الطرفين حول اتفاقية الاستيطان ـ كما يذكر القراء جيداً، والوزير كذلك فيما نعتقد ـ أنه مصمم العزم على الشخوص لباريس في طريق عودته من نيويورك (لإمضائها بالجملة)؛ وإلّا ما كان أيضاً من (سياسة اللجان المشتركة) التي هي في عرف الساسة وتقليد الدبلوماسية الوسيلة (الكلاسيكية) لوضع ملفات المشاكل على الرف في انتظار المعجزات؛ وإلا ما كان كذلك من خطة العناد والإمعان في حسن الظن بالمستعمرين ووضع الآمال فيهم مع أنهم ما زالوا مُصرين على خطتهم ومتمسكين بمطالبهم ومتعصبين لشروطهم وقيودهم مما يريدون أن يُملوه ويفرضوه علينا.

وإن احتاجت الشمس في رابعة النهار إلى دليل احتاج ذلك إلى دليل، وما أيسر الدليل لو احتيج إليه، وهل من دليل أقرب

وأقوى مما عليه حقيقة السياسة الخارجية الصادرة عن (فيلة لوريش) ومما أعلنت به هذه السياسة عن نفسها على لسان الوزير المسؤول سواء في العرض الذي تقدم به أخيراً إلى المجلس الاستشاري بالرباط، أو فيما تلاه من أوراق أو ارتجله بالدارجة من أقوال جواباً للمتحدثين من الأعضاء أثناء مناقشة ونقد ذلك العرض نفسه.

وبالمثال يتضح المقال.

فلقد قال الوزير باللفظ: (ولعل حضرات الأعضاء يودون أن يسألوا عما هي سياسة المغرب الخارجية؟ وما موقف المغرب من المشاكل الدولية؟ وما موقفه إزاء الكتل والأحلاف؟ وما هي السياسة التي يتبعها المغرب ليصل إلى حقه في أطراف البلاد التي لم تضم بعد إلى الوطن؟ وما موقف المغرب السياسي إزاء الحالة في المغرب العربي وبالأخص في الحرب القائمة بالجزائر؟ وما موقفه إزاء الحالة في الشرق العربي والحرب الباردة بين الكتلتين اللتين تتخذان الشرق مسرحاً لها؟).

هذه هي الأسئلة التي ألقاها الوزير في عرضه أمام المجلس الاستشاري، وإنها لتستحق أولاً أن نقف عندها وقفة قصيرة لنبدي استغرابنا من هذه الكياسة المصطنعة التي تعبر عنها عبارة (ولعل حضرات الأعضاء يودون) والتي لا محل لها من الإعراب في موضوع ذي بال كالذي يخص كل سؤال، ونسأل الوزير المتكايس هل كان يشك لحظة واحدة في ضرورة إلقاء تلك الأسئلة عليه من طرف أعضاء المجلس وهم لم يجتمعوا للتبرك

بحضوره، أو التمتع بالنظر في محياه الكريم، أو الاستماع إلى لغو القول، بل لم يجتمعوا إلا للإنصات للعرض الذي أُمر بتقديمه إلى المجلس، ثم لمناقشته المناقشة التي اعتدتها المجالس التمثيلية على أساس البحث والنقد والمحاسبة؟.

ويتضح من الأسئلة نفسها أن السياسة الخارجية المغربية ما تزال محل تساؤل في عناصرها الأساسية، وقضاياها الكبرى، ولكن الوزير بدل أن يجيب عنها بما يشفي الغليل، ويوضح المواقف ويرسم خطوط السياسة الخارجية بكل وضوح. بدل هذا كله أخذ يعدد المشاكل والعراقيل ليتخذ منها أعذاراً عن عدم الجواب، وليقول: إن كل هذا يمنع المغرب من حرية الاختيار، هذه الحرية التي هي ضرورية لرسم سياسة خارجية وتحديد مذهب مستقر لها، وهكذا بقيت أمور وزارة الخارجية على حالها من الغموض، والارتجال، والذبذبة، والتناقض.

وبصراحة نقول: لو أن وزيراً فعل مثل ذلك في بلاد ديموقراطية تحترم نفسها، وترعى مصلحتها لما تُرك في منصبه بعدما اعترف بالعجز والفشل وظهر بمظهر العابث والأمرُ جدٌّ لا هزل!.

ولكن ليس أمر كهذا بغريب في بلاد طالما قيل عنها إنها بلاد الغرائب والعجائب، وهي اليوم في غير واحد من أمورها العامة أكثر غرابة وأشد عجباً.

ومن المؤكد أنه إذا ربح الوزير مع ذلك وبالرغم عن ذلك

البقاء في منصبه فإنه أكثر تأكيداً أن المغرب هو الخاسر، ومعناه أن وطناً وشعباً يشقيان في سبيل وزير كلُّ همه أن يخلد في الوزارة مع الخالدين فيها الذين يؤمنون بأن كل الصيد في جوف الفرا، وأن أشخاصهم تغنى عن السياسة، وأن الشمس والقمر لا يجريان لأحد غيرهم!.

وإذا تجاوزنا عرض الوزير أمام المجلس إلى ما تلاه فيما بعد جواباً على انتقادات الأعضاء نجد أنه لم يتحدث كرجل دولة - إن كان في المغرب رجال دولة بالمعنى الصحيح لهذه العبارة - بل تحدث كرجل ناقم على الذين خالفوه في الرأي وجابهوه بالحقائق، وواجهوه بالصراحة، وقارعوه بالمنطق والحجة، وغالبوه بالحق والصواب، وحاسبوه حساباً عسيراً، وطالبوه بالاستقامة في سياسته أو الاستقالة من منصبه ما دام اعترف بالعجز والفشل، ولكن أَنَّى له أن يُدرك هذا وهو متشبع بروح الخلود في الوزارة لذاته لا لسياسته!.

ولقد قال الوزير الناقم: كنا نود أن نستمع إلى معارضة بنائية.. ولكن ما سمعناه خطة سلبية، وهدم، وقلب للحقائق.

ونسأل الوزير العابث بأمور وزارته: هل قال هذا جاداً لا عابثاً؟ ولنفرض أنه قاله جاداً فهل يظن أنه فعل شيئاً أكثر من الظهور بمظهر الشتّام في مجلس كان الأجدر به أن يحترمه ويحترم نفسه فيه لو كان يستطيع أن يملك أعصابه، ويهيمن على انفعالاته أمام النقد والاعتراض؟ ولقد كنا نشفق عليه، ونتجاوز عن هفواته وقد حضر لأول مرة كوزير في مجلس يضم الأشياع والمخالفين في

الرأي لو أنه برهن على سعة الصدر، والأناة والرزانة، والحشمة والوقار، ودافع عن نفسه وعن سياسته أو عدمها دون اتخاذ النقمة والسب والشتم والقدح وتحريف الحقيقة لستر العجز والفشل، مناورة يحاول أن يصرف بها الأنظار عن شخصه وعن سياسته السلبية العقيمة.

ولقد كنا نظن أن التمشدق بألفاظ أصبحت الآن مبتذلة كاتهام الحكومة للمعارضة الشعبية بأنها غير بنائية، وسلبية، وهدامة، قد اقتنع أصحابه بفشلهم فأقلعوا عنه ورموا إلى الأرض بسلاحه المفلول، ولكن وزير الخارجية حينما عجز عن التحدث كرجل دولة عن سياسة وزارته بما يقنع ويرضي انقلب إلى ناقم شتام كأنه لا يدري أن السب سلاح العاجز.

ومن أغرب قوله حديثُه عن الديموقراطية والأحزاب فيها، قال: من العُرف المتبع عند الدول الديموقراطية أن الأحزاب مهما اختلفت في السياسة الداخلية فإنها تكون صفاً واحداً أمام المشاكل الخارجية الكبرى، وبالأخص إذا كانت تهم وضعية البلاد وسيادتها واستقلالها.

وهذا في حد ذاته حسن، وهو صحيح بالنسبة لبعض الدول لا كلها، ولكن ذلك القول (حق أريد به باطل) فعلى فرض أن المغرب (دولة ديموقراطية) هل فعل الوزير ما يجعل الأحزاب صفاً واحداً في السياسة الخارجية؟ هل اهتم مرة واحدة باستدعاء ممثلي المعارضة، وإطلاعهم على الأمور والاستنارة بآرائهم مما طلبته المعارضة على لسان المجلس الوطني لحزب الشورى

والاستقلال في مايو الماضي، وعلى لسان صحافتها، وهو الاعتراف رسمياً بالمعارضة واستشارتها فيما يهم من المشاكل والقضايا، حتى يتحقق التعاون والتضامن بينها وبين الحكومة كلما اقتضتهما مصالح البلاد؟ وإذ تطالب المعارضة بهذا تبرهن على حسن النيّة والاستعداد، وعلى صدق رغبتها في البناء لصالح الأمة، فليس الهدام من يمد يده للتعاون، بل من يرفض هذه اليد ويقابلها بالشتم وفحش القول.

وإنه لمن غريب الصدفة أن يتوجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى زعيم المعارضة الديموقراطية بطلب التعاون مع وزارة الخارجية في وضع البرامج وتخطيط المناهج، وتوجيه السياسة الرسمية تجاه القضايا العالمية، وذلك بصفته مستشاراً باسم المعارضة، في نفس الوقت الذي يتحدث فيه وزير الخارجية المغربي في المجلس الاستشاري عن تضامن وتعاون الأحزاب في بعض الدول الديموقراطية خصوصاً في ميدان السياسة الخارجية دون أن يفعل شيئاً من هذا، أو على الأقل دون أن يمسك لسانه عن السوء، ويتورع عن قذف واتهام المعارضة بما هي منه براء، وإنما هو الحقد والتعصب وسوء الخلق، والكيد، والتضليل لا غير.

وما درى الوزير الناقم أن ما فاه به ضد المعارضة من فحش القول إنما يمثل (أسطوانة ممسوحة) ملّتها الأسماع، ومجّتها الأذواق.

ومما عابه الوزير على المعارضة ما سماه (بالمس بالسياسة

المتبعة) كأن هذه السياسة مقدسة لا لشيء إلّا لأن صاحبها يتخيل أنه قديس، فهل نحن أيها الوزير في مجال الدين أو السياسة؟.

والأدهى والأمر أن وزير (فيلة لوريش) بالرباط ذهب إلى أبعد حد في غروره ونقمته فأردف ذلك بقوله: (فذلك ما لا نقبله ولا يوجد من بين الأفراد الواعين في هذه الأمة من يقبله، إن عملاً كهذا يخرجها (أي المعارضة) عن حظيرة الأمة) ولا يعني هذا طبعاً المس بالدين ـ وحاشانا أن نفعل ـ وإنما يعني ما سماه المتحدث بالمس بالسياسة المتبعة من طرفه باعتبار أنها مقدسة في نظره، وأنه بحكم هذا قديس يُدخل في الأمة من يرضى عن سياسته ويُخرج منها من لا يرضى عنها من المواطنين المخلصين الواعين الأحرار.

وما أكثر ما ورد على لسان وزير (فيلة لوريش) من المطاعن والمزاعم والمغالطات لحاجة في نفسه، أو شغلاً للوقت بما يغني في رأيه عن الإتيان للمجلس بالسياسة المطلوبة، ومثال ذلك قوله: (سمعنا في هذا المجلس من يزعم أن عقد اتفاق أو معاهدة مع دولة مّا يعتبر تقييداً للحرية وقضاءً على السيادة، وسفسطة مثل هذه لا تحتاج إلى جواب (وكل شيء عند ذلك الوزير لا يحتاج إلى جواب حتى الأسئلة الخطيرة التي وردت في عرضه أمام المجلس) فالذي يزعمها يحتاج أن يلقن أبسط مبادىء الحقوق الدولية، وأن يخرج إلى نور الوجود ليعرف كيف تتعامل الدول مع بعضها).

ونحن لا نثبت هذا القول إلا للتشهير به، والتنديد بصاحبه،

وجواباً عليه ـ مع ما يستحقه من ازدراء واحتقار ـ إنه إذا سمح الوزير لنفسه بأن يلقي دروساً على غيره، فلسنا نسمح له بهذا مطلقاً، ولسنا نسمح كذلك لأنفسنا بأن تتلقى منه الدروس التي نعتقد أنه غير كفء ولا صالح لها، وأنه أحوج منا إلى تلقي الدروس في الأخلاق أولاً، وفي السياسة ثانياً، وفي القانون الدولي ثالثاً.

وبعد، فما أشبه وزير (فيلة لوريش) بذلك الصبي الذي أراد أن يتدرب على المشي فلما حبا وقع في قعر البئر، فلقد التزم الوزير الصمت الطويل متشبهاً بأبي الهول مع الفارق طبعاً، فلما اضطر إلى المثول لدى المجلس لعرض سياسته وقف فيه وقفة المذنب، في كرسي الاتهام والاعتراف، فكان دفاعه ـ بعد هذا ـ نقمة وشتيمة ومغالطة من النوع البذيء، السقيم العليل، المفضوح.

وإذا استطاع الوزير أن يبرهن على شيء من (البراعة) في هذا المجال، فقد برهن في نفس الوقت على فراغ أوراقه وأقواله من كل سياسة حقيقية إيجابية تبرر وجوده في الوزارة التي تتكدس على موائدها وفي خزائنها ملفات المشاكل دون أن تجد لها الرجال الأكفاء، والوسائل المجدية، وهكذا خرج الوزير من المجلس كما دخله (خاوي الوفاض، بادي الإنفاض) كما يقول الحريري في مقاماته! بل خرج منه وقد أعطى الناس براهين جديدة على أن المغرب سيظل فاقداً لسياسة خارجية جريئة واضحة، وإيجابية فعّالة ما دامت دار لقمان على حالها، فحظ من

يجب علينا أن نندب؟ أحظ المغرب والمعارضة؟ أم حظ الحكومة والوزير المختص من غير طائل ولا جدوى؟ ونحن لا نملك الآن أكثر من هذا بكل أسف، ومن قول كلمة الحق باستمرار وأنفُ خصوم الحق في التراب راغم! فلو كانت للحق حرمة في هذه البلاد لكان ملتمس المعارضة، وملتمس النقابة الذي صار ملتمس المجلس الاستشاري كافيين لإعفاء الوزير الفاشل الناقم من منصبه، وإسناد مسؤولية السياسة الخارجية إلى الرجل الكفء الصالح الذي ما أحوج المغرب إليه في هذه الظروف العصيبة الرهيبة التي هي ظروفه في الداخل وفيما حوله من البلاد المجاورة. وعسى أن يفوز قريباً في بلادنا مبدأ أن الوطن فوق الأشخاص، وأن لا وجود للفاشلين في مناصب المسؤولية العامة.

«حديث جهينة»

طاغية يفر وديكتاتورية تنهار!

«الرأي العام» عدد 720 - 26 يناير 1958

حدث أخيراً انقلاب في (فينزويلا) إحدى دول أمريكا الجنوبية، واتخذ هذا الانقلاب شكلاً عسكرياً، ولكنه كان في الحقيقة ثورة لصالح البلاد والأمة.

لقد كانت فنزويلا تئنّ تحت سيطرة نظام دكتاتوري تحت رئاسة جنرال طاغية جبار، وكانت الحياة في تلك البلاد كالحياة في كل الأقطار التي تحكمها الدكتاتورية، فيها الظلم، والاضطهاد، والعذاب والبؤس، والحرمان في جميع الصور والأشكال، ولا يوجد فيها حق، ولا حرية، ولا عدل ولا أمن، ولا اطمئنان؛ وبعبارة كل هذا يجعل الشعب - باستثناء الفئة الطاغية المحظوظة - يعيش في جحيم، ويحيى حياة ليست جديرة بأن يحياها الإنسان والمواطن في عصر الرقي والمدنية.

ولم تكن فنزويلا ليشذ مصير الدكتاتورية فيها عن مصير كل الدكتاتوريات في الماضي والحاضر، وليس هذا المصير إلا الانهيار والانقراض بين عشية وضحاها نتيجة الغضب العام،

والثورة الشعبية. ومن بلادة الدكتاتوريين أنهم في غرورهم وجموحهم يظنون وهم جالسون على كراسي الحكم والسيطرة أنهم فيها خالدون، فما أبعدهم إذن عن إدراك أن هذه الكراسي إنما هي أفواه براكين خامدة، ولكنها سرعان ما تثور وتقذف ما في جوفها من نار مبيدة. كان هذا مصير هتلر، وكان هذا مصير موسوليني، وهو اليوم مصير الجنرال خيمنيس، وسيكون غداً مصير كل طاغية مثلهم، وكل ما يتشبه بهم، ويتطاول إلى مقعدهم، وهو مقعد محفوف بالأخطار، ونهايته الانكسار، ومآل الجالس عليه الفرار أو الموت الزؤام، نهاية محتومة، وقضاء الله الذي لا مرد له (سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)، وعلى الباغي تدور الدوائر!.

وفيما يخص فينزويلا فقد كانت دكتاتورية الجنرال خيمنيس فيها تزداد من الشعب بغضاً كل يوم، وكل ساعة، وتقترب بسبب هذا كل يوم وكل ساعة من أجلها المحتوم الذي لا تؤخره قوة الحديد والنار، ولا تبطله إرادة المتسلط الجبار. وقد تجلت معارضة الشعب لتلك الدكتاتورية في الحكم بالإعدام الذي طالما كانت تصدره عليها جميع الهيئات والمنظمات الشعبية من نقابات، وجمعيات الطلبة، وكثير من رؤساء وأساتذة الجامعات، ومن الكتاب والفنانين والمثقفين والصحافة الحرة الديمقراطية في سائر بلاد أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة نفسها. وكل هؤلاء المعارضون الأحرار كانوا حرباً على ذلك الجنرال ونظامه الاستبدادي البغيض القائم على الظلم والفساد والإرهاب.

ولم يكن هذا الطاغية يختلف عن أمثاله من الطغاة المرضى بأنفسهم والمفتونين بمطامعهم، والمغرورين بوسائل الحكم والقوة التي في قبضة أيديهم، فقد كان يريد في المدة الأخيرة أن يُجري انتخاباً مزوراً يجدد له الرئاسة، ويخلده في كرسي الدكتاتورية، ولقد هجمت عليه ـ مثلاً ـ جريدة (نيويورك تايمس) في 8 نوفمبر 1957 فكتبت أن الجنرال الطاغية والمتواطئين معه لا يتنازلون عن شيء هو النظرية التي تزعم أن الفينزويليين ليسوا ناضجين للانتخابات كما تجري في البلاد الحرة الديموقراطية، ولكن الحقيقة أنهم ناضجون أكبر وأقوى نضوج، ولهذا السبب نفسه لن تكون الانتخابات في 15 ديسمبر 1957. ومعنى هذا أن الدكتاتورية كاذبة فيما تدعي، وليس في يدها إلا السوط للشعب، وليس في فمها إلا اتهام الشعب بأنه غير ناضج للتمتع بحقوقه وحرياته، وغير جدير بحرية الانتخابات حتى يعرب بحرية عن إرادته.

وهكذا فإن الثورة التي اندلع لهيبها في فنزويلا أخيراً لم تكن بالحادث المجرد، بل جاءت في أجلها نتيجة للكفاح اليومي الذي كان يقوم به جميع المجاهدين المحاربين للدكتاتورية المتوحشة، وكلُّ دكتاتورية متوحشة، لأنها قائمة على قانون الغاب الذي هو قانون الحيوانات في الأحراش. وكيف لا ينقرض نظام الدكتاتورية بسرعة في فنزويلا وقد قطعت بعض دول أمريكا الجنوبية صلاتها الدبلوماسية مع دولته الباغية، وهي الأرجنتين، وشيلي، وأورغواي وكوسطاريكا، كما اضطرت حكومة فنزويلا

إلى الانسحاب من المكتب الدولي للعمل إثر التقارير الدولية التي نددت بخنق الحريات العامة، ومنها حرية النقابة، وإنشاء نقابات مصطنعة، ولما قامت ثورة الشعب أعلنت هذه الهيئات الأخيرة عدم تضامنها مع الأحرار الثائرين. ومما سجله التاريخ في مقاومة دكتاتورية فنزويلا أن المؤتمر الدولي الثاني للديموقراطية المسيحية المنعقد في سان باولو، والجمعية الصحفية المشتركة بين أقطار أمريكا، وبرلمانات شيلي وأورغواي أعلنت كلها في صراحة تامة استنكارها وعداوتها للنظام الدكتاتوري في فنزويلا، وكان قائماً على إنكار مستمر، وخرق دائم لحقوق وحريات الإنسان والمواطن، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن كبريات صحف أمريكا الجنوبية كانت تفضح الدكتاتور خيمنيس ونظامه الاستبدادي. وقد كتبت إحدى تلك الصحف في أواخر نوفمبر الماضي إنه غير مشروع التدخل في الشؤون الداخلية لقطر مّا إذا كانت هذه الشؤون تتعلق بسيادته واستقلاله، ولكنه من المؤسف أن الدول الكبرى والديموقراطيات التي تناضل في سبيل مبادىء الحق والحرية في العالم ترضى عن نظام حكم يُعدُّ سبة وعاراً لأنه يدوس الإحساسات الإنسانية الأولى كما يدوس كل حرية فردية وعامة، ولهذا نعتقد ـ تجاه الدكتاتورية في فنزويلا ـ أن ساعة تحديد المواقف قد دقت.

وهكذا لما أحس الجنرال الدكتاتور بأن الخطر قد اقترب منه، ولما أخذ يسمع حسيس الكرسي يضطرب من تحته، حاول الخلاص، ولكنه لم يكن خلاصاً، وإنما كان نسئاً في أجل نظام

الطغيان. وفي الحقيقة كان التغيير الأول المدخل على الحكومة خطوة أولى في تصفية هذا النظام التعسفي، ثم كانت محاولة أخرى من الجنرال الطاغية وهي أنه بمجرد ما شعر بأن وضعيته ضعيفة ومهددة، لجأ إلى مفاوضة الجيش ومهّد لهذا بإلغاء متابعة الضباط الذين اعتقلوا في فاتح يناير بتهمة التآمر على الدولة بل أغفل حتى ذكر أسمائهم، وفعلاً كانت المفاوضات بين رؤساء الجيش، طرد وزير الداخلية ورئيس الشرطة (الأمن العام) لأن الشعب يكرههما لتصرفاتهما ضد الحريات والأحرار، ولأنهما كانا عرقلة في سبيل الهدوء والأطمئنان والاستقرار في البلاد. وفعلاً أعفيا من منصبهما وتولاّهما الجيش. وبمجرد ما تم هذا أطلق سراح المعتقلين من الضباط والسياسيين، كما تحقق الاتفاق مع المعارضة بالإفراج عن راهب هو مدير جريدة شبه رسمية للكنيسة (الدين)، ولكن كل هذا لم يعجب الدكتاتور خيمنيس فحاول أخذ الأمر بيده، فأعفى وزير الحربية واستولى على منصبه، الأمر الذي أثار من جديد الهيجان في أوساط الطلبة، والبحرية، والطيران.

ثم كانت الأحداث الحاسمة التي عجلت بانقراض حكومة الطغيان بعد تسع سنوات من السيطرة والإرهاب، وقد كان أول حادث هو أن الدكتاتور خالف الدستور. وبتهمة أن الشعب لا يستحق الانتخابات، زورت حكومته الباغية استفتاء شعبياً نظم كله من أجل نتيجة واحدة هي التمديد في بقائه في الرئاسة خمس سنوات أخرى، ولم يرضَ الشعب طبعاً عن هذا التدليس

المكشوف فثارت ثائرته، وقامت احتجاجات الطلبة والشباب خصوصاً بعد 15 ديسمبر، حيث أعلن أن الاستفتاء المزوّر أسفر عن أغلبية الأصوات في صالح الجنرال الدكتاتور. وأثناء الحملة (الاستفتائية) منع كل نشاط انتخابي، وحرم على كل هيئة سياسية غير الحزب الحاكم تقديم مرشحين للرئاسة والمؤتمر، بل أعلنت نتائج الاستفتاء المزوّر قبل فرز بطائق الانتخاب!.

ويتضح من الأحداث وتطوراتها أن ما زعزع الدكتاتورية في فنزويلا هو ما باءت به من الفشل والسخط العام في البلاد.

ولقد تجلت سياسة الجنرال الطاغية في إلغاء الحريات العامة وسوء التصرف في استغلال خيرات البلاد، وسوء استعمال أموال الأمة، واحتكار المناصب على أساس المحسوبية، وإهمال الطبقات الشعبية، وإبعاد الكفاءات من الميادين، وسياسة الظلم والإرهاب.

والآن وقد تحقق الانقلاب على يد رجال الجيش، وتمت الثورة على الدكتاتور ونظامه البغيض، وأظهر الشعب الفرح والحماس بنهاية الطغيان، فهل سيستمر الانقلاب، وتسير الثورة نحو أهداف الشعب ومطامحه المشروعة وهي العودة إلى الحكم السليم على أساس احترام الحريات العامة وتطبيق الدستور، وتوطيد الديموقراطية في البلاد ؟ إننا والأحداثُ ما تزال جارية هناك لا نستطيع الجزم بهذا، وإن كنا نرتاح الآن مع الأحرار لانهيار تلك الدكتاتورية التي انقلبت شؤماً على صاحبها وشركائه الأشرار. ومما يبعث على التفاؤل في النهاية أن هيئة الانقلاب

تضم ممثلي سائر الاتجاهات السياسية، وفي طليعتها حزب الحركة الديموقراطية الذي انتصر في انتخابات 1947. ولكن هناك ما يقلل من ذلك التفاؤل وهو وفرة المصالح الاقتصادية الأجنبية في تلك البلاد، والمعروف عنها أنها تميل دائماً إلى نظام الحكم الذي يكون طيعاً وسهل المِراس والانقياد، وليس هو الحكم الشعبي الذي يكون عادة أشد تمسكاً بالمبادىء القومية، وأشد رعاية لصالح الوطن والأمة، وأبعد عن التأثر بالأجنبي الطامع.

«حديث جهينة»

حديثهم عن الحرية زمن الاستعمار، وخنقهم للحرية في عهد الاستقلال

«الرأي العام» عدد 725 - 1 فبراير 1958

(1)

لا جدال في أن الحرمات والمقدسات التي يعتز بها كل إنسان ومواطن في عهد النور والرقي والحرية، قد أصبحت مهددة في بلادنا بما لا نجد له نظيراً حتى في العهد البائد، ومثالاً لتلك الحرمات والمقدسات نذكر النفس التي حرم الله إلا بالحق، فالمغرب لم يعرف الاختطافات، وأنواعاً من التعذيب الوحشي إلا فيما يسمى (بالعهد الجديد)، ونذكر كذلك كمثال لانتهاك تلك الحرمات والمقدسات التي من أجلّها وأعظمها: حقوق وحريات الإنسان والمواطن، فالشعب المغربي لم يعرف كذلك في الماضي من إنكار الحق، وخنق الحرية ما يعرفه ويعانيه في الحاضر.

لقد كان الاستعمار على اختلاف أجناسه شراً كله على الوطن والشعب، ولا بدع في هذا، لأن الاستعمار حينما كان ينتهك الحرمات والمقدسات - بالنسبة للوطن الأسير بالاحتلال والسيطرة

الأجنبيين، وبالنسبة للشعب المغلوب على أمره الذي كان يرسف في الأغلال ـ لم يكن يفعل غير ما أتى من أجله، ويرتكب غير ما قضت به خطته، ويقترف غير ما حكمت به سياسته، وقد توسل الاستعمار إلى كل هذا بالتشريع تارة، وبالقوة تارة أخرى.

وقد قابل الشعب كل هذا بالاستنكار والاحتجاج وبالمعارضة والمحاربة. وتجلى موقف الشعب، وتبلور نضاله ضد الاستعمار، وفي سبيل العتق والخلاص، في حركته الوطنية التي كانت حركة مطالبة بالحق والحرية والعدالة، كما كانت حركة هداية وعمل وإصلاح لخير الوطن والشعب. وقد اتخذت الحركة الوطنية في جميع مراحلها من الأسباب والوسائل والأساليب، وذلك لنصر دعوتها، وتوطيد أمرها، وتحقيق هدفها. ما جعلها قوة يحسب لها المستعمرون حسابها على توالي الأحقاب والأعوام، ولم تكن بالقوة المفطورة على الشر، بل كانت في جميع المراحل والأطوار قوة خير وهداية وإصلاح امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾.

هكذا عرف الشعب الحركة الوطنية، بل هكذا جرب رجالها وقادتها الذين كانوا حقاً من المفلحين، إذ كانوا دعاة الخير، الآمرين بالمعروف، الناهين عن المنكر، ففازوا برضى الله والرسول والمؤمنين، كما استحقوا تقدير الوطن والمواطنين.

ولو أردنا أن نتحدث عن الوطنيين في إيمانهم ونضالهم وثباتهم لما تحدثنا عنهم بغير قوله تعالى: ﴿ رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾.

ولو شئنا أن نتحدث عنهم كذلك حديثاً غير قدسي لما وجدنا أحسن من هذا: وطنيون أحرار يريدون أن يعيشوا في أرض الحرية.

نعم، كانت الحرية شعار الوطنيين، فباسمها وفي سبيلها عاشوا، وكافحوا، وضحوا، وسجنوا، ونفوا، وشردوا، وعذبوا، واستشهدوا حتى كان النصر للحق، والغلبة للحرية يوم تحقق الاستقلال.

وقد كان هذا النصر، وهذه الغلبة بالقلم واللسان كما كانت بالسيف والنار، ولم يكن كل هذا ليكون الاستقلال خلواً من الحرية، أو حرباً على الحرية أو مسخاً للحرية أو استئثاراً بالحرية، أو تسخيراً للحرية ضد الأحرار من المواطنين.

إن الاستقلال تحرير وحرية، وبهذا يتميز عن الاستعمار كما يتميز الطيب من الخبيث.

وقد جاهد الوطنيون في سبيل الاستقلال باسم الحرية والتحرير، وفي صالح الوطن كله والشعب أجمع، وجاهدوا في سبيل ذلك بالقلم واللسان، وبالنفس والمال قبل أن يجاهدوا بقوة الحديد والنار لتكون كلمة الله بالحق والحرية هي العليا، وكلمة المستعمرين وباطلهم هي السفلى.

ونرى ـ ونحن نتحدث عن ذلك الجهاد الوطني والسياسي بالقلم واللسان ـ أن نروي اليوم للناس قصة ما أعجبها من قصة، وهي قصة ما عنونّا به هذا المقال: (حديثهم عن الحرية زمن

الاستعمار، وخنقهم للحرية في عهد الاستقلال).

وقراؤنا يفهمون بسرعة البداهة ما نقصد، ومَن نعني بقولنا هذا...

إنهم يدركون ـ بالعلم والاطلاع والخبرة والتجربة ـ أننا نريد أن نروي قصة الدفاع عن الحرية ـ حرية المغرب والمغاربة أجمعين ـ ضد عدوان الاستعمار، والتنكر للحرية بعد أن زالت دولة الاستعمار، وخلفتها (دولة الاستقلال).

ولا نريد أن نرجع بعيداً إلى الوراء، ونبعث كل الوثائق والمستندات من مرقدها، إننا لو فعلنا هذا لطال بنا الحديث وتشعب، ولهذا نرى أن نقتصر اليوم على كتاب نشره الحزب الحاكم في المغرب بعدة لغات (عربية، وفرنسية، وإسبانية) بتاريخ محرم 1371 موافق أكتوبر 1951 تحت عنوان.

المغرب

(قبل الحماية ـ تحت الحماية ـ إفلاس الحماية)

وصاحب الكتاب هو حزب الاستقلال، وقد نشره بمناسبة دورة هيئة الأمم المتحدة في باريس، وهي الدورة التي حضرها وفد حزب الشورى والاستقلال، وتعاون فيها مع الوفود العربية والآسيوية والإفريقية من أجل عرض القضية المغربية على الهيئة المذكورة مما هو معروف لدى الجمهور المغربي.

ونفتح الكتاب الحزبي لنقرأ في مقدمته هذه الفقرات:

(منذ ذلك التاريخ (30 مارس 1912) والشعب المغربي

المستعبد المقهور ما فتىء يكافح تارة كفاحاً علنياً، وتارة كفاحاً سرياً للدفاع عن حياته وكيانه، ولاسترجاع حرياته.).

(وهذا الكفاح قد ظل مجدولاً تماماً من العالم الخارجي وذلك بسبب نظام حالة الطوارىء المفروض عملياً وباستمرار على حياة البلاد، وإن عشرات الآلاف من المغاربة ـ سواء في السهل أو الجبل ـ قد سقطوا في سبيل نصرة المطامح القومية) (والوثيقة الحالية تهدف إلى إعطاء نظرة إجماعية من مختلف أطوار النضال القائم إلى الآن، كما تهدف إلى شرح مختلف مظاهر النظام الاستعماري الناشىء عن معاهدة 1912، وإلى إرسال النور على الأزمة المغربية الفرنسية الراهنة).

هذه مقدمة الكتاب مترجمة ترجمة حرفية صادقة، وقد قرأ القراء معنا أن نضال الشعب المغربي كان للدفاع عن وجوده وكيانه، وكذلك لاسترجاع حرياته التي غصبها المستعمرون بقوانينهم الجائرة، وبتصرفاتهم الباطلة، وبتدابيرهم الباغية.

وهنا نسأل حضرات السادة أصحاب الكتاب من حزب الاستقلال وهم اليوم يتربعون كراسي الحكم هذه الأسئلة الطبيعية الهامة:

هل استرجع الشعب حرياته في عهد حكومتكم؟ وهل أصبحت هذه الحريات طليقة من قيود الاستعمار؟ وهل جميع المواطنين في عهد الاستقلال وتحت حكمكم يتمتعون بكامل الحرية مع ضماناتها اللازمة وذلك كأناسي وكمواطنين أحرار؟ وهل تم كل هذا على يدكم وأنتم حاكمون بحيث أصبح المغرب

المستقل أرض الحرية، ودولة الحرية؟ وهل بلغ أمر الحرية على عهدكم في بلادنا من علو الشأن، وجودة النظام وقوة الضمان، وكمال التطبيق، وكلية الاحترام ما جعل عملكم اليوم مطابقاً لقولكم بالأمس، وحاضركم في الحكم صورة صادقة لماضيكم في الكفاح؟ وباختصار: هل الحياة اليوم بالمغرب ـ في عهد حكومتكم ـ أصبحت بالنسبة لغيركم أي للملايين الكثيرة من أبناء الشعب في الحواضر والبوادي (الحياة الجديرة بأن يحياها كل إنسان محترم، وكل مواطن حر؟).

إن أجبتم عن هذا السؤال وعما تقدمه من الأسئلة بكلمة (نعم) ألقينا عليكم أسئلة أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها وكانت أكثر خطورة ومسؤولية.

لماذا احتفظت حكومتكم بتشريع الاستعمار وقوانينه الجائرة المنافية للحرية؟ فهل الحرام بالأمس أصبح حلالاً اليوم لمجرد أنكم وجدتم فيه ضالتكم (المنشودة) فسكتّم اليوم عما حاربتموه معنا أو مثلنا بالأمس مرددين الآن القول المشهور:

لم آمر بها ولم تسؤني.

وهل تلك القوانين غير كافية القيود للحرية حتى فكرتم فيما هو أشد وأفظع، وهو مشروع القانون المعروض أخيراً على الحكومة باسمكم وبواسطة وزير الداخلية والمتعلق بحق هذا الأخير في منع وحل الجمعيات والأحزاب؟ ولماذا كانت الاختطافات في صفوف الوطنيين القدامى، ورجال الكفاح والفداء؟ ولماذا لم

تحرك الحكومة ساكناً والاختطافات جرت في أماكنها في وضح النهار، وعلى أيدي أشخاص معروفين هنا وهناك بأسمائهم، وحيثياتهم، وعناوينهم، وحركاتهم وسكناتهم، واتصالاتهم، وحماياتهم كما تعرف سيارات الخطف بأرقامها، والمعتقلات المسماة (بالسرية) والمعروفة عند الخاص والعام في مختلف الجهات؟ فهل بهذا وبمثله يمكن أن يقوم البرهان في عهدنا هذا على احترام الشخصية الإنسانية، والنفس التي حرم الله إلاَّ بالحق، وصيانة أرواح الناس وحقوقهم وحرياتهم وأموالهم؟ فلماذا استرسلتم في التجاهل والتصامم والتعامي منذ أكثر من سنة ونصف؟ هل كل هذا في صالح الحرية الإنسانية والمواطنة كما تفهمها العقول السليمة، وتدركها النفوس البريئة، وتحميها القوانين العادلة؟.

ولماذا هذه الكثرة الكاثرة من الاعتقالات الجائرة في صفوف الشعب الذي كافح وضحى ليعيش حراً سيداً في وطنه الحر المستقل، فيعاني بعض مكافحي الأمس ما يعانيه من منع وحرمان، وظلم عدوان، وبغي وطغيان؟ فهل يستدل على الحرية بتلك الكثرة من الاعتقالات التي تضيق بها السجون على وفرة عددها ورحابة أماكنها، هذه السجون التي يقال إنها لم تملأ بالضحايا السياسيين في العهد البائد كما تملأ بهم في العهد الجديد؟ وهل ليس من الغريب أن ينقلب هذا العهد على كثير من رجال الوطنية والفداء في سبيل الاستقلال عهد اضطهاد وعذاب؟ وما سبب هذا كله؟ أخير الوطن والشعب؟ أخير الإنسان والمواطن؟.

ثم لماذا هذه التصرفات الطائشة، والتدابير الباطلة التي كلها مضايقات للمواطنين في حقوق النفس، وحقوق الوظيف، وحقوق الكسب؟ فهل مع هذا يستقيم العيش وتطيب الحياة في أرضنا وتحت سمائنا للأكثرية المحرومة التي غدت كأنها (شعب المنبوذين) من حثالة البشر في الهند؟.

ولماذا يحرم على فريق من المواطنين ما يحلّ لفريق غيره من (محظوظي) الفئة الحاكمة، ومحميي السياسة المتبعة في البلاد؟ بل لماذا يحل للأجانب بصفة عامّة، ولمستعمرينا بالأمس (وحتى اليوم من وراء ستار وأحياناً على المكشوف) بصفة خاصة ما يحرم على المواطنين الأحرار لمجرد أنهم ليسوا من أتباع الحزب الحاكم؟ فمتى وفي أية أمة قام ويقوم اختلاف الرأي ووجهة النظر بين الناس والأحزاب سبباً لمنع المواطنين وحرمانهم من الحقوق والحريات، في حين أنها تضمن للأجانب والدخلاء، ومن بينهم (مستعمرونا في الأمس)، وكلهم يخالفوننا في الوطن، والجنس، والدين، واللغة، والحضارة، والحياة، والسياسة؟ وبيننا وبينهم أيضاً حساب وتصفية؟ فهل كل هذا يذهل عنه بعض الحاكمين، ويمرون عليه الإسفنجة لينمحي ويختفي كأنه لم يكن أو ليس بموجود؟ وهل من الوطنية والسياسة في شيء أن يظل الأجانب في بلد ما وفي عهد الحكم الأهلي (شعب الله المختار) كما كانوا زمن الحكم الأجنبي أو أكثر، في حين أن الأحرار من المواطنين يمنعون ويحرمون في وطنهم مما هو حق ثابت لهم؟ وبعبارة أوضح هل من الحرية في شيء أن تمنع محاضرات الوطنيين الأحرار في المغرب وقتما يسمح الحاكمون للأجانب بأن

يحاضروا في شتى الأماكن والمواضيع، ولفريق آخر من المواطنين بأن يحاضروا مثلهم ويخطبوا في اجتماعات عامة خارج الشوارع نفسها؟ ألا يُذكِّر هذا بسياسة التمييز العنصري والسياسي التي طالما حاربناها جميعاً نحن ورجال الحكم اليوم فيما قبل عهد الاستقلال؟.

ما أكثر الأسئلة التي نستطيع أن نضيفها إلى ما تقدم في نفس الموضوع، ولكننا نقتصر على التي أسلفناها تلافياً لإطالة الحديث وإشفاقاً كذلك على القراء، بل حتى على من تعنيهم أسئلتنا، فإنهم جديرون حقاً بالشفقة وإن قست بعض قلوبهم، وطاشت بعض أحلامهم!.

وإذا أوقفنا الأسئلة فلكي نستخلص ما يلي:

لقد كتبوا ـ كما رأينا ـ أن الشعب، ناضل دفاعاً عن كيانه، واسترجاعاً لحرياته، والأمر كذلك، ولكننا نكرر هنا السؤال: هل استرجع الشعب اليوم حرياته أو أُرجعت إليه؟.

إن قيل: نعم، فلماذا هذه المشروعات القانونية التي يريد بها أصحابها خنق حريات الشعب، وشنق الأحرار من أبنائه؟ ولماذا كل هذه المضايقات للحرية والأحرار؟ ولماذا كل هذا التنكر للحرية، والإنكار لحريات المواطنين؟ ولماذا جميع هذه المشاكل القائمة حول تصرفات ومشروعات وزارة الداخلية في عهد السيد إدريس المحمدي ومن لفّ لفه؟ ولماذا هذه الضجة الشعبية القائمة في كل مكان على سلوك تلك الوزارة والمسؤولين فيها؟

ولماذا اضطر لسان الحرية، ومنبر الأحرار (الرأي العام) إلى إجراء استفتاء شعبي والقيام بحملة صحفية في سبيل الحرية وفي صالح الأحرار أجمعين في المغرب؟ ولماذا تموج البلاد بجماهيرها الشعبية الواعدة استنكاراً للمؤامرة على الحرية واحتجاجاً على سياسة كمّ الأفواه في عهد الاستقلال؟.

لقد قال حزب الاستقلال في كتابه: إن الشعب ناضل دفاعاً عن وجوده، واسترجاعاً لحرياته، ونقول: إن هذا ما يزال لم يتحقق كما يريده الشعب، ولهذا يواصل الشعب اليوم النضال في سبيل الكيان والحرية كما قام به أمس ضد الطغاة الأجانب. ونقول أيضاً: إن ما يشكوه الأحرار في بلادنا اليوم من منع وحرمان، وما يعملون لتحطيمه من قيود وأغلال (دفاعاً عن الكيان ونصراً للحرية) ليس له من سبب غير ما عبر عنه (فولطير) بقوله: (إن الذي يقول لك اعتقد ما أعتقده وإلا لعنك الله، لا يلبث أن يقول: اعتقد ما أعتقده وإلا قتلتك).

﴿ ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين ﴾.

«حديث جهينة»

حديثهم عن الحرية زمن الاستعمار وخنقهم للحرية في عهد الاستقلال

«الرأي العام» عدد 731 - 8 فبراير 1958

(2)

من فصول كتاب (المغرب) (قبل الحماية، وتحت الحماية، وإفلاس الحماية) لمؤلفه وناشره حزب الاستقلال الفصل الرابع تحت عنوان:

السيطرة السياسية والإدارية:

ففي هذا الفصل يتحدث الكتاب المذكور عن الإدارات المركزية للحماية الفرنسية، وهي قسمان: سياسي وإداري. ويدخل في القسم السياسي الإدارة العامة للداخلية والأمن العام، وكانت يومئذٍ مزيجاً من الرقابة المدنية والعسكرية، ومن مجموعها كان يتكون الجهاز الأساسي للإدارة الفرنسية بالمغرب. ويزيد الكتاب الحزبي موضحاً أن هذه الإدارة العامة بجميع مشمولاتها واختصاصاتها كانت في الواقع بمثابة وزارة حقيقية للشؤون الداخلية حيث إن اختصاصاتها وامتيازاتها الأصلية كانت للصدر

الأعظم، أو الوزير المغربي الأول، فانتقلت إلى أيدي الإقامة العامة.

ونحن لا نسوق هذا الكلام للاعتراض عليه، بل للتعليق عليه بمجرد أسئلة ذات مغزى، وهي: هل الأمر اليوم في عهد وزارة الداخلية المغربية بخلاف ما كان عليه في العهد البائد؟ وهل تسود داخل تلك الوزارة روح جديدة حقاً هي روح عهد الاستقلال؟ وهل قضت أساليب العمل فيها اليوم على ما كان فيها سالفاً من أساليب استعمارية، وتقاليد سياسية معروفة؟ وهل تغير كل شيء في وزارة الداخلية الحالية بما يرضي ضمير سائر المواطنين وخاصة منهم الأحرار، وهم - بحمد الله - الأغلبية الساحقة في الأمة؟ هذه أسئلة يجيب عنها واقع الأمر في وزارة الداخلية الراهنة، وواقع الأمر كذلك خارج هذه الوزارة في طول البلاد وعرضها، ونحن لا تهمنا الأشخاص بقدر ما تهمنا السياسة المتبعة لو كانت سليمة ومستقيمة، وبعبارة نحن لا نريد أن نسأل الولاة المسؤولين عن أشخاصهم ولا عن ألوانهم السياسية، ولكننا نسألهم عن سيرتهم، واستقامتهم، وسياستهم، وعن نتائج كل هذا عملاً بالحديث: إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أقوالكم، ولكن ينظر إلى أعمالكم، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره....

السيطرة القضائية:

وفي الفصل الخامس من الكتاب المتحدث عن بيان السيطرة القضائية في عهد الحماية - ويلفت النظر ما كتب في ذلك الفصل

من أن النظام القضائي زمن الاستعمار كان قائماً على عدم فصل السلطتين الإدارية والعدلية ـ ونسأل بهذه المناسبة: هل ما تقرر في عهد الاستقلال من فصل السلطات حقيقي التنفيذ وكامل التطبيق في المغرب كله، وفي سائر المجالات والمناسبات؟ أليس أن كثيراً من الحكام ما زالوا لم يخضعوا لنظام فصل السلطات، وما زالوا بسبب هذا الوضع الفاسد يسيئون إلى الناس وإلى أنفسهم؟.

إننا نكتفي بالسؤال لأنه يحمل في طيه الجواب.

انتهاك حرمة الحقوق:

ثم نسرع في هذا الاستعراض لمحتويات الكتاب الحزبي لنصل إلى الفصل التاسع، وهو فصل هام وخطير جداً كما سيرى القارىء، لأنه يتحدث عن مشكلة المشاكل في الدولة وجهازها وسياستها، تلك هي مشكلة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والسلطة وحقوق الفرد والجماعة.

وقد عنون أصحاب الكتاب ذلك الفصل: انتهاك حرمة حقوق الإنسان. وجدير بهذا الفصل أن نقف عنده قليلاً لنرى ماذا احتوت عليه أقسامه.

ففي بداية الفصل التذكير (بالبيان العالمي لحقوق الإنسان) الذي أعلنته هيئة الأمم المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات (10 ديسمبر 1948)، وقد كان ذلك التذكير بإثبات الحيثيات الأولى والأساسية (للبيان) وهي:

حيث إن الاعتراف بالكرامة الطبيعية لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية وبحقوقهم المتساوية التي لا تقبل التفويت يعد أساس الحرية، والعدل، والسلم في العالم.

وحيث إن تجاهل واحتقار حقوق الإنسان قد أديا إلى أعمال وحشية تثير ضمير الإنسانية، وحيث إن قيام عالم جديد تعيش فيه الخلائق البشرية حرة في الكلام، والعقيدة، ومتحررة من الإرهاب والبؤس قد أعلن عنه كأسمى مطمح للإنسان.

وحيث إنه من الأكيد والضروري أن تكون حقوق الإنسان محمية ومصونة بواسطة نظام شرعي صالح من أجل أن لا يكون الإنسان مكرهاً - في المرحلة القصوى - على اللجوء إلى الثورة على الطغيان والاضطهاد...

فإن الجمعية العمومية تعلن:

المادة الأولى - أن جميع المخلوقات البشرية تولد حرة ومتساوية في الكرامة وفي الحقوق...

المادة الثانية - لكل واحد أن يمتلك جميع الحقوق وجميع الحريات المعلنة في هذا البيان دون أي تمييز في العنصر واللون، والنوع الجنسي، واللغة، والدين، والرأي السياسي أو غيره من الآراء التي يكون أصلها قومياً أو اجتماعياً، والثروة، والولادة، وأي حالة غير هذا...

الحريات العامة في المغرب:

ويتلو هذه المقدمة في الكتاب المذكور قسم الحريات العامة

في المغرب، وهنا يطلب المؤلفون من السلطات الفرنسية المسيطرة إذ ذاك على البلاد أن تكون الحقوق العامة فيها ـ على الأكثر ـ سواء بالنسبة للمغاربة والأجانب، حيث إن هؤلاء كانوا متفوقين على أولئك في التمتع بالحقوق والحريات، ولكن يضيف الكتاب أن تلك المساواة بين المغاربة والأجانب وإن كانت مطابقة نصاً ومعنى للبيان العالمي لحقوق الإنسان فإنها تتنافى كل المنافاة مع نظام الحماية القائم على التمييز العنصري، والسيطرة السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، وختم الكتاب بقوله: إنه يبدو مفيداً أن يضع الباحث قائمة جامعة لنقط الاختلاف بين وضعية الفرنسيين مع غيرهم من الأجانب وبين وضعية المغاربة، ثم يشرع الكتاب في تلك القائمة التي يفتحها بالكلام عن الحرية الفردية وأمن الأشخاص، وفي هذا يقول المؤلفون إن الضمانات في مجالي الحرية والأمن كما يفرضها القانون لصالح الفرنسيين وبقية الأجانب لا تنسحب على المغاربة. وفيما يخص المحاكم يقول الكتاب إن من خواص النظام القضائي الامتهان التام للحرية الفردية، حيث إن المغربي عرضة للاعتقال بكيفية مستمرة. كما كتب هذا باللفظ نقيب المحامين نيجيل، ثم عدد الكتاب أنواع التدابير الزجرية والاضطهادات المنصبَّة على المغاربة من طرف السلطات الفرنسية، ومن تلك الاضطهادات العدوان على الحرية الإنسانية، وانتهاك حرمة البيت، والمراسلة، وكل هذا بخلاف ما يتمتع به الفرنسيون والأجانب من حقوق وحريات ذات حرمة مصونة.

ومما تحدث عنه الكتاب في باب حرية الاجتماع وحق التظاهر

العام أن كل هذا ممنوع بتاتاً على المغاربة. ومن أغرب ما شرعه الاستعمار الفرنسي في هذا المجال القرار الصادر بتاريخ 14 مارس 1945 وقد أدخل عليه تعديل بقرار 26 إبريل 1947، وينظم كلاهما الاجتماعات العامة والخاصة، وهذا نص القرار معدلاً:

(لا يمكن عقد اجتماع عام أو خاص دون رخصة سابقة من السلطة العسكرية.. والرعايا الفرنسيون وحدهم هم الذين يمكنهم تناول الكلام أثناء الاجتماعات العامة أو الخاصة، ويجب استعمال اللغة الفرنسية وحدها، أما الدخول إلى الاجتماع فيمكن أن يمنع على الرعايا المغاربة).

هذا نص القرار الفرنسي الاستعماري الغريب، وهو تقييد شنيع لحرية الاجتماع وحرية الكلام، وحرمان فظيع للمغاربة في نفس الوقت الذي يقصر القرار المذكور التمتع بهما على الفرنسيين لا غير.

وقد علق كتاب حزب الاستقلال على ذلك القرار بقوله: إن رخصة الاجتماع لا تعطى عملياً في سائر الأحوال إلا للفرنسيين، في حين أنها تمنع عن المغاربة بكيفية مطلقة، وأضاف الكتاب إن هذا النظام يلغي حرية المظاهر العامة إلغاءً تاماً، وذلك لأنها ممنوعة منعاً صريحاً، كما يفرض ذلك النظام قيوداً خطرة على حرية الاجتماعات العامة، ويخضع الاجتماعات الخاصة إلى نفس النظام المتعلق بالاجتماعات العامة.

ونستنتج من القرار الاستعماري ومن تعليق الكتاب الحزبي

عليه أن حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي بالكلام كانت معطلة تحت الحماية بالنسبة للمغاربة دون الفرنسيين.

ونسأل بعد هذا: هل أُلغي في عهد الاستقلال تشريع الحماية الاستعمارية وفي طليعته ما يتعلق بالحريات العامة والخاصة؟ أو لماذا احتفظ المغرب في عهد الاستقلال بتشريعات الاستعمار المقيدة أو المعطلة للحريات العامة؟ وهل ما كان يندد به حزب الاستقلال في كتابه ـ كما رأينا ـ من عدوان على الحريات، وإنكار وتعطيل لها في عهد الاستعمار بمثل ذلك القرار الغريب يختلف في شيء عما تقوم به وزارة الداخلية في عهد الاستقلال من السماح بحرية الاجتماع وحرية الكلام لجميع الأجانب ولفريق من المغاربة دون فريق؟.

وهل من أجل هذا التمييز العنصري والحزبي المقيت احتفظ في عهدنا بكل ما شرعه الاستعمار، وخلفه من تقاليد وأساليب ضد الحريات المغربية، والأحرار المغاربة باستثناء الحاكمين وأشياعهم الذين ـ بعد أن كانوا من المحرومين من الحريات زمن الاستعمار ـ أصبحوا في عهد الاستقلال من المستأثرين بها مع الأجانب دون سواهم من المواطنين؟

وهل تطبيقاً لهذا منعت محاضرات على قوم بينما سمح بغيرها للمحظوظين من المغاربة والأجانب؟ وهل إمعاناً في خنق الحرية بتشديد قيودها أكثر مما شددتها سلطة الحماية تقدمت وزارة الداخلية بمشروع قانون الجمعيات والأحزاب؟

جريدة
«الدستور»

مشكلة الانتخاب في المغرب
الديموقراطية من أعلى

«الدستور» عدد ممتاز. الجمعة 20 ماي 1960

كانت قضية الانتخاب منذ أول وهلة في عهد الاستقلال إحدى المشاكل الجديدة التي واجهها المغاربة والتي لم يتمكنوا من إيجاد مدخل صالح لها، وهي مشكلة لهذا السبب، وهو أنها فرقت رأي المغاربة تفريقاً، أو على الأصح جعلت معظم الأمة في جهة لها رأيها واتجاهها، كما جعلت الحكومة ومن لف لفها من الرسميين والقلة من المواطنين في جهة أخرى لها كذلك وجهة نظرها.

أما الفريق الأول وهو الأكثرية الساحقة من الأمة ـ نخبة وجمهوراً ـ فقد كان وما يزال يؤمن بضرورة توجيه المغرب وشعبه وجهة صالحة قاصدة نحو ما يسمى في اصطلاح العلم السياسي الحديث بالديموقراطية من أعلى، وهي تقضي بالبدء بتنظيم الدولة على أسس ديموقراطية صحيحة، وبتزويدها بالقوانين والأنظمة الكفيلة بإقامة حكم صالح حقيقي في البلاد لفائدة الأمة جمعاء، وبإيجاد المؤسسات والمجالس الممثلة للأمة أكمل

وأصدق تمثيل، وهي مجالس السيادة القومية. والرقابة الشعبية التي تتألف باختيار الأمة من أهل الحل والعقد اختياراً حراً عاماً. وتقوم الديموقراطية من أعلى على أساس الدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المنتخب من الشعب انتخاباً صحيحاً شاملاً، والذي يتكون منه القانون الذاتي، والميثاق الأساسي للدولة والحكومة والأمة، وبه تضمن سائر الحقوق والحريات، وتنظم جميع السلطات، وتحدد كل المسؤوليات، ويحكم تدبير الشؤون العامة، وتتوفر شروط الحياة القومية تحت حماية القانون الحق العادل، تعزز جانبه القوة الرشيدة غير الجامحة الطاغية.

وباختصار فقد كان الفريق الأول والأكبر من الأمة يريد أن يسلك في عهد تحريره وسيادته واستقلاله نفس المسلك الذي تسلكه الشعوب المتحررة التي تبدأ بما يجب البدء به، وهو تنظيم الدولة بما يتطلبه عهد الحرية والنظام والحياة الجديدة.

وبمقتضى هذا كنا نريد أن تسبق انتخابات المجلس التأسيسي الذي يعهد إليه بوضع دستور الأمة. ثم يؤدي تطبيق الدستور الجديد إلى إجراء الانتخابات التشريعية التي ينشأ عنها مجلس الأمة أو البرلمان، وبعد هذا يأتي دور الانتخابات الإقليمية والمحلية من بلدية وقروية التي تنتج عنها المجالس الصالحة لتدبير شؤون الأقاليم والمدن والقرى والجماعات. وهكذا ينحدر النظام الديموقراطي من أعلى إلى أسفل، ويتكون منه الهيكل والجسم قبل الأعضاء، ويتحقق الحكم الصالح لخير البلاد والشعب ابتداء من الأصول لا من الفروع.

وهذا هو النظام الذي اتخذته شعوب غيرنا في سيرها نحو الديموقراطية الدستورية المثلى.

وأما الفريق الثاني وهو الأقلية التي تتكون من الحكام والموالين لهم فإنه كان يدعو إلى أن يتجه المغرب اتجاهاً معاكساً فيبدأ بالديموقراطية من أسفل، ثم يرقى منها - إن قدر له أن يرقى - إلى الديموقراطية من أعلى، وذلك في آجال غير محدودة، وآماد بعيدة.

إن دعاة الديموقراطية من أسفل كانوا طائفتين، الأولى طائفة الحكام الذين يريدون أن يخلدوا في المناصب بعيدين عن القيود التي يفرضها النظام الديموقراطي الدستوري، وعن كل مراقبة ومحاسبة من طرف نواب الأمة، وهكذا يضلون الحاكمين بأمرهم لا بأمر الأمة، وغير مسؤولين أمام نوابها الشرعيين. والثانية طائفة المواطنين الذين كانوا من أنصار الحكم القائم وكانوا يعتقدون كذلك أنهم في غنى عن الأنظمة الديموقراطية الدستورية وما تقتضيه من قيود وحدود، ومسؤوليات وتبعات. وقد كانت هذه الطائفة في أخذها بنظرية الديموقراطية من أسفل ميالة إلى الاقتباس من بعض الديموقراطيات الشعبية ذات الطابع الشيوعي من نوع يوغوسلافيا والصين الشعبية. ومن هنا تسربت إلى المغرب وقتئذٍ فكرة نظام الجماعات، وهو نظام صالح لو سلمت أسسه ومراميه. والغريب أن هؤلاء السياسيين المغاربة الذين كتب ناطق باسمهم - في 19 مايو 1957 - منددا بما سماه بالطريق السهل الذي سلكته بعض الدول العربية التي قال إنها انشغلت

بالسطحيات فأسست البرلمانات، ومنادياً في نفس الوقت بسلوك عكس ذلك الطريق، وهو الطريق الصعب الذي قال إنه طريق تجارب أمم أخرى كتجربة الصين الشعبية، لم يلبثوا أن انقلبوا في مايو 1960 إلى دعاة الديموقراطية من أعلى، وطلاب انتخابات من أجل مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد!! ولكن هذا التقلب من اليمين إلى اليسار في بعض سنين قد يعده بعضهم تطوراً وارتقاءً من الأسفل إلى الأعلى، بينما قد يعده البعض الآخر مجرد قفز من نظرية سفلى إلى نظرية عليا لحاجة في النفس وإن خالوها تخفى على الناس تعلم!.

ومهما يكن، فقد كان هذا الفريق من المغاربة سبباً في توجيه بلادنا، منذ سنة 1957 وجهة الديموقراطية من أسفل، إذ في هذه السنة نفسها وقع الاختيار بين الديموقراطيتين، وتقرر إجراء انتخابات محلية لتكوين المجالس الجماعية في المدن والقرى.

ومن المعلوم أن هذه الانتخابات كانت ستقوم، لو تمت على إحصاء ناقص مزوّر، لأن أنصارها ومنظميها كانوا يريدونها لصالحهم، كما كانوا يؤملون اتخاذها وسيلة لفرض حكمهم على الشعب، باسم الشعب، ومن حيث لا يدري الشعب...

وقد عارضنا هذا الاتجاه بكل ما في المستطاع، وحاربنا الانتخابات القائمة على الإحصاء المزوّر، وفضحناها شر فضيحة حتى باءت بالفشل والخسران المبين.

وهكذا أنقذنا البلاد والأمة مما كان يهددها من شر وفساد كما

أنقذنا سمعة الديموقراطية الحقة في وطننا وخدمنا قضيتها المقدسة خدمة جلى، وقضينا في المهد على ما كان يسميه بعضهم بالديموقراطية الواقعية كما أرادوا أن يكيفوها للأمة وهي منها براء.

وقد ظنّ الكثير أن العدول عن تلك الانتخابات المزوّرة كان في نفس الوقت عدولاً عن النظرية الأساسية التي أملتها وهي نظرية الديموقراطية من أسفل أو الديمقراطية الواقعية كما كانت تسمى في عرف شيعتها الأولى. ولكن الأحداث والتطورات جاءت تكذب ذلك الظن، وتؤكد أن الاتجاه الأول لم يتغير عند الحاكمين، وإن تنكر له أنصاره الأولون من السياسيين ـ كما أوضحنا سالفاً ـ وأن الانتخابات ـ ولا نقول الديموقراطية ـ ستكون وفق مشيئة أولئك الحاكمين، لا طبق رغبة الشعب الذي هو الكل في الكل، والذي لا ديموقراطية إلا به وله!.

الانتخابات الجماعية

وفي سنة 1958 أعيدت الكرة، واستدعي الفنيون الأجانب من أوروبا وحتى من آسيا، واستشيرت الأحزاب الوطنية في مسألة الانتخابات، وتقدمت بوجهات نظرها مسجلة في وثائق، وأجمعت أو كادت أن تجمع على طريقة التصويت على القائمة لا على الاسم الواحد، وكذلك على مجموع الضمانات الضرورية ـ القانونية والتطبيقية ـ لإجراء انتخابات حرة نزيهة مرضية.

ثم طُوي حديث الانتخابات مدة غير قصيرة كثر فيها التساؤل عن مصيرها.....

وعلى حين غرة ـ إذ نحن في عهد المباغتات والمفاجآت ـ صدر القانون المنظم للانتخابات الجماعية، وتكفل هذا القانون بجعلنا أمام الأمر الواقع، وهو أخذ وضعية بوجهة النظر القائلة بطريقة التصويت على الاسم الواحد، لا على القائمة كما طلبته الأحزاب الوطنية المغربية في الاستشارة التي أجريت معها.

ويطول بنا الحديث لو تصدينا لبحث القانون المذكور الذي له محاسنه ومساوئه. ولا حاجة هنا إلى الموازنة بين هذه المحاسن والمساوىء، وكل ما يهم أن يقال ويعرف هو أن محاسن ذلك القانون رهن بحسن التنفيذ والتطبيق، وهو شيء صعب جداً إن لم يكن متعذراً أو يكاد في الأوضاع السياسية والإدارية والقضائية التي هي أوضاع المغرب اليوم. فالمحاسن التي نعترف بها للقانون ـ قلت أو كثرت ـ محاسن في حد ذاتها، ولا تهمنا من حيث هي، بل من حيث إخراجها من حيز القانون إلى مجال التطبيق لصالح الانتخاب الحر النزيه.

وأما مساوىء القانون فهي مساوىء نظرية وتطبيقية معاً. وهي عبارة عن عيوب ونقائص، مثالها السماح أولاً للشيوخ وهم من رجال السلطة، بل هم رجالها المباشرون بترشيح أنفسهم زيادة على القيام بتسجيل الناخبين، وبتأليف اللجان الإدارية المكلفة بمراجعة قوائم الانتخاب، وبالتصرف فيها كما يشاؤون. وكل هذه المراحل أساسية وحاسمة في إعداد الانتخابات وإجرائها. والمساءة الكبرى التي يقوم عليها القانون في طريقة التصويت على الاسم الواحد.

أما تطبيق هذا كله في الواقع فهو طامة كبرى على الانتخابات والناخبين، وفي طليعة التطبيقات الفاسدة تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيماً أملته أغراض سياسية قريبة وبعيدة، وهي منافية للديموقراطية وقاضية بسوء مصيرها في هذه البلاد لا قدر الله.

ندوة صحفية لوزير الداخلية

وهنا نرى من المناسب أن نتعرض قليلاً لما تحدث به وزير الداخلية في ندوة صحفية عقدها عقب صدور قانون الانتخاب لشرحه والتعليق عليه. قال وزير الداخلية، وإن شئت قل وزير الانتخابات: إن المغرب يدخل مع قانون الانتخاب في طريق المسؤولية التي هي طريق الديموقراطية، ولا نهتم بدحض هذا القول لأنه يدحض نفسه بنفسه، فأين هي الديموقراطية مع عيوب ومساوىء قانون الانتخاب، بل حتى مع محاسنه بقدر ما تظل حبراً على ورق؟.

وإن المغرب لا يمكن أن يتحمل مسؤولية تدبير شؤونه العامة، ولو في دائرة المدينة أو القرية، ولا أن يستفيد من الأنظمة الديموقراطية الحقة إلّا إذا نظمت فيه الانتخابات بكيفية شعبية عامة على أساس التسجيل الإجباري لجميع الناخبين والناخبات، ثم أجريت الانتخابات في سائر مراحلها بكيفية حرة نزيهة مرضية نتيجة الضمانات اللازمة من تشريعية وتطبيقية، ومعها يتم الحياد التام المطلق لرجال الحكم والسلطة من الأعلى إلى الأسفل. وبهذا كله، وبه وحده تتمكن الإرادة الشعبية من الظهور والتعبير عن نفسها، ويكون الانتخاب سليماً، واختياراً حقاً يمت إلى

الديموقراطية بصلة وثقى. أما الانتخابات في بلادنا فما أبعدها عن هذا كله، ولهذا لا يصح أن يقال إنها ستمكن الشعب ـ خصوصاً في البوادي ـ من اختيار ممثليه الحقيقيين الصالحين الذين سيتكون منهم الإطار التمثيلي الجديد بواسطة المجالس البلدية والقروية، بل إنَّ الانتخابات كما نظمت وطبقت قد أصبحت مشكلة وأوجدت فساداً سينضاف إلى ما تعرفه البلاد من أنواع الفساد. وإن أخشى ما نخشاه أن يكون الشعب ـ باسم الديموقراطية ـ الضحية الكبرى لسوء نتيجة الانتخابات.

ثم قال وزير الداخلية في ندوته: إن طريقة التصويت على الاسم الواحد ستجرد الانتخابات من الصبغة الأساسية، وستجعلها إدارية محضة، كما ستمكن الشعب من الاختيار بعيداً عن المؤثرات السياسية والحزبية.

ولعل تفضيل القانون لطريقة التصويت على الاسم الواحد قد كان القصد الأساسي منه هو إعلان الحرب على الأحزاب السياسية، والحيلولة دون تدخلها وتنافسها على أساس ما لها من أفكار وبرامج. وإذا صح ذلك فأنه يتأكد القصد الخفي، ويتجلى الشر المبيت ضد المنظمات السياسية الوطنية، وهذا من شأنه أن يجعلنا غير مرتاحين لما يراد من وراء الانتخابات الجماعية، وغير متفائلين بنتائجها، ولا مطمئنين على مصير الديموقراطية في البلاد.

وحتى إذا أمكن ـ كما قال الوزير ـ أن تجري الانتخابات بعيدة عن التأثيرات السياسية والحزبية فإنه من المؤكد أن تأثير السلطة

الحاكمة ـ وهي صاحبة التقنين والتنظيم، والتطبيق ـ قوي جداً بحيث يكيف الانتخابات في جميع أطوارها، ولا نبالغ إن قلنا إنّ مصير الانتخابات محكوم عليه قانونياً وعملياً بأن يكون كما تريده السلطة الحاكمة باعتبارها المتصرفة أولاً وآخراً، وهل إسناد أمر تسجيل الناخبين إلى الشيوخ وحق التصرف المعطى لهم في اللجان المكلفة بمراجعة قوائم الناخبين إلّا أدلة قاطعة على مظهر بارز مكشوف من مظاهر تدخل السلطة وتأثير رجالها على سير ومصير الانتخابات.

وأخيراً قال وزير الداخلية: إنه لمتعذر في بلاد ليس فيها نظام الحالة المدنية أن يتم فيها التسجيل الإجباري للناخبين، وإن إجبارية التسجيل تقضي بإجبارية التصويت.

وهـذا غير صحيح فإن جميـع الدول التي فيهـا التسجيل الإجباري للناخبين يقوم الانتخاب والتصويت فيها على كامل الحرية، ذلك أن الأنظمة الديموقراطية والدستـورية لا تقـول بالتصويت الإجباري إلا نادراً جداً، والنادر لا حكم له، أما تقييد التسجيل الإجباري بوجود نظام الحالة المدنية فمبالغة ناشئة عن خطأ، وإذا كان من المسلم أن نظام الحالة المدنية يساعد كثيراً على التسجيل الإجباري للناخبين، فإن هناك وسائل فعّالة ـ ريثما يطبق نظام الحالة المدنية ـ من شأنها أن تكفل هذا التسجيل لو صحت عزيمة السلطة، ولكن عدم حرصها على شعبية الانتخاب فيما يظن هو الذي جعلها تترك كامل الحرية للمواطنين في أن يسجلوا أو لا يسجلوا أسماءهم في قوائم الناخبين، وهي حرية إن

كانت في صالح السلطة فإنها ليست في صالح الشعب، وهي كذلك دليل على ما يسمى بالتجربة الديموقراطية الأولى في المغرب تجربة ناقصة في أساسها، فإن مئات الآلاف من المواطنين لم يتمكنوا - بسبب حرية التسجيل، وقلة التسهيلات، وكثرة العراقيل وقصر آجال مراحل الانتخابات، وجميع أنواع العيوب - من تسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية، ومع هذا استطاعت الإدارة أن تعلن أن عدد الناخبين بلغ أكثر من أربعة ملايين من مجموع السكان المغاربة، وهذا الرقم أدهش الخبراء من الديموقراطيين والملاحظين السياسيين في الداخل والخارج، وزعزع القواعد الحسابية، والنظريات الدستورية في أوطان الديموقراطية الحديثة، ولهذا تساءل بعضهم: هل ذلك الرقم يعبر عن الحقيقة؟ وإذا أجبر المواطنون المغاربة على التسجيل في القوائم الانتخابية فهو كان يبلغ ذلك الرقم ضعفه في مجموع السكان الذين لا يتجاوز عددهم عشرة ملايين؟.

مذكرة وجـــواب

وأمام ما شهدناه من فساد في تطبيق قانون الانتخاب بسبب كثير من التلاعب، والغش، والتدليس، لم نقف مكتوفي الأيدي بل رفعنا إلى المراجع العليا مذكرة تحدثنا فيها عن ذلك الفساد وأتينا بأمثلة ونماذج منه، وطالبنا بوضع حد نهائي لكل تلاعب وتحريف، وأبدينا مع تحفظاتنا خوفنا على سير ومصير الانتخاب، وبعد أشهر جاء جواب وزير الداخلية على المذكرة الفاضحة لأنواع من التلاعب والتزوير. ويمكن أن تلخص ما في صفحاتها

في هذه العبارات: إنكم مخطئون فيما قلتم، فالقانون صالح كله، فارجعوا إليه (وتفضل الوزير بإرسال نصه الفرنسي وترجمته العربية، وتطبيق القانون كذلك سليم كله، ومن قال إنه ضحية أو تلاعب فليذهب إلى المحاكم لتنصفه!). وماذا يفعل الإنسان مع من يدّعون عصمة القانون، وعصمة الحكام؟ فهل تحكمنا ملائكة السماء أو إنما يحكمنا بشر في الأرض؟ وهل تبدل كل شيء في دنيانا فلم نعد تلك الأمة التي قيل فيها: أمة بدون قانون؟.

تحديد موقف

ومع عدم الرضى بأشياء جوهريَّة في القانون والنظام والتطبيق ومن غير التخلي عن الأخذ بنظرية الديموقراطية من أعلى المحكمة بالدستور، فقد كنا حريصين على نجاح الانتخابات الجماعية حتى لا يصاب بسوء ما يصطلح عليه بالتجربة الديموقراطية الأولى في المغرب. وإذا لم يقدر لها النجاح المطلوب فلسنا بمسؤولين عن هذا المآل بعد ما بذلناه من جهود ومساع لدى من يعنيهم الأمر حتى تسير الأمور سيراً يكون أقل ما يمكن زللاً وانحرافاً، ولكن الصراحة تقضي بأن نقول: إن الأمور كما جرت أو كما يبدو أنها ستجري ليس من شأنها أن تبعث على الرضى والاطمئنان.

وفي الملتمس الذي أصدره المجلس الوطني لحزب الدستور الديموقراطي في فاتح مايو 1960 تحديد الموقف الذي تدعو إليه حقيقة الانتخاب في المغرب، فمع استمرار الحزب في التمسك بمذهبه وسياسته القائمين على فلسفة ونظام الديموقراطية

الدستورية ترك كامل الحرية لأعضائه للمشاركة في الانتخابات على علاتها، وذلك بصفتهم الفردية وتحت مسؤوليتهم الخاصة كمواطنين. وبهذا لا يحرم الحزب أعضاءه من التمتع بحق الانتخاب وممارسته بمناسبة التجربة الأولى، وفي نفس الوقت يظل الحزب متمسكاً بمطلبه الخاص بالديموقراطية من أعلى القائمة على دستور يتولى وضعه مجلس تأسيسي منتخب.

وأملنا أن لا تكون الانتخابات الجماعية وما سينشأ عنها من مجالس بلدية وقروية مدعاة لتأخير اليوم الذي ينعم فيه الشعب بالدستور.

الشعب لا ينسى

«الدستور» عدد 36 - 24 محرم 17/1383 - 6 - 1963

يلذ لبعض الأحزاب ولصحفها، بل إنها تحرص في الوقت الحاضر على ارتكاب كثير من المغالطات لحاجة في نفسها محاولة بهذا أن يذهب الرأي العام في الداخل والخارج ضحيتها، تلك المغالطات التي لا يقصد بها غير التحريف والتضليل، والتي لا تنطلي خدعتها على أحد ممن لهم مسكة من العقل، وإلمام بالأمور الداخلية ماضيها وحاضرها.

ومن تلك المغالطات المكشوفة إقدام أصحابها على مقارنة أحداث المغرب في الوقت الراهن بأحداث العهد البائد، وخاصة الفترة التي اشتهرت بأزمة العلائق بيننا وبين المستعمرين في الداخل، والحقيقة أن المقارنة لا تصح مطلقاً بين عهدي الاستعمار والاستقلال.

ولماذا يذهب المغالطون بعيداً في محاولاتهم المفضوحة؟ أليس في عهد الاستقلال نفسه ما يغني كل من يريد المقارنة بين أحداث الماضي والحاضر عن الرجوع إلى ما قبل ذلك العهد

بسنوات؟ ثم أليس في تخطي المغالطين لعهد الاستقلال واهتمامهم بأحداث غيره من الأسرار الدفينة ما يجدر، بل يجب الإفصاح عنها حتى لا تبقى متوارية بستار الإخفاء المتعمد، ومغطاة برداء المغالطة الماكرة؟.

فحينما يتحدث بعضهم عن بعض أحداث الساعة في المغرب، ويشعبون أحاديثهم، ويكيفونها ويلونونها، ويبهرجونها عن قصد وشهوة وغرض، يظنون ـ وهماً وخطأً ـ أنهم بهذا يصطادون عقول الناس، وهم في الحقيقة والواقع لا يصطادون إلا في مائهم العكر، ولا يذهب غيرهم ضحية السراب الخادع.

ونحن أمام ذلك، ووفاء منا للحقيقة التاريخية نريد أن نكون صرحاء مع أنفسنا ومع غيرنا، خصوصاً ونحن في ساعة كثر فيها المكر والخداع، والتحريف والتضليل بكيفية لم يعهد لها مثيل في هذه البلاد.

فكثيراً ما نسمع ونقرأ أن أحداث اليوم شبيهة بأحداث الأزمة السياسية التي كانت خاتمة عهد الاستعمار في المغرب. وهذه المقارنة لا تصح، كما قلنا سابقاً. لأن تلك الأزمة كانت بيننا وبين المستعمرين، كما كانت متجلية في صراع على مصير الوطن والشعب كيف سيكون، وكنا في هذا الصراع كتلة واحدة ـ شعباً وملكاً ـ سواء في الداخل أو الخارج ضد النظام المفروض على البلاد، وضد أصحابه المستعمرين والأذناب من العملاء والخونة المعروفين. وفي ذلك الصراع كنا نستعمل كل الوسائل، وجميعها كانت مشروعة في نظرنا لأن الغاية كانت هي كذلك

مشروعة، ولو أن الخصوم اعتبروها غير مشروعة.

أما اليوم فالصراع الدائر في المغرب ليس بين دولة أجنبية مسيطرة بالاحتلال والاستعمار من وراء ستار الحماية، وبين الشعب متكتلاً في حربه ضدها، بل هو صراع داخلي محض بين تيارين: تيار الاستيلاء على الحكم بغية السيطرة والاستغلال وفرض الدكتاتورية بواسطة نظام الحزب الوحيد، كما هو الشأن في كثير من الأقطار التي استقلت عن الأجنبي الحاكم، وتحررت من سيطرته، ثم سرعان ما وقعت في قبضة حفنة من الأهالي الذين تنكروا لماضيهم، وطغوا في البلاد وأكثروا فيها الفساد، الأمر الذي جعلهم عرضة لكل ما يتعرض له الطغاة والمفسدون في كل عصر ومصر، فأثار ضدهم تياراً قوياً جارفاً هو تيار الحق، والحرية، والإصلاح، والعدالة في ظل نظام ديموقراطية دستورية تضمن حقوق الإنسان والمواطن للجميع على السواء، وتجعل هذا الوطن الذي تحرر بجهاد كبير وتضحية غالية متمتعاً بنعمة الاستقلال وعزة السيادة، ولا نعمة ولا عزة إلا في ظل الحرية الحق.

وغني عن البيان أن المغرب، فور إعلان استقلاله، قد عاش أحداثاً استقلالية قاسية طيلة أربع سنوات على الأقل، كانت كلها صراعاً بين التيارين: تيار الحرية والديموقراطية من جهة، وتيار الحزبية والديكتاتورية من جهة أخرى، وهل نحتاج إلى تذكير الغافلين والمتغافلين بتلك الأحداث الإجرامية التي سجلها التاريخ، على أصحابها المعروفين في صحائفه السود؟ وحتى إذا

غفلوا أو تغافلوا عنها اليوم فإن الشعب لا ينساها، ولا ينساهم كذلك معها ولو توالت عليها الأعوام والأحقاب، لأنها حية في ذكراها، وذكراها ثابتة راسخة ما دام المسؤولون عن تلك الأحداث موجودين بأشخاصهم، ومفاسدهم، وأخطارهم، فهي ذكرى شبيهة «بالعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً».

وإذا كان لا بدّ من التذكير بشيء من ذلك اليوم فلنذكر جميع الذين هم جديرون به، ونريد أن نذكرهم ـ مثلاً ـ بما هو أشهر من أن يطويه النسيان، ويغيره الزمان، ويمحوه الحدثان، ونشير بهذا إلى ما لطخ عهد الاستقلال في السنوات الأولى من أحداث الاغتيال، والاختطاف، والتعذيب للأبرياء من الوطنيين والمقاومين الأحرار في كثير من المدن والجهات، فإن جميع تلك الأحداث لا تزال ذكراها تتجدد مع الأيام، وتلازم أصحابها المسؤولين عنها لا فرق فيهم بين المتآمرين والآمرين بها وبين المنفذين لها، ويكفي لإثارة ذكرى تلك الأحداث الوحشية الفظيعة بما تقشعر له الجلود، وتثور له النفوس ذكر الأماكن التي تخلدت شهرتها كمراكز للتعذيب والإجرام، مثالها في تطوان: جنان بريشة، وجنان الريسولي، وفي الدار البيضاء القسم السابع (الستيام)، ومثالها أيضاً: مذبحة سوق الأربعاء بالغرب، فمن ينسى كل هذا وغيره وإن تناساه المجرمون بالأمس، والمتغافلون عنه اليوم؟ وهل مع ذلك يمكن لمن تحدثهم أنفسهم اليوم بمغالطتها وبمغالطة الناس معها أن يختفوا بحقيقتهم تحت جلود الخرفان لإيهام الغير أنهم ليسوا إلا خرفاناً، وأنَّ كل من عداهم هم الذئاب، بل شر الذئاب؟

إن المواطنين لم يفقدوا عقولهم ووعيهم، ولم تفارقهم نباهتهم وفطنتهم، حتى يستطيع المغالطون تضليلهم، وإفساد قوة الإدراك والحكم عليهم، فكل واحد منهم قادر على تمييز الخبيث من الطيب، والشر من الخير، والذئب من الخروف، والمجرم من البريء، والظالم من المظلوم. ولا يكفي لقلب الحقائق وتشويه الأحداث في مغرب الأمس واليوم حديث إفك أو ضلال مما اعتدنا أن نسمعه ونقرأه في وقتنا هذا، فالأفاك أفاك ولو حاول التستر بحاجز أو التلون كالحرباء، والصراع القائم اليوم في المغرب صراع شبيه بالذي كان خلال السنوات الأولى من عهد الاستقلال، أي صراع بين الحرية والحزبية، وبين الديموقراطية والديكتاتورية، وبين العدالة والاستغلال، وبين الإصلاح والفساد. والشعب الذي لا ينسى يعرف اليوم - كما عرف بالأمس - ماذا يختار وكيف يختار، وهوْ لا يمكنه أن يختار شيئاً غير الحرية، والديموقراطية والعدالة، والإصلاح. وحينما يختار هذا يستطيع أن يحققه، ويحفظه ويضمن لنفسه التمتع به ضد كل من يسول له شيطانه التطاول إلى حرمانه منه. والشعب الذي هزم الاستعمار الخارجي وقهره قادر بفضل الله على أن يهزم ويقهر صنوه وخلفه الذي هو الاستعمار الداخلي دون أن يدخر جهداً أو يبخل في هذا السبيل بأي ثمن وبأية تضحية، خصوصاً وشر الاستعمار الداخلي أشد وطأة على البلاد وأهلها من شر الاستعمار الخارجي، وقديماً قال الشاعر:

وظلمُ ذوي القربى أشده مضاضةً
على النفس مِن وقع الحسام المهندِ

هذا هو مغزى ومدلول معركة اليوم في المغرب بين قوات الشر وقوات الخير، وهي معركة فاصلة بين الحياة والموت، والحرية والعبودية، والديموقراطية الدستورية والديكاتورية الحزبية، وفي انتصار معسكر الحرية والديموقراطية حياة الشعب وعزة الوطن، فهل يرضى المواطنون الأحرار بهذا بديلاً؟.

جريدة
«السياسة»

المغرب بين الحياة النيابية
وحالة الاستثناء . . . . . .

«السياسة» عدد 11 - 18 ماي 1967

بصدور هذا العدد يكون المغرب قد احتفل بذكرى انتخاب أول برلمان وبذلك يكون قد اجتاز مرحلة من مراحله الديموقراطية. ويحق لنا ونحن قانونياً، لا زلنا تحت حكم الدستور إذ كل السلطات توجد بيد جلالة الملك وفقاً للفصل 35 من دستور 1962 لكن الواقع هو أن حالة الاستثناء التي نعيشها لم تعرفها أية دولة في العالم. فما هو الداعي لإطالتها وتمديدها عوض الرجوع إلى الحياة النيابية، خصوصاً إذا علمنا أن الرجوع إليها قد يثير عدة مشاكل قانونية وسياسية وغيرها نظراً لطولها.

إن أجهزة الإعلام تظل طوال اليوم تشيد بالاستقرار السياسي والرخاء الاجتماعي والتقدم والازدهار وغير ذلك، فما هو الداعي لحالة الاستثناء؟ لقد أعيد هذا السؤال آلاف بين ملايين المرات على لسان كل المواطنين، ولكن سؤالاً آخر أخذ يبدو في الأفق هو: ماذا ربحنا بعد سنين من حالة الاستثناء؟ وما هي الخطوات التي ربما قطعناها والعراقيل التي تغلّبنا عليها؟.

إن شيئاً واحداً يمكن تأكيده وهو أننا خرجنا بخفي حنين من تجربتنا هذه؟ فلا نحن دعمنا مبادىء الديموقراطية، ولا نحن مكثنا تحت حكم مطلق؟.

إننا احتفلنا بعيد ميلاد أول برلمان، وكان احتفالنا حزيناً، لأن مولودنا مات صغيراً. مات المولود الذي كنا نعلق عليه كبير الآمال وعظام الأماني، ومات ولم يكتمل بعد سنين قصيرة، فرحمك الله يا برلمان الاستقلال ويا باكورة الاستقلال.

لقد كان بودنا أن نقيم الحفلات على وزن تلك التي تقام للاحتفال بأتفه الأشياء رغم عيوب وعلات البرلمان، وانعدام توفره على السلطات الممنوحة لباقي البرلمانات، كان بودنا أن نقف لحظات على ما حققه من منجزات وما خططه من مشاريع ولنحاسب أولئك الذين وضع (الشعب) فيهم ثقته وأخيراً كان بودنا أن نضع النقط على الحروف، ولكن ذلك استحال علينا الآن، وأخاف أن تستحيل علينا كل محاسبة لنواب الشعب لأن الشعب ربما لن يستدعى من جديد.

حالة الاستثناء
أو انقلاب الدولة
لتصفية الديموقراطية

«السياسة» عدد 15 الخميس 15 يونيو 1967

في مساء 7 يونيو 1965 تم كما هو معلوم إعلان «حالة الاستثناء» ولم يكد يفاجأ الشعب بهذا الحدث الغريب حتى أخذت الدولة تنجز عملية سياسية خطيرة هي تصفية النظام الديموقراطي الممثل في برلمان الأمة، وإنهاء التجربة الدستورية الفتاة في المغرب، وإعادة جمع السلط، والمهام، والمسؤوليات إلى قبضة الحكم الذي أعلن وقتئذٍ أنه أصبح بمقتضى حالة الاستثناء ـ حكماً «قوياً» لا شبهة فيه، ولا غبار عليه.

كل هذا تحقق بقيام الدولة في ذلك اليوم بما لم يكن في الواقع إلا انقلاباً على الدستور، والبرلمان، والديموقراطية في المغرب. وهكذا شهد الشعب والعالم أجمع ـ يومئذٍ ـ ما لا يمكن أن يسمى بغير «انقلاب دولة» - coup d'état - بكل ما في العبارة من معنى، بل كان (انقلاب الدولة) باسم (حالة الاستثناء) مغايراً في الشكل والجوهر، لأنواع الانقلابات المعهودة في الدول، وهي التي يثور فيها فريق من الحكام على آخرين بغية الاستيلاء

والسيطرة. أما (انقلاب الدولة) عندنا فهو من نوع جديد وغريب، إذ كان انقلاب الدولة بأكملها على الدستور، والبرلمان، والديموقراطية عامة.

وقد يجادل المسؤولون في هذا محاولين إظهار حالة الاستثناء بغير مظهرها الحقيقي، والتخفيف من أمرها، وتهوينه على الناس، ولكن الحقيقة التي لا تقبل الجدل هي أن حالة الاستثناء كانت ثورة رسمية على المؤسسات الدستورية التي هي عمدة، ومظهر، وضمان النظام الديموقراطي الحديث، ولهذا كان من تسمية الشيء باسمه التعبير عن قيام حالة (الاستثناء) في المغرب منذ أكثر من سنتين، (انقلاب الدولة) على التجربة النيابية، ونظام الشورى كما أسسها ـ سابقاً ـ الدستور الذي أصبح في حكم العدم حتى الآن.

ولو شئنا دليلاً على ذلك لوجدناه ـ مثلاً ـ في قاموس (لاروس للقرن العشرين) الذي نقرأ فيه هذا التعريف لانقلاب الدولة: يقوم انقلاب الدولة حينما تتولى سلطة تقلد الحكم من قبل انتهاك حرمة القواعد والأنظمة الدستورية.

(Il ya coup d'état quand c'est une autorité déjà inverstie du pouvoir qui viole les règles constitutionnelles).

(Larousse du XX siècle).

وذلك ما حدث في المغرب بإعلان (حالة الاستثناء) كما أعلنت وطبقت في المغرب منذ قيامها إلى الآن بالشكل الذي وقع به فهم، وتأويل، وتنفيذ الفصل الخامس والثلاثون من الدستور،

فماذا ينص عليه هذا الفصل؟ إنه يقول: (إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بمرسوم ملكي بعد استشارة رئيس المجلس وتوجيه خطاب للأمة، وبسبب ذلك فإن له الصلاحية، رغم جميع النصوص المخالفة، في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب ورجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي، وتنتهي حالة الاستثناء باتخاذ نفس الإجراءات المتبعة لإعلانها).

هذا هو الفصل بنصه وفصه، وهو شبيه - مع الفارق طبعاً - بالفصل 16 من الدستور الفرنسي لسنة 1908، وبالدستور الألماني القديم الذي كانت له الأسبقية في ابتداع ما سماه الفصل 48 منه «بحالة الخطر» وهي المسماة في دستورنا «بحالة الاستثناء»، فالأسماء مختلفة، والمسميات واحدة!.

وجدير بنا أن نقف عند الفصل 35 من الدستور المغربي لنبحث محتوياته، ونرى ما فيها من حق ومن باطل، ونكشف ما تكنه من أسرار وأسلحة قانونية تختفي وراء ألفاظ وعبارات لها ظاهر وباطن، ومدلول دستوري واضح، ومدلول سياسي ملتبس. ومما هو واضح ومعقول ومقبول قول الفصل المذكور: إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء باتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب ورجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي.

ومعنى ذلك أنه إذا تعرض المغرب لخطر التهديد المؤكد بالعدوان عليه، وهذا لا يمكن أن يكون إلا من الخارج لا من الداخل طبعاً، كما أنه إذا حدثت في الداخل أحداث فيها خطر محقق على حياة وسير المؤسسات الدستورية، كفتنة أو محاولة انقلاب دكتاتوري، فللملك أن يعلن حالة الاستثناء لأخذ وتطبيق التدابير الحازمة السريعة التي يقتضيها الدفاع عن أرض الوطن أو حفظ سلامة وسير المؤسسات الدستورية، وكل ذلك لا يمكن أن يعني إلا تدابير مستعجلة متخذة في ظروف معينة لمواجهة أخطار واقعة، وضد أصحابها من المعتدين الأجانب أو من المشاغبين والفتانين وأعداء الديموقراطية في الداخل. فإذا سلمت السرائر، وحسنت النوايا والمقاصد فلا يمكن بحال أن يتعرض الفصل 30، وخاصة منه كلمة (مهددة) أو عبارة (ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات) إلى سوء فهم أو سوء تأويل أو سوء استعمال يهدف إلى شل المؤسسات الدستورية بتعطيل سيرها أو بإلغائها لأجل أو لغير أجل مسمى، وبعبارة أخرى أن الفصل 35 لا يوجد مبرر لتطبيقه إلا إذا توفرت الشروط المنصوص عليها فيه، وهي نوعان اثنان لا ثالث لهما. أي تعرض أرض الوطن أو المؤسسات الدستورية للعدوان، الأولى من الخارج، والثانية من الداخل، فإذا لم يحدث شيء من هذا فلا يجوز مطلقاً تطبيق الفصل المذكور، فإذا طبق بدون داعٍ ولا مبرر فإن هذا التطبيق يكون مخالفاً للفصل نصاً وروحاً، وهو ما تحقق فعلاً بإعلان (حالة الاستثناء) من غير أن يتعرض المغرب لأي عدوان أو خطر يهدد بالعدوان، ودون أن تحدث أحداث من شأنها المس بسير المؤسسات الدستورية القائمة.

وبهذا تبين أن الفصل 35 يقول ما لا يقصد، ويقصد ما لا يقول، وقد انكشف بكل وضوح لكل ذي بصر وبصيرة أن هذا الفصل سلاح خطر على الدستور نفسه، وعلى النظام الديموقراطي اللذين كانا يتعرضان من جرائه في كل حين للعواقب السيئة التي كانت تنطوي عليها حالة الاستثناء، ولهذا فهو أشبه ما يكون (بقنبلة مفتجرة) تختفي في صلب الدستور، بل (بلغم البلاستيك) كما قال أحد كبار رجال الدولة في فرنسا واصفاً للفصل 16 من ستوردكول، وهو الفصل الذي استمد منه الفصل 35 (حالة الاستثناء) بدون ضمانات في صالح كل من الدستور، والبرلمان، والديموقراطية. ورب قائل يقول: إن هذا الفصل ينص على ضمانة من شأنها أن تحول دون استعماله بلا مبرر دستوري. أي من غير أن تحدث الظروف التي يصبح فيها التراب الوطني مهدداً بالعدوان، أو التي يتعرض فيها سير المؤسسات الدستورية إلى المس به فيصاب بتوقف وانقطاع، وقد تكون تلك الضمانة في نظر القائل هي إعلان حالة الاستثناء بعد استشارة رئيس المجلس (البرلمان) وتوجيه خطاب للأمة، غير أن هذه الاستشارة ليست إلا إجراءً شكلياً ليس من شأنه أن يحق الحق ويبطل الباطل، ولهذا فهي غير إلزامية بحيث لا تستطيع أن تؤمن سير البرلمان وتنقذه من كل ما يمس به إذا أسفرت الاستشارة عن وجهة نظر تعارض في قيام دواعي (حالة الاستثناء) لانعدام مبرراتها الدستورية المنصوص عليها في الفصل نفسه، وذلك ما أثبته الواقع عندما أريد تطبيق هذا الفصل، وطبق فعلاً بالرغم عن إجراء الاستشارة الشكلية الواردة فيه، فإن دل هذا على شيء

فإنما يدل على أن الدستور المغربي يُسر نوايا ومقاصد تخفيها فصول، وعبارات، وألفاظ من شأنها أن ينتحل ما ورد فيها ذريعة وسبباً عند الحاجة أو سنوح الفرصة للتخلص من التزامات الدستور أو من الدستور ذاته ومما أدى إليه تطبيقه من قيام مؤسسات ديموقراطية، وتجارب دستورية، وتقاليد برلمانية، إذا ما أصبحت في نظر الدولة غير مرغوب في استمرارها. وحتى لو اقتبس الفصل 35 من الفصل 16 من الدستور الفرنسي بنصه وحرفه لما أغنى هذا وأجدى ضمانة لتأمين حياة وسير البرلمان. لأن الضمانة الحقيقية الفعّالة لا توجد في النصوص كيفما كانت، بل فيما تمتاز به هذه النصوص من سلامة أصلية، ونقاوة ذاتية، وفيما تظفر به من احترام حقيقي كامل في مجال التطبيق، إذ بهذا الاحترام تسلم الديموقراطية، وبسلامتها يسود القانون عامة، والدستور الذي هو القانون الأساسي خاصة؛ ومع هذا كله تصان سيادة الأمة وتطاع إرادتها العامة، وتضمن سائر ما تتمتع به من حقوق وحريات، وتتوفر للدولة ولنظام الحكم فيها الصبغة القانونية، والصفة الدستورية، وتكون لهما بسبب هذه المشروعية الحقيقية لا المزعومة. والمشروعية، كما هو معلوم هي عمدة، وزينة، وفخر كل حكم سليم وصالح فوق أي أرض، وتحت أي سماء قديماً أو حديثاً. وكل دستور تتحقق في ظله المشروعية الحقيقية لا يستمد قيمته من النصوص فحسب، بل ومن حسن وسلامة تطبيقه باعتباره روحاً، ومؤسسات، وممارسة فعلية من نواب الشعب.

وهكذا فإن كل دستور يشتمل على عيوب وآفات، والدستور

المغربي الذي اعترفت الدولة رسمياً يوم إعلان (حالة الاستثناء) (بعوراته وثغراته) ومنها في نظرنا الفصل 35 ـ ليس بالدستور الذي تسلم معه الديموقراطية من العثرات والعراقيل ومما هو أشد وأفظع ؛ كما أن كل دستور يتضمن النصوص الاستثنائية الشريرة لا يمكن أن يعتبر دستوراً عادياً أي جرت به العادة المتبعة في مجال الحياة الديموقراطية السليمة. فالدستور المطعم بالجراثيم الفتاكة والملغم بالمواد المتفجرة لا يمكن الاطمئنان إليه أو عليه بحال، فهو معرض في كل وقت وظرف إلى أخطار الفناء أو الانفجار، ولا أدل على هذا من الدستور المغربي الذي كان إعلان (حالة الاستثناء) باسم الفصل 35 بمثابة (الحقنة القاتلة) أو اللغم المتفجر الذي نسفه نسفاً، وبمثابة المقصلة التي سقطت آلتها القاطعة على رأس التجربة الديموقراطية الدستورية النيابية في المغرب، فنفذ فيها الإعدام بدون جريمة ولا محاكمة يوم سابع يونيو 1965، وهو اليوم الذي أقدمت فيه الدولة على (الانقلاب) الذي عطل الحياة النيابية بتعطيل الدستور، وإبطال البرلمان، وحرمان الشعب بسبب هذا كله من أقدس حق يملكه في عهد استقلاله وسيادته، وهو حكم نفسه بنفسه في حظيرة الشورى ونطاق الملكية الدستورية المعلنة سلفاً.

وإذا كان من الغريب ـ على أقل تقدير ـ أن يتم كل هذا باسم الفصل 35 من غير أن يتحقق أي شرط من الشروط الواردة فيه، وهي إما تعرض للتراب الوطني لخطر العدوان الأجنبي، وإما قيام أحداث داخلية تمس بسير المؤسسات الدستورية، فإن أغرب من ذلك أن تعمد الدولة إلى تطبيق الفصل 35 تطبيقاً يمس بسير تلك

المؤسسات، ويجعل منها (ضحية من غير سبب) نتيجة سوء استعمال صريح لهذا النص الدستوري الذي لا يجوز تطبيقه إلا في ظروف معينة، وأحوال قائمة، سواء للدفاع عن حوزة التراب الوطني ضد العدوان الخارجي، أو عن سير المؤسسات الدستورية ضد أي خطر داخلي على سيرها وحياتها.

وحقيقة الأمر أن الفصل 35 لا يصلح للتطبيق إلا مع توفر الشروط المنصوص عليها فيه أولاً، ومن أجل غايتين ثانياً هما: إما الدفاع الوطني، وإما الإنفاذ الدستوري، ولهذا لا يتصور مطلقاً أن يستعمل الفصل المذكور بلا داعٍ ولا مبرر، بل ولعكس ما يهدف إليه من دفاع عن الوطن أو حفاظ على حياة الدستور وسير مؤسساته. وبما أن التجربة برهنت على أن ذلك الفصل معرض ـ دوماً ـ لسوء الاستعمال فهو يشكل أعظم خطر على الدستور نفسه، كما يهدد شر تهديد النظام الديموقراطي في البلاد بسوء المنقلب والمصير، ولهذا فهو من أفظع العيوب، وأقبح النزعات التي يجب تطهير الدستور منها رغبة في سلامته الذاتية والمصيرية، وحرصاً على السير بالتجربة الديموقراطية في طريقها السوي، واتجاهها السليم.

ومما يؤكد وجوب إزالة ذلك الفصل من الدستور أن الدولة استغنت كل الاستغناء عن تطبيقه وقتما وقع ـ فعلاً ـ عدوان الجزائر على التراب المغربي، ونشبت الحرب معها دفاعاً عن حوزتنا المنهكة بالقوة، وهكذا فمع قيام العدوان المنصوص عليه في الفصل 35 من الدستور الذي أصبح نظاماً رسمياً للدولة منذ

الاستفتاء العام في 7 دجنبر 1962 لم تفكر الحكومة في إعلان (حالة الاستثناء) تنفيذاً لذلك النص، بل اتخذت جميع ما شاءت من التدابير الدفاعية دون اللجوء إلى فرض أي وضع دستوري استثنائي. وهنا يتبادر إلى الذهن هذا السؤال: لماذا أقدمت الدولة على تطبيق الفصل 35 بإعلان (حالة الاستثناء) مع انعدام الأسباب والدواعي المشروطة فيه؟ هذا من جهة وبصفة عامة، ثمّ لماذا أدى ذلك التطبق إلى عكس ما يهدف إليه إعلان (حالة الاستثناء)، أي إلى المسّ بسير المؤسسات الدستورية، هذا من جهة أخرى وبصفة خاصة؟ في حين أن الفصل المذكور يتحدث عن احتمال حدوث ما من شأنه أن يمس بسر هذه المؤسسات، وعن إمكان اللجوء إلى إعلان حالة الاستثناء لإرجاع نفس المؤسسات إلى حياتها الطبيعية، وسيرها العادي فيما لو تعرضت بسبب الأحداث إلى عرقلة أو انقطاع. وهنا يبدو الجواب على ذلك كله سهلاً وواضحاً، وهو أن الفصل 35 لم يدرج في صلب الدستور إلا كنص يمكّن الدولة عند الحاجة من (السلاح) الذي تستطيع به أن تضغط على البرلمان أو تهدده، كما تستطيع به لدى الاضطرار أو لمجرد الشهوة والهوى أن تشل سير البرلمان بتجميده أن تعطل الأمة لأجل غير مسمى، فتتركها بلا مجلس تشريعي ينطق بلسانها، ويعبر عن إرادتها، ويفصح عن مطلبها، ويذود عن مصالحها، ويراقب سياسة الحكومة فيها، ويمارس بهذا حقها في أن تحكم نفسها بنفسها في ظل نظام ديموقراطي سليم، وملكية دستورية محترمة من الجميع، وبالأخص من الدولة نفسها.

فذلك هو ما قضاه الفصل 35 سراً لا علانية. وباطناً لا ظاهراً،

وذلك أيضاً ما كشف عنه إعلان (حالة الاستثناء) من غير قيام الظروف والأحداث الموجبة لها. فلو شاء أحد أن يصف ذلك الفصل لما وجد أحسن من القرآن الكريم بأن ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، ومن الآية الحكيمة: كَبُـرَ مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون.

ومما زاد الأمر فضيحة وشناعة استمرار (حالة الاستثناء) أكثر من عامين اثنين، لا فترة وجيزة ومؤقتة كما قيل، وذلك ما طبع الوضعية الاستثنائية بطابع البقاء والدوام حتى صارت هي الحياة الاعتمادية للأمة، وهي حياة الحرمان الديموقراطي، والغياب الدستوري، والفراغ السياسي، بانقطاع الحوار بين نواب الأمة والحكومة، وانعدام تبادل الرأي في نطاق الشـورى، وفقدان التعاون بين السلطتين التشريعية المعطلة والتنفيذية الجامحة، في حين أن الوفاء للنظام الدستوري يقضي بأن يكونا كفرسي رهان في ميدان الصالح العام. وحتى لو أعلنت (حالة الاستثناء) نتيجة عدوان خارجي على التراب الوطني أو قيام أحداث تمس بسير المؤسسات الدستورية ـ كما ينص على هذا الفصل 35 ـ فأية علاقة لذلك من قريب أو من بعيد، بحياة البرلمان الذي يفرض هذا الفصل نفسه على الدولة، إن تعرض سيره لأي مسّ به، أن تبادر إلى اتخاذ التدابير، في فترة حالة الاستثناء لتعجيل ما أمكن بعودة الحياة النيابية والنشاط الدستوري إلى سيرها العادي، ولهذا لا يعقل كما لا يجوز مطلقاً، حتى في حالة العدوان على التراب الوطني أو عند حدوث ما من شأنه أن يمس بسير البرلمان، أن تقدم الدولة على انتهاك حرمة الدستور بإساءة الاستعمال لبعض

نصوصه، واتخاذها سلاحاً تسخره لعرقلة أو لقطع ذلك السير أو للتخلص من وجود البرلمان الذي يمثل الأمة وينوب عنها في تدبير شؤونها العامة ضمن ما يجب من التجانس، والتجاوب والتعاون مع الحكومة المسؤولة.

وخلاصة القول: أن إعلان حالة الاستثناء كان مخالفاً للدستور عامة، وللفصل 35 منه خاصة، كما كان إجراء غير ديموقراطي بل غير مشروع نظراً لعدم توفر الشروط القانونية، والمبررات الدستورية، ونظراً كذلك لما نتج عن تطبيق (حالة الاستثناء) من تجريد الأمة لأجل غير مسمى من حقها الطبيعي المشروع المقدس في أن تحكم نفسها بنفسها في عهد السيادة، والحرية، والاستقلال.

معركة التحرير والمصير
معركة الدهر لا معركة أسبوع

«السياسة» عدد 16 - 22 يونيو 1967

تقوم كثير من الأدلة والبراهين الواضحة القوية المستمدة من الأحداث والمجريات على أن (إسرائيل) كانت تبيت حرباً عدوانية توسعية وإرهابية في نفس الوقت ضد الشعوب العربية المجاورة لها، وخاصة منها سوريا.

ومن تلك الأدلة والبراهين القاطعة الزيارة التي قام بها الجنرال الصهيوني موشي ديان، وزير الدفاع في الحكومة اليهودية لفيتنام الجنوبية، وذلك في شهر يوليوز الماضي، وعقب هذه الزيارة صرح بقوله: من الواضح أن تل أبيب ترى في هذه الحربُ المحلية مثالاً يحتذى في الشرق الأوسط، ولهذا فهي تدرس خطط التدخل العسكري الأمريكي ووسائله.

ومعناه أن زيارة ذلك القائد المسؤول في صهيون لم تكن مجرد زيارة للفسح والمجاملة، بل كانت للاطلاع والدراسة في ميدان الحرب قصد الاقتداء والاحتذاء بتطبيق كل ما يمكن تطبيقه من الخطط الحربية الأمريكية في فيتنام. وليست الحرب التي

هددهم بها إلا نسخة طبق الأصل ـ جهد المستطاع ـ من الحرب المدرة اللاحقة في الفيتنام ضد شعوب الشرق العربي، ونستطيع أن نفهم لماذا بذل في ذلك أقصى الجهود، كما سار في الأمر بمنتهى السرعة، وأنه لم يدخر وسعاً لإحكام الخطة وتوفير كل ما يمكن لها من حظوظ النجاح. ومما لا شك فيه أيضاً أن موشي ديان قائد عسكري محنك ومسؤول حكومي خبير، قد كان يعلم أنه يواجه قوة عربية ضخمة العدد والعدة على جمع حدود الأرض العربية المحتلة باسم دولة إسرائيل، ومن شأن هذا أن يدفع به إلى توفير كل الوسائل والإمكانيات، وكل الأسلحة والأعتدة لعصابات إسرائيل حتى تستطيع مجابهة القوة المعادية في حرب آتية لا ريب فيها.

ومما يدل على ذلك ما صرح به موشي ديان نفسه قبل إقدام إسرائيل على عدوانها الأخير، وهو قوله: إن القوات الإسرائيلية لا تستطيع أن تربح المعركة إلا إذا عملت لها في ساحة القتال غطاءً جوياً يضعف هجوم القوات الجوية العربية. كما صرح موشي ديان أنه يجب أن تنتهي المعركة مسرعة بواسطة مجلس الأمن، وذلك بعد أن تتمكن القوات الإسرائيلية من التوغل في مختلف الأراضي العربية، كنتيجة للهجوم المباغت الأول، وقبل أن تستطيع الدول العربية استعمال قوتها كلها في ميدان الحرب. وزاد موشي ديان قائلاً: إن قوات إسرائيل لا تستطيع الاستمرار في المعركة البرية أكثر من أسبوع، لأن إسرائيل لا تتوفر على قوة احتياطية من الجيش، ولأنه يمكن للعرب أن يبادروها بالتقهقر في صحراء سيناء فيفرضوا بهذا على القوات الإسرائيلية المحاربة

خطوطاً طويلة مهددة للإمداد والتموين، فتكون في هذا الضربة القاضية على قوة إسرائيل. في ميدان المعركة.

وإن تصريحات موشي ديان كانت فاضحة لخطط ومؤامرات إسرائيل المبيتة للعدوان بقدر ما كانت مفيدة للعرب في فترة إعداد حرب المفاجأة على الأراضي العربية.

ومن تلك التصريحات استفاد المسؤولون العرب العسكريون منهم والسياسيون ـ أو لم يستفيدوا بكل أسف ـ ما كان ينتظرهم من عدوان، وما كانت معدة لهم قوات إسرائيل من مصير، هذا بصفة عامة، وبصفة خاصة، استفاد المسؤولون العرب في الشرق بالأخص ـ أو لم يستفيدوا بكل أسف ـ أن القوات الإسرائيلية، باعتراف قائدها ووزيرها. كانت غير قادرة على ربح المعركة ضد العرب إلا بشرط أن يتوفر لها في القتال (الغطاء الجوي) الكفيل بإضعاف القوات الجوية العربية المضادة لها، وأنه مع توفر ذلك كان يجب أن تنتهي المعركة بكل سرعة وفي أجل لا يتعدى أسبوعاً، كما كان يجب أن يتم هذا بواسطة مجلس الأمن بعدما تحتل القوات الإسرائيلية أجزاء من البلاد العربية قبل أن تتمكن القوات العربية من المحاولات دون هذا الاحتلال. وقد أوضح موشي ديان لكل من لهم آذان يسمعون بها، وقلوب يعون بها من القادة العرب، أن إسرائيل مهما بلغت قوتها المحاربة أو أحرزت عليه في الحرب من تقدم وتوغل في الأرض العربية المحتلة، عاجزة عن القيام بحرب طويلة، لأنها لا تملك جيشاً احتياطياً، ولأن ابتعاد قوتها المحاربة بالصحراء عن مراكزها وقواعدها

الأصلية ليس من شأنه إلا أن يعرضها إلى أشد الأخطار وأوخم العواقب. وهكذا استطاع القادة العرب أن يدركوا من تصريحات موشي ديان ـ أو لم يدركوا بكل أسف ـ أنهم مهددون (بحرب المفاجأة) التي لا تبقي ولا تذر، حتى تضمن إسرائيل لقوتها المعتدية الفوز السريع، وعدم الوقوع في حرب طويلة الأمد، شديدة الخطر، وخيمة العاقبة، وأن العمدة في تيسير هذا وذاك لإسرائيل هو مجلس الأمن الذي فيه أصدقاء، وحلفاء، وأنصار إسرائيل من الدول ذات الصول والحول، وهي التي خلقتها في فلسطين العربية، وحمتها، وعززت وجودها وحافظت على استمرارها، وخفت دائماً إلى نجدتها سراً وعلانية وحرباً وسلماً مادياً ومعنوياً.

وأهم ما اعترف به موشي ديان أن إسرائيل لا يمكن أن تخوض الحرب ضد العرب إلا إذا ضمنت لقواتها المحاربة (الغطاء الجوي) الذي يحميها في السماء والأرض، ويعزز عدوانها ويشارك مشاركة فعّالة في عملياتها الهجومية والدفاعية على السواء ومن المعلوم أن إسرائيل لم تكن تملك ـ حسب بعض الصحف الانجليزية ـ أكثر من مائتين وثلاثين طائرة مقاتلة في الصف الأول، ويتضح من هذا أن إسرائيل كانت في أشد الحاجة قبل المعركة إلى الحصول على (الغطاء الجوي) المنشود حتى تطمئن على حمايتها الجوية، وتضمن الوسيلة الفعّالة الكفيلة بإضعاف القوات الجوية العربية المقاتلة، وهنا نثبت ما نشرته جريدة (يواس نيوزم رلدريورت) لسان (البانطكون) مركز القيادة الحربية العليا في واشنطن، وهو حديث لها مع اشكول رئيس الحكومة

الإسرائيلية، ونقتطف منه ما يتعلق بالموضوع:

سألت الصحيفة الأمريكية المذكورة اشكول: إذا هوجمت إسرائيل من جيرانها فهل تتوقع النجدة من الولايات المتحدة، وربما من بريطانيا وفرنسا؟ فأجاب: هذا مؤكد، فإننا نتوقع هذه النجدة لا سيما إذا دخلت في الاعتبار سائر الوعود المؤكدة، وهي وعود حصلنا عليها عندما طلبنا السلاح من الولايات المتحدة، فقيل لنا: لا تنفقوا أموالكم فإننا هنا، وهناك الأسطول السادس!.

ثم سألت الصحيفة الأمريكية المسؤول الإسرائيلي: هل تشتري إسرائيل السلاح حالياً من الولايات المتحدة وما هو نوعه؟ فأجاب: نعم نشتري طائرات من طراز سكاي هوك.

ومما تقدم من تصريحات إسرائيلية رسمية ندرك أن حكومة تل أبيب كانت تعتمد على نجدة خارجية نتيجة للوعود المؤكدة المبذولة لها من طرف الدول المؤيدة في السلم، والمناصرة في الحرب، كما ندرك أن إسرائيل كانت على يقين بأن وراءها الولايات المتحدة لتمدها بالسلاح، وتحميها بالأسطول السادس، وإذا كانت إسرائيل قد اشترت طائرات من الولايات المتحدة وغيرها من الدول فإنها بلا شك أدخلت في حساباتها الاستراتيجية وجود الأسطول السادس ببواخره الحربية العظيمة الحاملة لمئات الطائرات المقاتلة والمطاردة، كما أنه لا شك أنها أدخلت كذلك في حساباتها الحربية المخططة وجود الأسطول البريطاني بحاملات الطائرات فيه، ومن مجموع طائرات الأسطولين الأمريكي والبريطاني توفرت لإسرائيل الحماية البحرية

والغطاء الجوي، وليس من شأن هذا كله إلّا أن يشجع إسرائيل على تنفيذ خططها العدوانية المدبرة. ومما يدخل في هذا تبييت العدوان على سوريا، وهذا ما صرح به أشكول نفسه في 12 مايو وهو غزو سوريا واحتلال دمشق، وفعلاً وقع غزو أجزاء من التراب السوري، وتمت الإغارة جواً على دمشق دون التمكن من الوصول إليها بسبب وقوف الجيش السوري الباسل في وجه المعتدين الصهاينة.

ومن تتابع الأحداث قبل المعركة يتبين بكل وضوح أن الدول الغربية المتواطئة مع إسرائيل كانت تعد للأمر عدته. فمما يمكن أن نذكر به أن في 21 مايو قال ناطق باسم الأسطول السادس: إن الأسطول في حالة استعداد للطوارىء، وإن حاملتي الطائرات (أمريكا وسارانونا) تتحركان في شرق البحر المتوسط. بل إن (التايمز) الانكليزية أخبرت بأن وحدات ذلك الأسطول احتلت مواقعها في شرق البحر المتوسط، وأن الرئيس الأمريكي امتنع من إقدام أمريكا وحدها على مغامرة، ولهذا حرصت واشنطن على ضمان تعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة.

وفي 26 مايو نشرت الصحافة الإيطالية أن سبع بواخر أمريكية محملة بالجنود قد أبحرت في اليوم السابق إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي 26 ماي كتبت (الدايلي ميل) الانكليزية أن بريطانيا تجمع قوات بحرية وجوية أمام عدن، وأنه توجد من بينها حاملة الطائرات (هيرمس) التي غيرت طريقها إلى الشرق الأقصى وعادت إلى عدن قرب الميدان.

وفي فاتح يونيو أخبرت رويتر الوكالة الإخبارية الانكليزية بأن حاملات الطائرات البريطانية «البرون» سحبت من المياه الانكليزية وذهبت للقيام بعملية سرية، وقالت الصحف الانكليزية وقتئذٍ إنه ربما تكون لتحركات هذه الحاملة للطائرات صلة بالأزمة في الشرق الأوسط.

فهذا قليل من كثير يدل على أن إسرائيل تمكنت من الحصول على ما أرادت من أسلحة وأعتدة حربية، ومن ضمان حماية الأسطول البريطاني والأمريكي لها في شرق البحر الأبيض، بل إن وكالة الأخبار (اسوشيتود بريس) الأمريكية أخبرت في 31 مايو بأن الأميرال مارتين قائد الأسطول السادس صرح بأنه ينتظر تعليمات من واشنطن في شأن الأزمة بالشرق الأوسط.

وفي فاتح يونيو نشرت وكالة د. أ. ف أنه في حالة نشوب حرب بالشرق الأوسط ستضطر الحكومة الأمريكية إلى استدعاء القوة الاحتياطية. وأن وزير الخارجية الإسرائيلي حصل على وعد من واشنطن بتقديم «مظلة جوية» لإسرائيل من طائرات الأسطول السادس، كما أن وزير الإعلام الإسرائيلي صرح في 30 يونيو من راديو الجيش بقوله: لن أقول إن رئيس الولايات المتحدة وعد أو تعهد لنا فحسب، بل تعهد بالعمل الفعلي...

ونتيجة لكل ما تقدم نستطيع أن نقول إن المعركة التي دبرتها إسرائيل ضد العرب، وأعدت لها جميع قواها، وعبأت لها سائر إمكانياتها في الداخل، وضمنت لها كل ما استطاعت من تأييد وإمداد من الخارج، لم تكن معركة إسرائيل وحدها، بل

كانت كذلك معركة الدول التي حالفتها فـزودتها في السلم، وشاركتها في الحرب مشاركة فعّالة تولتها الأساطيـل البحريـة والجوية المسيطرة قبل المعركة وأثناءها على شرق البحر الأبيض، في حين أن العرب خاضوا الحرب بقوتهم دون تدخل عسكري كيفما كان نوعه من أية دولة أجنبية. بل إن القوات العربية التي واجهت العدوان الإسرائيلي الاستعماري الواسع النطاق، الشديد الوطأة، لم تكن إلا القوات العسكرية الأمامية التي كانت محتشدة على حدود العدو. ومع هذا، وبالرغم من حمـاية ومشـاركة الأساطيل الجوية التابعة لحلفاء إسرائيل، فإن القوات العربية كبدت العدو خسائر فادحة أضعفت قواته، حتى إن موشي ديان اضطر إلى التصريح بخوفه من تدخل القوات المغربية والجزائرية والتونسية، وبأمله في وقف إطلاق النار قبل وصول هذه القوات إلى ميدان القتال. وهذا اعتراف بأن العرب ما زالت لهم قوات ضخمة غير التي شاركت في المعركة، وإمكانيات وافرة تمكنهم من مواصلة العراك، ومن تحرير أرضهم من كل عدوان واحتلال إذا ما توفرت لهم القيادات الصالحة العسكرية والسياسية التي لا تقل خبرة وكفاءة عن قيادات الأعداء وكذلك الخطط الحربية المحكمة الكفيلة بإحباط خطط العدو، وتحقيق النصر المبين للعرب. ومن المؤلم أن المعركة الأخيرة أثبتت من جديد أن بعض القيادات العربية العسكرية والحكومية لم تكن في مستوى ما سماه العرب (بمعركة المصير). ولهذا لا يمكن أن يحتفظ بالقادة الفاشلين والمسؤولين باعترافهم عن هزيمة القوات العربية التي خاضت الحرب بكل شجاعة وتضحية. بل الواجب يقضي

بتنحيتهم من مراكز القيادة والمسؤولية لتحل محلهم قيادات جديدة تكون في مستوى معركة التحرير والمصير التي هي معركة ضد جميع قوات الشر والعدوان في العالم شرقاً وغرباً، كما هي معركة الدهر والأعوام الطوال، لا معركة أسبوع واحد كما تمناها وحققها قادة إسرائيل. وإذا كان العصر عصر الشعوب، كما يقال: فيجب أن تقبض الشعوب العربية على زمام أمرها، فتتخذ لنفسها القادة الصالحين الذين هم جديرون بها (بالسير بقضيتها المقدسة في طريق الصلاح والفلاح) وإن المعركة التي أبلت فيها الجيوش العربية المقاتلة البلاء الحسن لتملي على شعوبنا عبراً ودروساً يجب أن نستفيد منها لنصلح الفاسد من أمورها، ولنقيم في مراكز القيادة والمسؤولية أصلح الرجال، وهم القادرون على خوض معركة التحرير والمصير واستبدال النكسة بالعزة، ومحو آثار الهزيمة بالنصر إن شاء الله.

وهكذا فإن مسألة العرب اليوم أصبحت أكبر من كل وقت مضى مسألة قيادة صالحة، لا في نظرها بل في نظرهم وفي الواقع. وتدل المعركة الأخيرة أن العرب يعلمون أن أول وأعظم قائد أحبته الأمة العربية هو محمد رسول الله، وأنه ضرب المثل الأعلى في قيادته للعرب ونصرة دين الله على المشركين وحلفائهم اليهود، وأنه جعل أمر العزة والنصر أمر الله وأمر أهله من الرجال والقادة الصالحين فقال: إذا أسند الأمر لغير قومه فانتظر الساعة.

فأمر العرب اليوم ليس أمر سلاح وإمكانيات، وأحلاف فحسب، بل هو قبل كل شيء أمر القيادة الصالحة التي ستتولى

السير بهم من الهزيمة النكراء إلى النصر المبين، فإذا ما توفرت تلك القيادة للعرب منذ الآن فبشرهم بكل خير، وإذا كان العكس ـ لا قدر الله ولا سمحت الشعوب العربية ـ فويل لها من شر القادة قبل شر الأعداء!.

من أسس التحول في السياسة العربية

«السياسة» عدد 17 - الخميس 29 يونيو 1967

دروس النكسة

لقد انتهت المعركة ضد (إسرائيل) وحلفائها بنكسة عسكرية خلفت، مع الضحايا البشرية والتخريب المادي على أوسع نطاق في الشرق العربي، دروساً وعظات يجب أن يستخلصها العرب أجمعون مما حل بهم وبأراضيهم من هزيمة ودمار، كما يجب عليهم أن يواجهوا الموقف ـ على ضوء تلك الدروس والعظات ـ بكل صدق، وجرأة، وشجاعة حتى يصدق عليهم قوله عزّ وجل: ﴿ وَعَسَى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم ﴾، أو المثل: (رُب نقمة في طيها نعمة)!.

هزيمة جنود لا شعوب

ذلك أن الهزيمة كانت هزيمة الوحدات المقاتلة بشجاعة وبطولة نادرتين، ولم تكن هزيمة الشعوب التي كانت وما تزال تملك من الإمكانيات، والطاقات، والاستعدادات ما يجعلها بعد حين قادرة على استئناف المعركة مهما كلفت وطالت، وبعبارة

أدق، إن العرب خسروا معركة، ولم يخسروا حرباً هي بطبيعتها حرب عصيبة وطويلة. ومن المعلوم في الحرب أن النصر في معركة واحدة إنما هو مؤقت، وأنه لا يصير نهائياً إلا بعد ربح آخر معركة في ميدان الحرب. والعرب إن خسروا معركة أولى تحالفت عليهم فيها جميع قوى الشر والعدوان، والوحشية التي عبأها الصهاينة وحلفاؤهم المستعمرون في الدنيا بأسرها، فإنهم مصممون على مواجهة معارك تحريرية ومصيرية لن تنتهي إلا يوم يرد الحق العربي إلى نصابه ويتمكنون من أن يعيشوا في أوطانهم أحراراً أعزة.

وفي انتظار معارك آتية لا ريب فيها يجب أن نستخرج من المعركة الماضية كل ما فيها من عبر نتعظ بها، وتجارب ننتصح بها حتى لا نكون قد خسرنا مع المعركة فوائدها، وضيعنا في المحنة ثمارها، وهدفنا الأساسي في هذا كله أن نحقق ما سماه الملك حسين البطل بمرحلة التحول بالنسبة للأمة العربية كلها، وما دعاه الرئيس جمال عبد الناصر «بالمهام العاجلة» نتيجة إدراك درس النكسة.

مؤتمر القمة الجديد

وأملنا أن يتم هذا كله في «مؤتمر القمة» الذي يتحدث عن عقده والذي نتمنى من أعماق النفس أن لا يكون شبيهاً بالمؤتمرات السالفة التي كانت في غير صالحهم، والتي تركت الأوضاع الفاسدة سائدة في البلاد العربية الشرقية خاصة وبين حكوماتها المنشقة المتخالفة أمام صفوف العدو المرصوصة. فإذا

تمكن العرب من عقد مؤتمر القمة يكون الأول من نوعه فيُصلح ذات البين، ويهديهم إلى سواء السبيل، فإنهم سيفتحون عهداً جديداً في حياتهم يتميز بشعور جديد، وعقلية جديدة، وسياسة جديدة بكل ما في هذا من قوة ومعنى. فالمسألة ـ في نظرنا ـ ليست مسألة ترميم شكلي، وتغيير سطحي في الأوضاع، والأنظمة والوسائل والأساليب في مختلف الميادين، بل هي مسألة تجديد عميق، وتحول جذري في ذلك كله حتى يصبح العرب حقاً في مستوى المعركة التي يريدونها كمعركة للتحرير والمصير.

القيادة الصالحة المنشودة

ونرى من جهتنا أن أول ما يواجه العرب في مرحلتهم الحالية هي مشكلة القيادة، السياسة منها والعسكرية، فقد دلت المعركة الأخيرة على أن القيادة العربية لم تكن في المستوى اللائق لا سياسياً ولا حكومياً، ولا عسكرياً، فكانت الطلعة في ساحة القتال وما وراءها. وقد تجلى ذلك للعالم أجمع يوم هزيمة الجيش المصري وإقدام جمال عبد الناصر على إعلان فشل قيادة القاهرة عسكرياً وسياسياً، وفي هذا الصدد قال بصراحة وشجاعة كان لهما كل مغزى في ذلك الظرف العصيب قال: نصل الآن إلى نقطة هامة في المكاشفة بسؤال أنفسنا هل معنى ذلك أننا لا نتحمل مسؤولية تبعات هذه النكسة، وأقول لكم بصدق وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفي في الأزمة: إنني على استعداد لتحمل المسؤولية كلها، ولقد اتخذت قراراً أريدكم جميعاً أن تساعدوني عليه، لقد قررت أن أتنحى تماماً ونهائياً عن أي

منصب رسمي وأي دور سياسي، وأن أعود إلى صفوف الجماهير لأؤدي واجبي معها كأي مواطن آخر.

فبهذه العبارات الصريحة والمؤثرة اعترف جمال عبد الناصر بفشله وفشل القيادة المصرية السياسية والعسكرية نتيجة الهزيمة والنكسة. ومما لا شك فيه أن جمال عبد الناصر حينما أقدم على اتخاذ وإعلان ذلك القرار في يوم الانهزام بميدان القتال لم يرتكب عملاً مرتجلاً، بل ناشئاً عن تفكير وتدبر، وناتجاً عن سوء المثال في ميدان المعركة.

وإذا كان لنا أن نعقب عليه بشيء فهو أن جمال عبد الناصر قد ارتكب خطأً بإعلانه ذلك القرار في نفس يوم الهزيمة، فأعطى إلى إسرائيل وحلفائها من المستعمرين الانتصار السياسي الذي لم يكونوا يحلمون به، والذي عززوا به - ولو مؤقتاً - انتصارهم العسكري. والدليل على خطأ إعلان ذلك القرار الخطير هو تراجع جمال عبد الناصر عنه خلال 24 ساعة، ومع هذا فقد أحدث أثره في نفوس الأعداء، وسجله التاريخ بكل مغازيه وتبعاته.

ونضيف أن قرار جمال عبد الناصر كان أول ما وضع على بساط الدول العربية مشكلة القيادة فيها، هذه المشكلة التي لم تجد حلها الصالح المنشود - عقب المعركة - في عودة جمال عبد الناصر إلى منصب القيادة والمسؤولية، ولكن هذا أمر يهم المصريين وحدهم إذا ما أبوا إلا أن يبقى جمال عبد الناصر على رأسهم كما كان، بل أكثر مما كان حيث إنه أصبح يمارس سلطات

ومسؤوليات أوسع وأضخم من ذي قبل.

ومع أننا نحترم إرادة المصريين بقدر ما أمكنهم التعبير عنها، ونتمنى لهم كل خير، ولقائدهم كل توفيق في محاولته الجديدة، فإننا غير مقتنعين بتاتاً ـ بعد الهزيمة الحربية، والخيبة السياسية في مصر ـ بأن الرئيس جمال عبد الناصر قادر على تحقيق المعجزات في منصبه كحاكم بأمره في الجمهورية المصرية، نقول هذا والأسى يملأ قلبنا، وتجربة الماضي تمثل أمامنا، ودرس النكسة يفرض نفسه علينا، وصوت الواجب ينطقنا.

وإذا كان المصريون أحراراً في أن يخضعوا لقيادة من يشاءون، فالأمر بخلاف هذا بالنسبة للدول العربية التي يجب عى كل واحدة منها أن تواجه مشكلة القيادة فيها بما يضمن لها حلها الصالح الموفق، فإن الوضعية الراهنة في البلاد العربية تتطلب قيادة جديدة صالحة في جميع الميادين، وإلا بقيت دار لقمان على حالها، وضاعت الآمال، وخابت الجهود ـ لا قدر الله ولا سمحت الشعوب ـ بعد النكبة التي حلت بها مادياً ومعنوياً.

لا زعامة بعد اليوم

بمناسبة الحديث عن القيادة نرى أن نثير هنا مسألة خطيرة، هي مسألة «الزعامة» التي كانت تتطلع إليها الجمهورية العربية المتحدة، والتي سعت إليها بكل الوسائل فأوقعتها في خضم من الخلافات والمشاحنات مع عدد من الدول العربية، كما ورطتها منذ سنين في حرب لا نهاية لها في اليمن، وقد نتج عن هذا

تصدع الصفوف العربية وما أدى إليه من خلاف وتفرقة، وضعف وخذلان في العالم العربي، فكان هذا كله في صالح الأعداء من الصهاينة والمستعمرين بقدر ما أساء إلى العرب إساءة كبرى.

والآن وقد فشلت تجربة فرض الزعامة المصرية على العالم العربي، باسم سياسة الشعارات والبراجس والأحلام، وحكمت خيبة تلك التجربة على هذه السياسة بالإعدام، فلم يبق أي موضوع لاستئناف تلك التجربة الفاشلة. خصوصاً وقد تبين من نتائج المعركة الأخيرة ضد (إسرائيل) ومن قرار انسحاب جمال عبد الناصر من الميدان أن مصر فقدت بهذا وذاك كل أهلية لزعامة العالم العربي، وكل قدرة على تحمل أعبائها ومسؤولياتها بنجاح.

أضف إلى هذا أن العالم العربي في غير حاجة إلى أن تفرض عليه زعامة إحدى دوله، كان هذا صحيحاً بالنسبة للماضي، وهو اليوم أشد صواباً وسداداً من أي وقت آخر. وهكذا فإذا كانت الدول العربية قد رفضت سالفاً الخضوع إلى أية زعامة فهي ـ بعد النكسة وقرار الانسحاب كما أعلنه جمال عبد الناصر يوم الهزيمة ـ أقوى ما تكون رفضاً لمحاولة زعامة جديدة تعيد العالم العربي إلى ما كان عليه من خلاف وتشاكل، واضطراب وفوضى، فكل محاولة آثمة من هذا النوع إنما تكون إجراماً في حق الأمة العربية بقدر ما تكون خدمة للأعداء صهيونيين ومستعمرين.

ولعل أحسن كلمة نطق بها جمال عبد الناصر في ندوة يوم الهزيمة هي قوله: إن هذه ساعة العمل وليست ساعة الحزن، إنه

موقف للمثل العليا، وليس لأية أنانيات أو مشاعر فردية. فما أجدر جمال عبد الناصر - بعد كل ما جرى وكيف جرى - بأن يعمل بكلمته فينصرف هو ومن يعمل معه إلى العمل المجدي في عقر دارهم، وإلى تخصيص كل وقتهم وجهدهم للبناء والتنظيم وحل المشاكل الداخلية استعداداً للمعركة الفاصلة، ولا يتم ذلك إلا بتنازلهم عن الأنانية، وحب الزعامة والرئاسة، وعن التيه في مجالات المغامرة السياسية والحربية طمعاً في اكتساح البلاد العربية بما فيها من بشر وخيرات.

ولهذا فالأمل قوي في أن الحكومات العربية ستعمل متحدة ومتعاونة لإبعاد كل زعامة وزنية - ولو باسم القومية العربية كشعار ساحر - عن عودتها إلى الترويج والمحاولة على يد من كان، ولإقبارها مع ذكريات السياسة الفاشلة التي لم تجلب إلى العرب غير الفتنة، والضعف، والفساد، والهزيمة.

قيادة جماعية

وإذا كان العرب اليوم في حاجة إلى قيادة جديدة بكل معنى الكلمة فهي قيادة جماعية تقوم على التشاور والتوافق لخير الجميع، لا قيادة فردية تسخر المجموع لبعضه.

نهاية (صوت العرب)

كما نعتقد أن المصلحة العليا للعرب اليوم تقضي بالقضاء على مخلفات سياسة التسخير والاستغلال كما كانت تمارس في عهد ما قبل النكبة، ومن بين المخلفات الإذاعة المسماة «بصوت

العرب» التي كانت بوقاً للدعاية الشريرة، فكانت توقظ الفتنة بين العرب وتصب الغاز على نارها كلما اتقدت وأحرقت الأخضر واليابس.

اختفاء الجامعة العربية

ومن مخلّفات تلك السياسة التي أخنى عليها الدهر وكشف عن سوأتها «جامعة الدول العربية» التي كانت أداة فاسدة النظام، هزيلة النشاط، عديمة الجدوى.

من حقائق التحول

وإذا كانت النكسة العربية قد أبرزت من ذي قبل أزمة القيادة العربية بوجه عام وخاص معاً، فإنها أبرزت كذلك حقائق يجب أن تقوم عليها كل سياسة عربية جديدة في مرحلة التحول التي أصبحنا نواجهها في المشرق والمغرب على السواء.

فلسطين لأهلها

وأولى تلك الحقائق أن قضية فلسطين يجب أن تخرج من أيدي الساسة العرب لتصبح في أيدي أصحابها الأولين والشرعيين، وهم أبناء فلسطين في الداخل والخارج. ذلك أن فلسطين هي لأهلها قبل أن تكون لغيرهم ولو كانوا من العرب. ولهذا يتعين التخلي عن تلك القضية لذويها حتى لا تبقى فوضى يتدخل فيها كل من يريد وكما يريد، رضى للفلسطينيين وبالرغم عنهم، فهم أولى بها وأحق بالدفاع عنها وبالنضال في سبيلها

بمساندة صادقة فعّالة من سائر العرب والمسلمين وأنصار الحق والحرية في العالم. أما أن تظل قضية فلسطين محتكرة في بعض الأيادي العربية التي تعبث بها، وتلعب ورقتها في سوق السياسة والمضاربة والمساومة، فهذا ما لا يمكن قبوله، وهو ما طالما ندد به الفلسطينيون ومنظماتهم الحرة في كل مكان. وإذا كان الأعداء قد حاولوا لحد الآن توطين الأجنبيين وامتصاصهم وإذابة شخصيتهم في الكيانات الأخرى التي يعيشون فيها ـ كما ورد في وثيقة فلسطينية ـ فإن العرب لم يتركوا الفلسطينيين أحراراً في تنظيم صفوفهم داخل كيان قومي شعبي يتولى تعبئة الشعب الفلسطيني وقيادة كفاحه. ومن مطالب الفلسطينيين أن يكون ذلك الكيان منبثقاً عن القاعدة الشعبية وتعبيراً عن إرادتهم الجماعية، ومتوفراً على كل مقومات الاستقلال المعنوي، والسيادة والسلطة، ومشرفاً على جميع الشؤون من سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وثقافية. ويعتقد الفلسطينيون، ونحن معهم، أن قيام الكيان القومي على تلك الصفة من شأنه أن يرتفع بقضية التحرير عن الخصومات العربية وينأى بها عن أي استغلال، ويعمل على حشد قوى الشعب لصالح قضيته المقدسة. بعيداً عن كل تحيز أو تبعية أو تدخل في الشؤون الداخلية والحزبية للبلاد العربية التي يقيمّ فيها أبناء فلسطين. ومما يطالب به هؤلاء «أن تتولى شؤون الكيان الجديد قيادة جماعية لا تسلط فيها لحزب، وأن تعترف الدول العربية بالكيان كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وتمده بما يحتاج إليه من سند مادي وسياسي». فإذا تم هذا ـ ونرجو بكل قوانا أن يتم فوراً ـ فإن قضية فلسطين ستعرف تحولاً جديداً

بعودتها إلى أصحابها الأصليين الذين هم أحق بالنضال في سبيلها مؤيدين من كافة العرب والمسلمين الأحرار في الدنيا.

قضية فلسطين في إطار جديد

وما دمنا نتحدث عن قضية فلسطين فتجب المصارحة، على ضوء تجارب المعركة ودروس النكسة، بأن مصلحة تلك القضية تحتم أن تخرج من إطارها العربي الضيق إلى أوسع نطاق هو النطاق الإسلامي، بل والعالمي حتى لا تبقى قضية خصام وعراك بين العرب واليهود، فينظر إليها ـ خطأ ـ كقضية دينية وعنصرية لا أقل ولا أكثر، وبهذا تفقد كثيراً من الأنصار في العالم، وحتى تصير في نظر الرأي العام الدولي، قضية حق ضد الباطل، وحرية ضد الاستعباد، وسيادة ضد الاستعمار. والصهيونية في أساسها وسياستها وهدفها باطل، وعبودية، واستعمار، ولهذا تجد العطف والتأييد من دعاة الباطل، ومن المستعبدين والمستعمرين.

وحدة الصف العربي

وهناك حقيقة أخرى من حقائق التحول العربي الجديد، وهي مسألة وحدة الصف العربي بما يجعل منه كتلة قوية متراصة تقوم على الصفاء، والانسجام والتعاون في السراء والضراء. ولا سبيل إلى هذا إلاَّ بنبذ سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. وتحقيقاً لهذا يجب سحب القوات المصرية من اليمن وترك اليمنيين أحراراً في تقرير مصيرهم بأنفسهم. واختيار نوع نظام الحكم الذي يرضيهم. وقد دلت المعركة على أن مصر في

أشد الحاجة اليوم إلى تجميع قواتها لمواجهة الأعداء على حدودها المهددة، كما يجب الكف عن محاولة قلب أنظمة الحكم في البلاد العربية باسم شعارات الثورة والتقدمية، والاشتراكية العربية، هذه الشعارات التي تركت العرب يصرفون قواهم وجهودهم وأوقاتهم في الدعايات الفارغة، والحركات العقيمة، والسفسطات الباطلة، بينما يصرف أعداؤهم الألداء مثل ذلك في العمل بجد وحزم لتدعيم كيانهم في فلسطين، والتأهب للدفاع عنه بكل قوة، وقد برهنت على هذا المعركة الأخيرة بما لا مزيد عليه من برهان، فعسى أن تتعظ بذلك الدول العربية المعنية بالأمر، فتبني سياستها الجديدة على أسس الإخاء، والاحترام، والائتلاف المتبادل، زاهدة في سياسة الشعارات، وساعية فيما ينفع العرب شعوباً ودولاً، بعيداً عن كل محاولة لِفرض مذهب أو أيديولوجية على أية دولة عربية سيدة نفسها، حرة في أرضها.

تنسيق الجيوش العربية

وحقيقة ثانية ـ وما أكثر حقائق الحل الجذري العربي المطلوب ـ هي بالنسبة للمعركة القادمة في سبيل التحرير والمصير العمل لتنسيق أنظمة وأسلحة، وخطط الجيوش العربية التي ستعدّ لخوض غمار حرب جديدة ـ عاجلاً أو آجلاً ـ لتحرير الأراضي العربية وتأمين سلامتها من كل عدوان. وبهذه المناسبة نرى أن نشير إلى ضرورة إحداث قيادة عسكرية مشتركة لا تكون نسخة طبق الأصل من القيادة السابقة الفاشلة، بل تكون بعناصرها وأنظمتها في مستوى الكفاءة اللازمة والفعالية القصوى، ويجب

أن لا يكون أمرها محتكراً في يد الذين فضحت النكسة عجزهم، وخيبتهم، وعدم صلاحيتهم لأن ينصبوا مرة أخرى في مركز القيادة العليا الموحدة التي أبانت التجربة والمحنة أنها كانت إسماً بدون مسمى وطامة كبرى.

الاعتماد على النفس

ونختم بحقيقة رابعة، وهي أن العرب يجب أن يعتمدوا قبل كل شيء على أنفسهم وقوتهم حتى لا يتعرضوا مرة أخرى إلى خذلان الذين اتكلوا على مساندتهم، فتخلوا عنهم في أحرج الساعات من الحرب، كما يجب على العرب أن لا يستندوا إلى هيأة الأمم المتحدة التي برهن تاريخها عن أنها قلما أحقت حقاً أو أبطلت باطلاً، وقد صدق من قال فيها: إنها مصلحة طبية لم تنجح فيها أية عملية جراحية قط. (c'est une Clinique où aucune Opération n'a jamais réussi) غير أن الواقع برهن مراراً وتكراراً منذ نشأتها إلى اليوم على أن عمليات التآمر، وخطط التواطؤ على الشعوب المستضعفة هي التي نجحت فيها أكثر من غيرها، والمهزلة التي مثلها مجلس الأمن، والحرب دائرة أخيراً بين العرب وأعدائهم الصهاينة والمستعمرين، كانت دليلاً قاطعاً على أن هيئة الأمم المتحدة قلما تُحق حقاً أو تبطل باطلاً.

الفهرس

- الحركة الإصلاحية السنية المعروفة بالسلفية 11
- الحركة الإصلاحية السنية المعروفة بالسلفية 19
- الحركة الإصلاحية السنية المعروفة بالسلفية 26
- الحركة الإصلاحية السنية المعروفة بالسلفية 35
- الحركة الإصلاحية السنية المعروفة بالسلفية 46
- الحركة الإصلاحية السنية المعروفة بالسلفية 53
- الحركة الإصلاحية السنية المعروفة بالسلفية 56
- الشاعر العربي المتنبي والمغرب الإسلامي 77
- المغرب والتراث الثقافي الأندلسي (1) 93
- المغرب والتراث الثقافي الأندلسي (2) 108
- المغرب والتراث الثقافي الأندلسي (3) 120
- المغرب والتراث الثقافي الأندلسي (الشطر الذي لم ينشر) .. 136
- كيف يتمتع بالحق في المغرب غير صاحبه؟ 167
- المغرب وحدة لا تتجزّأ 175
- استقلال وديمقراطية 183
- في سبيل مغرب الغد 187
- نحن والحكومة 194

- سياسة الحكومة على ضوء البيان الوزاري 203
- التقسيم الإداري والولاة (1) 211
- التقسيم الإداري والولاة (2) 217
- في فترة الاستقلال: اختصاصات الحكم والمسؤولية العامة 222
- تنازع الاختصاص وحقيقة الأوضاع السياسية 227
- في انتظار كلمة القضاء وتحقيق العدالة في فاجعة سوق أربعاء الغرب 231
- لكي يحكم الشعب 238
- أحرار في أرض الحرية 246
- سكت ألفاً ونطق خلفاً 253
- طاغية يفرّ وديكتاتورية تنهار 263
- حديثهم عن الحرية زمن الاستعمار وخنقهم للحرية في عهد الاستقلال (1) 270
- حديثهم عن الحرية زمن الاستعمار وخنقهم للحرية في عهد الاستقلال (2) 280
- مشكلة الانتخابات في المغرب 289
- الشعب لا ينسى 301
- المغرب بين الحياة النيابية وحالة الاستثناء 309
- حالة الاستثناء أو «انقلاب الدولة» لتصفية الديمقراطية .. 311
- معركة التحرير والمصير معركة الدهر لا معركة أسبوع .. 322
- من أسّس التحول في السياسة العربية 332

رقم الإيداع القانوني
الخزانة العامة ـ الرباط
1982/672

التنضيد : كومبيوتايب
COMPUTYPE
ELECTRONIC TYPESETTING
للصف الطباعي الإلكتروني

الطباعة: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير